



سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي عهد دولة الكويت

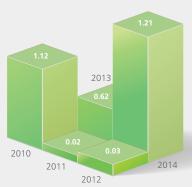


صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت

المحتويات|

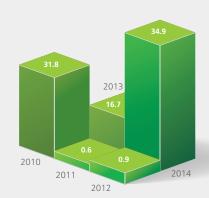
مجلس الإدارة	4
المقدمة	6
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
الإدارة التنفيذية	12
عرض موجز للأوضاع الإقتصادية	14
نشاطات البنك	16
قواعد و نظم الحوكمة	30
إستعراض البيانات المالية	48
تقرير مراقبيء الحسابات المستقلين والبيانات المالية المجمعة	51
شبكة الغروع	120

المؤشرات المالية

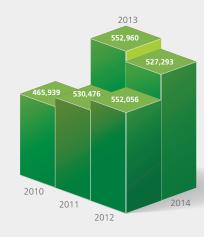


العائد عله متوسط الموجودات %

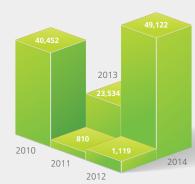
فلس لكل سهم



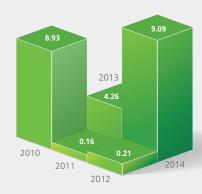
ربحية السهم الخاصة بمساهمه البنك الأم



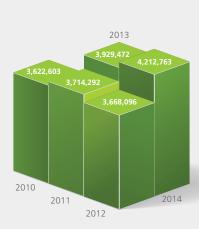
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم ألف دينار كويتمي



صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم ألف دينار كويتاي



العائد علمه حقوق المساهمين (متوسط) %



مجموع الموجودات ألف دينار كويتي



مجلس الإدارة





علي موسى الموسى رئيس مجلس الإدارة



د.محمود عبد الرسول بهبهاني عضو مجلس الإدارة



الشيخ/ أحمد دعيج الصباح عضو مجلس الإدارة



عبد الرزاق عبد القادر الكندري نائب رئيس مجلس الإدارة



عبد الرحمن عبدالله العلي عضو مجلس الإدارة



مساعد نوري الصالح عضو مجلس الإدارة



ماجد علي عويد عوض عضو مجلس الإدارة



شكري محمود عبد الرحيم العنزي عضو مجلس الإدارة



الدكتور. أرشيد عبد الهادي الحوري عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد عضو مجلس الإدارة



يعقوب حبيب الإبراهيم أمين سر مجلس الإدارة



المقدمة

المقدمة

وضع البنك التجاري الكويتي أهداف طموحة تساعده على تبوء مكانة مرموقة في مصاف البنوك المحلية في دولة الكويت مستنداً في ذلك على وجوده الراسخ في السوق المصرفي الكويتي كثاني أقدم البنوك المحلية تأسيساً.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكويتي بشكل عام والقطاع المصرفي الكويتي بشكل خاص، إلا أن البنك ومن خلال إستراتيجيته الرامية إلى التعامل مع كافة المعطيات والظروف التي تفرضها البيئة الاقتصادية، قد تمكن بفضل الرؤية الواعية والمتحفظة لإدارته من تحقيق الأهداف المطلوبة في ظل ظروف اقتصادية اتسمت بالتقلب الشديد والصعوبة البالغة.

ومع انتصاف العقد السادس على تأسيسه في شهر يونيو من عام 2015، سوف يعمل البنك التجاري الكويتي كما عهد دائماً على تأكيد الثقة المتبادلة بينه وبين عملائه والتي بناها ورسخها على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان بطرح منتجات وخدمات مصرفية متميزة تستجيب لمتطلباتهم وترتقي لمستوى تطلعاتهم ليبقى دوماً الاختيار المفضل للعملاء. وسوف يعمل البنك جاهداً من أجل تحقيق عوائد مجزية لمساهميه والمحافظة على دوره المعهود في مجال المسئولية الاجتماعية كمؤسسة مالية مرموقة تعمل على تحقيق ثوابت العمل الاجتماعي المؤسسي في دولة الكويت.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم "وبه نستعين "

مساهمينا الكرام،

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته،

تنتهى مدة مجلس الإدارة الحالى مع نهاية انعقاد الجمعية العمومية العادية المنعقدة لمناقشة نتائج أعمال البنك عن السنة المنتهية في 31 / 12 / 2014 ، ويسر مجلس الإدارة أن يقدم في هذه الكلمة خلاصة منتقاة من جردة أعمال البنك ونتائجه عن مدة المجلس (2012 – 2014) وأيضا شيئاً من خلاصة تجربته في التعامل مع تطورات الصناعة المصرفية محلياً وعالمياً. ولقد جاءت القوائم المالية مفصلة مفصحة عن المعلومات المقررة بناءً على القوانين والتعليمات الرقابية والقرارات ذات الصلة، وتأتى هذه الكلمة لتسلط الضوء على مواضيع ربما تكون محل إهتمام المساهمين الكرام فضلاً عن تفسيرها والربط بين مكوناتها.

الأصول

بلغ إجمالي الأصول 4,213 مليون دينار كويتي كما بنهاية ديسمبر 2014 وبنسبة نمو مقدراها 7.2 % مقارنة بـ 3,929 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2013 و 3,668 مليون دينار كويتي كما بنهاية ديسمبر 2012 . ولعل ما يلاحظ في هذا الشأن هو النمو المحدود لبند القروض والذي لم يسجل زيادة ملموسة خلال الفترة (2012 - 2014)، فقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة حوالي 2,320 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2014 في حين بلغ 2,317 مليون دينار كويتي في عام 2013، و2,127 مليون دينار كويتي في عام 2012. ويأتي هذا التوجه الانكماشي نتيجة سياسة انتهجها البنك استهدفت تحسين جودة الأصول والارتقاء بالربحية مفضلة ذلك على النمو في محفظة القروض ، وكانت الوسيلة في تحقيق ذلك الحزم في بناء المخصصات والانتقاء لعملاء المحفظة المذكورة. وسيتم توضيح كل ذلك لاحقا.

جودة الأصول

ستلاحظون تطوراً إيجابياً ومتتالياً في جودة المحفظة الائتمانية للبنك ، ويعبر عنها بمعيار متوسط معدل القروض غير المنتظمة (NPL) وهو يمثل نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض ، فقد كانت هذه النسبة 2.76 % كما في نهاية ديسمبر 2012 ووصلت إلى 1.35 % كما في نهاية ديسمبر 2013 لتتخفض إلى 0.80 % كما في نهاية ديسمبر 2014، وهي أفضل ما تم تحقيقه على مستوى القطاع المصرفي في الكويت في هذه الجزئية.

المخصصات

يسير البنك منذ سنوات على تكوين المخصصات اللازمة سواء كانت عامة أو محددة، ولهذا بلغت نسبة التغطية بالمخصصات مقابل محفظة القروض غير المنتظمة 168.90 % كما في نهاية ديسمبر 2012 لترتفع إلى 367.16 % كما في نهاية ديسمبر 2013 ثم إلى 751.62 % كما بنهاية ديسمبر 2014، أي بما يزيد عن ضعف النسبة المسجلة في عام 2013، وهي أحد وسائل تحصين الميزانية العمومية درءا لأي مخاطر قد تكتشف وتتحقق لاحقا . غير أنه من الأهمية بمكان التعرف على بند لا يدرج في القوائم المالية بشكل متراكم بل يتم الاكتفاء بما يتم تخصيصه في السنة المالية المعنية ألا وهو شطب الديون المشكوك بها وهو أقصى معالجة ممكنة لها. فقد تم شطب مبلغ 112.2 مليون دينار كويتي تقريبا في عام 2012 ثم شطب مبلغ 58 مليون دينار كويتي في عام 2013 ومبلغ 20.1 مليون دينار كويتي في عام 2014، علما بأن متراكم رصيد الديون المشطوبة خلال الخمس سنوات الماضية يبلغ 505 مليون دينار كويتي.

تطورت ربحية البنك بشكل مضطرد خلال السنوات الثلاث الماضية فقد حقق البنك إيرادات تشغيلية عن عام 2014 مقدارها 144 مليون دينار كويتي تقريبا بزيادة مقدارها 7.6 % مقارنة مع عام 2013 والذي تحقق فيه إيراداً تشغيلياً بلغ حوالي 134 مليون دينار كويتي والتي كانت قد نمت بمقدار %8.8 مقارنة بعام 2012 حيث بلغت 123 مليون دينار كويتي تقريبا. وأخذت الأرباح التشغيلية نفس المنحى، حيث حقق البنك أرباحاً تشغيلية في عام 2014 بمقدار 109.7 مليون دينار كويتي وبنمو 7.9 % مقارنة بعام 2013 التي سجلت أرباحاً تشغيلية بمقدار 101.7 مليون دينار كويتي وبنمو %7.8 عن عام 2012 حيث بلغت تلك الأرباح 93.8 مليون دينار كويتي.



وفيما يتعلق بصافي الربح، فقد بلغ صافي الربح بعد استقطاع المخصصات والضرائب في عام 2014 حوالي49.1 مليون دينار كويتي وبزيادة مقدارها 108.7 % عن مثيلتها في عام 2013 والتي كانت 23.5 مليون دينار كويتي في حين ان صافي الربح في عام 2012 كان هامشيا. وتبعا لذلك ارتفعت ربحية السهم من 17 فلس لعام 2013 لتصل إلى 35 فلس في عام 2014، كما ارتفعت التوزيعات النقدية من 7 % في عام 2013 إلى 18 % في عام 2014.

بالنسبة للعائد على الموجودات، فقد ارتفعت نسبته من 0.03 % في نهاية عام 2012 إلى 0.62 % في نهاية عام 2013 لتصل إلى 1.21% كما في نهاية عام 2012 وصاحب ذلك ارتفاع في نسبة العائد على حقوق المساهمين من 0.21 % في عام 2012 إلى 4.26 % كما في نهاية عام 2013 إلى 9.09 % في عام 2014 .

مؤشرات مهمة أخرى

فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال، فقد كانت 19.95 % في عام 2012 بموجب تعليمات بازل 2 وأصبحت في عام 2014 - بموجب تعليمات بازل 3 التي أقرها بنك الكويت المركزي والتي تعتبر أكثر تشدداً - 18.15 % وهي تزيد بصورة مريحة عن النسبة المحددة بموجب التعليمات الرقابية والبالغة 12 % وفقا للتوجيهات الرقابية الكويتية.

إن اختبارات الضغط المتكررة ومنها التي تتطلبها التوجيهات الرقابية أكدت قدرة البنك على مواجهة أية ضغوط أو مصاعب ضمن التصورات و الفرضيات المقررة .

فيما يتعلق بتصنيف البنك من قبل وكالات التقييم العالمية فقد صنفت وكالة موديز ودائع البنك (A3/P-2) وصنفت وكالة فيتش الجدارة الائتمانية طويلة الأجل للبنك (+A)، فيما صنفت وكالة كابيتال إنتلجنس القوة المالية للبنك (-A)، علما بأن الوكالات الثلاث المشار إليها أكدت على أن النظرة المستقبلية للبنك مستقرة.

إن النتائج والمؤشرات المالية سالفة الذكر إنما تحققت نتيجة لسياسة تحفظية انتهجها البنك خلال السنوات الماضية بغية تعزيز جودة أصوله ، وتكوين هامش أمان مريح لأي مخاطر قد يتعرض لها البنك .

استشراف عام 2015

تبقى أسعار النفط مهيمنة على المشهد الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث بدأ انهيار أسعار النفط مع أواخر عام 2014. وغني عن البيان مدى أهمية النفط في اقتصاديات الكويت وتنميتها. فقد بدأنا نستقريء تطورات سوق النفط كمؤشر سلبي لعام 2015، إلا أن التقييم الدولي لإمكانيات دولة الكويت المالية وقدرتها على الصمود اقتصادياً ومالياً في مواجهة هذه الأزمة جاء ايجابياً، حيث يرى العديد من المحللين الاقتصاديين، على أية حال، أن هذه الأزمة لن تستمر إلى ما بعد عام 2016، حيث قدرت أسعار برميل النفط بحوالي 50 دولار في عام 2015 وسيتدرج ليصل إلى 70 دولار في نهاية عام 2016. في نفس الوقت من غير المنتظر أن تعود الأسعار إلى سابق عهدها عند مستوى 90 أو 100 دولار في المستقبل المنظور. وهذا هو التصور المرجح لدينا، غير أن هناك تصورات أكثر تشاؤما لا نأخذ بها.

وهناك مدرسة اقتصادية ترى أن الأسعار لا يحددها العرض والطلب الخاص بإنتاج النفط فقط ولكن تتأثر أيضاً بكم المخزونات لدى الدول المستهلكة سواء كانت إستراتيجية تحت هيمنة الحكومات أو احتياطيات تجارية لدى شركات النفط الكبرى، فعلى سبيل المثال ، فقد بلغ حجم المخزون النفطي التجاري الأمريكي أعلى مستوى له في ثمانين عاما . كما أن هناك من يرى تأثيراً واضحاً على أسعار النفط نتيجة لاستخدام سلعة النفط كأداة للمضاربات المالية والمشتقات المستخدمة في بورصات وأسواق السلع الآجلة، ففي حين لا يتجاوز حجم إنتاج النفط في العالم 90 مليون برميل يوميا ، فإن حجم التداولات والمضاربات في أسواق النفط الآجلة تصل إلى ما يفوق 10 أضعاف هذا الرقم ، أي حوالي بليون برميل يومياً .

يمتيوكاا يرالجتالا البنك

التحديات المستقبلية

تشكل الآثار المتوقعة لهبوط أسعار النفط على معدلات الإنفاق الحكومي أهم تحدي يواجه القطاع المصرفي في عام 2015، وذلك لمكانة الإنفاق العام في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي. وما يهم القطاع المصرفي في هذا المقام هو الإنفاق الاستثماري وما يتم تنفيذه بالفعل من المعتمد له في ميزانية الدولة ، ولهذا نتوقع أن تحتدم المنافسة بين المصارف والتي يزداد أعدادها في الوقت الذي تتقلص فيه الفرص الاستثمارية المتاحة . وتبقى النقطة المضيئة ، الإنفاق الاستثماري في القطاع النفطي ، فقد استمرت وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في مختلف أوجه النشاط النفطي من زيادة الطاقة الإنتاجية ، والارتقاء في صناعة التكرير وتطويرها والبنية التحتية في عمليات نقل النفط ومنتجاته، فضلا عن العمليات المستمرة في عمليات الاستكشاف وأعمال الصيانة للآبار. إن البنك التجاري الكويتي أصبح مهيئاً لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، وأيضاً الاستفادة من الفرص المتاحة.

الخاتمة

ختاماً أتوجه باسم مجلس الإدارة بالشكر والتقدير إلى مساهمي البنك وعملائه والعاملين فيه وكافة الأطراف ذوي الصلة على دعمهم وتعاونهم متمنيا للجميع التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

علي موسى الموسى

رئيس مجلس الإدارة



الإدارة التنفيذية

الدكتور/ محمد أمين أحمد

مدير عام - إدارة الموارد البشرية

السيد / جوريكالا فالابيل موهانان

رئيس إدارة العمليات

الشيخه / نوف سالم العلي الصباح

رئيس إدارة الاعلان والعلاقات العامة

السيد / ينزتانج بيدرسن

رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالوكالة

السيد / تامرعبدالحميد السيد

نائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي ورئيس تدقيق تكنولوجيا المعلومات

الدكتور/حسين مدكور محمد

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة ومدير عام الإدارة القانونية ووحدة المديونيات المشتراه

الشيخ / نواف على صباح الصباح

مدير أول - الخدمات العامة

الأنسة / الهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

السيدة / سحر عبد العزيز الرميح

مدير عام - قطاع الائتمان التجاري

السيد / بول داوود

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

السيد / سومو مارثاندام بيرومال

رئيس إدارة قطاع المخاطر بالوكالة

السيد / تان تات ثونج

مدير عام - إدارة الاستراتيجيات والتخطيط -مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

السيد / مسعود الحسن

مدير عام إدارة الرقابة المالية

السيد / عدلي عبدالله غزال

مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار

السيد / يعقوب حبيب الابراهيم

أمين سر مجلس الإدارة مدير عام - إدارة الالتزام والحوكمة



عرض موجز الأوضاع الإقتصادية

الاقتصاد العالمى

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو متوسطة ومتفاوتة نوعاً ما خلال عام 2014 عززتها حالة التحسن الاقتصادي التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مع معدلات نمو ثابتة إلى بطيئة في عدد من اقتصادات الدول الناشئة الرئيسية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع نسبة النمو العالمي عند نسبة 3.8% خلال عام 2015 مع توقع زيادة معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مع تراجع معدلات النمو في منطقة اليورو. وسوف تظل اقتصادات الدول الناشئة مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي ولكن بمعدلات بطيئة نوعاً ما.

وتعد منطقة اليورو على حافة الهاوية حيث أنه من المحتمل أن تقع مرة أخرى فريسة بين مخالب الركود الاقتصادي، حيث تعاني ألمانيا من تراجع معدلات النمو الاقتصادي لديها. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي لدى الصين بمعدل سريع نوعاً ما نسبته 7.5%، إلا أنه ثمة هواجس قد يتعرض لها الاقتصاد الصيني فيما يرتبط بالأزمة العقارية والنمو الكبير في حجم الائتمان وتراجع مستوى الإنتاجية.

وفي ضوء حالة التوتر والاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والأزمة المتعلقة بكل من روسيا وأوكرانيا والاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في هونج كونج، فإنها تمثل جميعها عوامل قد تؤثر على المناخ الاقتصادي العام في عام 2015.

الاقتصاد الكويتي

إن ارتفاع إمدادات النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك بشكل أسرع عما كان متوقعاً وتراجع الطلب العالمي على النفط عما كان متوقعاً قد أدى إلى انهيار أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2014 وهو ما شكّل بدوره أيضاً ضغوطاً وأعباءً على النمو الاقتصادي في دولة الكويت. وعلى الرغم من ذلك ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، فقد كان من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصادية بنسبة 20.5% في عام 2014 وبنسبة 3% خلال عام 2015. وعلى الرغم من أن القول بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية قد أصبح وشيك الحدوث هو أمر سابق لأوانه، إلا أنه هناك مؤشرات تبعث على التفاؤل بأن الاقتصاد في طريقه إلى النمو.

ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية الفاعلة التي انتهجتها دولة الكويت قد نتج عنها نمو النشاط الائتماني لدى البنوك والذي عززه الزيادة الكبيرة في نسب الودائع. كما أن وفرة معدلات السيولة في الجهاز المصرفي كان له اثر كبير في بقاء أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة خلال عام 2014.

إن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة المحلية والإقليمية ما زالت تؤثر إلى حد ما بالسلب على خطة التنمية لدولة الكويت. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتقاد العام السائد الآن هو أن الاقتصاد الكويتي قد تراجع إلى أدنى مستوياته وقد حان الوقت لكي يعاود ارتفاعه مرة أخرى وأن هذا الأمر يتطلب حدوث فورة في النشاط الاقتصادي الكويتي وتسارع وتيرة النمو خلال عام 2015 في ضوء عمليات الإنفاق المتوقعة من قبل الحكومة على الخطة التنموية التي تم الإعلان عنها بالفعل.

سوق الكويت للأوراق المالية

شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2014 تراجع في معدلات الأداء نوعاً ما مقارنة بالعام الفائت. كما شهد مؤشر الأسهم تذبذباً في مستوياته وفي نطاق ضيق ما بين 7,871 نقطة و6,096 نقطة خلال عام 2014 مقابل و8,451 نقطة و5,932 نقطة في عام 2013. وقد أقفل سوق الكويت للأوراق المالية عند مستوى 5356 نقطة ، وقد كان من المتوقع أن يشهد سوق الكويت للأوراق المالية حالة من الانتعاش والتعافي الاقتصادي نتيجة لحالة التفاؤل التي سادت السوق المحلي تجاه تزايد الإنفاق الحكومي على الخطة التنموية لدى دولة الكويت وتحسن بيئة الأعمال والأنشطة التجارية في الكويت، وفي ضوء انخفاض أسعار الفائدة وتوافر معدلات سيولة كافية لدى الجهاز المصرفي ونمو النشاط الائتماني والتحسن النسبي لمعدلات الربحية المحققة من قبل الشركات، فقد ساهمت كافة هذه العوامل الإيجابية في تعافي سوق الكويت للأوراق المالية. ولكن ثمة عوامل أخرى أدت إلى تراجع معدل أداء السوق مرة أخرى ألا وهي تصاعد حالة التوتر في الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة خاصة في العراق وسوريا والهبوط الحاد في أسعار النفط وانخفاض الإنفاق الحكومي على الخطة التنموية وعلى مشاريع البنية التحتية الرئيسية عما كان متوقعاً.

مع ذلك، وفي ضوء حالة الاستقرار التي شهدها المناخ السياسي مؤخراً في الكويت ومع تزايد الإنفاق الحكومي على خطة دعم الأنشطة التنموية وحالة التعافي الكلية المتوقع حدوثها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الصعيد العالمي وانخفاض أسعار الفائدة وتوقع عودة أسعار النفط إلى معدلاتها الطبيعية، فإن ذلك كله من شأنه أن يبعث على الأمل والتفاؤل نحو ارتفاع مؤشر أداء سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستويات أعلى خلال عام 2015.



نشاطات البنك

تقرير السنوي 014

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

إن فهم احتياجات العملاء ومتطلباتهم المصرفية هي نقطة البداية التي ينطلق منها نجاح البنك التجاري الكويتي لا سيما في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، حيث يسعى القطاع دوماً إلى تطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء وتتواءم مع تطلعاتهم. وتأتي جهود قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لتسهيل وصول العملاء إلى الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك التجاري من خلال توسيع شبكة فروعنا حيث تم افتتاح فرعين جديدين للبنك في منطقة الفيحاء السكنية ومنطقة المسيلة ضمن فندق مسيلة الجميرا. ويشغل فرع الفيحاء مساحة كبيرة وذلك لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء في المناطق السكنية ويقدم كافة الخدمات المصرفية ويحتوي على قاعة مخصصة لخدمة عملاء الحسابات المصرفية الشخصية، أما فرع المسيلة فإنه يقع في منطقة هامة تعج بالعديد من الزائرين على مدار العام والفرع يوفر كافة الخدمات المصرفية.

أما بالنسبة للمنتجات والخدمات الجديدة التي يوفرها البنك لعملائه، فقد قام البنك بطرح حساب جديد تحت مسمى شريحة حساب "أساس" وقد خصص هذه الباقة للموظفين الذي يقومون بتحويل رواتبهم إلى البنك. وقد تم تصميم الحساب ليتناسب مع هذه الشريحة المهمة بهدف تحقيق طموحاتهم وتزويدهم بالحلول المصرفية التي تتناسب مع احتياجاتهم المصرفية في هذه المرحلة المهمة من حياتهم المهنية الواعدة، وتتضمن هذه الباقة" مزايا عديدة أهمها منح العميل حرية اختيار بطاقة السحب الآلي من بين تصميمين متميزين لهذه الشريحة خصيصاً، ومنح العملاء قرض بدون فائدة بقيمة ثلاث رواتب وبحد أقصى ثلاث آلاف دينار يتم تسديده على دفعات شهرية لمدة 18 شهراً، وبالتزامن مع إطلاق الشريحة الجديدة "أساس" تم إطلاق بطاقة التيتانيوم الجديدة بالتعاون مع ماستر كارد ودمجها من ضمن مميزات الحساب "أساس" وتندرج هذه البطاقة ضمن تصنيف البطاقات المميزة وتتمتع بالعديد من المميزات وأهمها الدخول المجاني إلى بعض قاعات الدرجة الأولى في مطارات الشرق الأوسط بالإضافة إلى التمتع بخدمة المساعد الشخصي المحلي المقدمة عبر شركة يمناك والتأمين المجاني ضد مخاطر السفر.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار توفير أفضل الخدمات المصرفية للعملاء عبر الإنترنت، فقد تم تطوير خدمات البنك عبر شبكة الإنترنت عن طريق الموقع الموقع الموقع التجاري عبر الإنترنت دفع الفواتير وتعبئة الخطوط الهاتفية لجميع عن طريق الموقع العاملة في الكويت (زين، أوريدو وفيفا). وعلى صعيد متصل واصل البنك التجاري الكويتي في الوقت نفسه تنويع عدد ونطاق الوسائل التي تمكن العملاء من الإستفادة بالمنتجات والخدمات التي يوفرها البنك عن طريق تطوير وتحديث شبكة أجهزة السحب والإيداع الآلي في جميع فروع البنك حيث تم تغيير جميع الأجهزة بأجهزة أحدث طرازاً لتواكب التقدم والتطور الحاصل في أجهزة السحب الآلي بتوفير إمكانية الإيداع النقدي في جميع فروع البنك بالإضافة إلى خدمة إيداع الشيكات في بعض الفروع المختارة.

كما تم إطلاق حملة الصيف الكبرى الخاصة بحاملي البطاقات الائتمانية والبطاقات المسبقة الدفع حيث تم رصد ثلاث سيارات مرسيدس (مرسيدس 2000)، مرسيدس 5000) مرسيدس (مرسيدس (مرسيدس 2000)، مرسيدس 5000) التمنح كجوائز للعملاء تشجيعاً على ولائهم واستخدامهم لبطاقات التجاري وقد شهدت الحملة نجاحاً من ناحية الإقبال على إصدار البطاقات الائتمانية بالإضافة إلى زيادة نسبة الاستخدام. وتم إطلاق حملة خاصة بحاملي البطاقات الائتمانية المسبقة الدفع بمناسبة كأس العالم 2014 التي استضفتها البرازيل حيث تم إصدار بطاقة جديدة بتصميم مقتبس من ألوان البطولة وتتضمن شعار كأس العالم، هذا كما تم إجراء سحب على رحلات مدفوعة التكاليف لحضور مباريات ربع النهائي لكأس العالم. على الجانب الآخر أقام البنك حفلاً خاصاً لعملاء حساب الشباب وذلك بدعوتهم مجاناً لحضور العرض الأول لأحدث أفلام التشويق في قاعات سينما سينيسكاب في مول 360 وفي مول الحمراء وذلك لرفع مستوى الرضا والتواصل مع العملاء وزيادة ولائهم للبنك. كما عمد البنك إلى تقديم مجموعة من المحاضرات لطلبة المدارس تحت عنوان الادخار وفوائده حيث يتم تثقيف وتعريف الأجيال الناشئة على أهمية الادخار والوسائل المتاحة بالإضافة إلى تعريفهم بأنواع الخدمات والحسابات المصرفية واصطحابهم في جولات تعريفية داخل البنك بهدف نشر التوعية المالية للأجيال الناشئة، هذا كما تم تنظيم يوم ترفيهي مجاني للعملاء في معهد فلكس الصحى لتعزيز التواصل مع العملاء والترويج لحياة صحية أفضل.

أما على صعيد الخدمات المقدمة لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية فقد تم التنسيق مع فندق راديسون بلو ومعهد فلكس الصحي ومنتجع صحارى الكويت للغولف بحيث يحصل العملاء على خصومات عند استخدامهم بطاقات التجاري الائتمانية المميزة وبطاقة السحب الآلي وذلك بهدف تمييز عملاء الخدمات المصرفية الشخصية وإظهار حرص البنك على تزويدهم بأحسن الخدمات والعروض التي تتماشى مع نمط حياتهم، كما تم تسويق عروض وخصومات خاصة بالسفر بالتنسيق مع شركتي فيزا وماستر كارد.

وفي سياق متصل وفي إطار الإجراءات الإدارية التي يتخذها القطاع في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، قام البنك بتنفيذ مشروع الربط الآلي مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وذلك ضمن خطط البنك التجاري لتحقيق التكامل التقني مع الجهات الحكومية، ويتيح هذا المشروع إيداع ملفات صرف رواتب موظفي المؤسسات والشركات في القطاع الأهلي دون الحاجة لإبراز كتاب صادر من البنك. ومن خلال موقع البنك أيضاً يستطيع رب العمل الاستعانة بالعديد من الخدمات التي تساعده على إدارة رواتب الموظفين مثل طلب فتح وإغلاق حسابات العمالة، طلب بطاقة السحب الآلي، استرجاع ملفات الرواتب السابقة، الإدخال اليدوي لسجلات الرواتب أو

تحميل سجلات الرواتب من خلال الملفات الناتجة من الأنظمة الآلية للشركات والمؤسسات، وكذلك التعامل مع أرقام ملفات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإضافة لخدمات أخرى وقد تم إعداد كتيب مفصل خاص بهذه الخدمة ويتضمن غالبية الأسئلة الشائعة والإجابات عليها. وتم تفعيل خدمة توثيق الشيكات المصدرة من قبل الأفراد والشركات بحيث تتيح هذه الخدمة للعملاء من الأفراد والشركات التعرف على جميع الشيكات التي يقوم العملاء بإصدارها وذلك عبر خدمة الانترنت. وهذه الآلية تضمن عدم حصول أي تلاعب أو تزوير للشيكات الخاصة بالعملاء وتمنح الحماية الكاملة في حالة السرقة حيث لا يتم صرف أي شيك قبل التأكد من مطابقته بالمعلومات التي قام العميل بتوثيقها في النظام المخصص لهذه الخدمة. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تطوير خدمة بوابات الدفع الالكتروني للتجار لتشمل بطاقات الائتمان المصدرة عبر شركات فيزا وماستركارد بحيث يمكن للتجار الذين يبيعون منتجاتهم أو خدماتهم عبر الانترنت منح عملائهم خيار الدفع ببطاقات الكي – نت المحلية أو بطاقات الائتمان المصدرة محلياً أو عالمياً.

قطاع الائتمان التجاري

ساهم البنك التجارى الكويتى منذ تأسيسه في تطور حركة الاقتصاد الوطني بتقديم كافة الخدمات المصرفية للشركات من خلال قطاع الائتمان التجارى بالبنك والذي يقدم التمويل المطلوب للشركات الصغيرة والكبيرة علي اختلاف أنواعها بالإضافة إلي تقديم كافة خدمات الاستثمار وتمويل المشروعات الخاصة والحكومية والقروض المشتركة.

يمثل قطاع الائتمان التجارى خطاً رئيسياً في عمل البنك وأحد المصادر الرئيسية للإيرادات ويعمل دوماً على تحقيق الأهداف الجوهرية والتي تتمثل في تعظيم عوائد البنك وإضافة أصول ذات قيمة وجودة عالية إلي محفظة الائتمان وذلك بإتباع ما يلي:

- تحقيق أعلى مستويات الخدمة للعملاء.
 - زيادة جودة أصول البنك والعائد منها.
 - تطوير وزيادة كفاءة العاملين بالقطاع.

ويكرس قطاع الائتمان التجارى جهوده لتقديم الخدمات التمويلية ذات الجودة العالية التي تتناسب مع احتياجات العملاء وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمهارات والإمكانيات التي يتمتع بها العاملين بالقطاع والتدريب المتطور والتقني العالي لهم وصولاً إلي الهدف المنشود وهو تقديم كافة الاستشارات المالية والاستثمارية وسرعة الاستجابة لاحتياجات العملاء بالمهنية العالية.

كما يقوم القطاع بإعداد الدراسات الائتمانية وإعادة جدولة التسهيلات الخاصة بالعملاء غير المنتظمين وتقديم التسهيلات الائتمانية المناسبة بعد عمل الدراسات الفنية والائتمانية اللازمة وذلك للعملاء الجادين منهم.

و لقد نجحت إدارة البنك في تكوين فريق أساسي داخل البنك يملك من الوسائل والخبرات الكافية بما يمكنه من تقديم أفضل الخدمات الائتمانية للشركات الائتمانية للشركات العمل اللازمة لتحديد وتحليل الاحتياجات الائتمانية للشركات التي يتعامل معها وأساليب نموها .

ويقوم قطاع الائتمان التجارى بتقديم خدماته من خلال ثلاثة أقسام يتخصص كل منها في قطاع اقتصادي محدد من السوق الكويتي وهي:

- قطاع المقاولات
- قطاع التجارة العامة
- قطاع الاستثمار والعقار

وقد قام البنك مؤخراً بإنشاء مركز خاص لتقديم كافة الخدمات المصرفية لعملاء قطاع ائتمان الشركات والذى و جد صدى كبير من الاستحسان لدى العملاء حيث يتم إنجاز المعاملات بسرعة ودقة مما يوفر كثير من الوقت والجهد للعملاء بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء وحدة التحليل المالى للقيام بعمل التحليل المالى لعملاء قطاع الائتمان التجاري وتزويد مسئولي الحسابات بالإحصائيات والمعلومات الضرورية لعمل الدراسات الفنية والائتمانية والمساعدة في تقديم الخدمات والاستشارات المالية والاستثمارية لعملاء البنك. وبالتالي أصبح البنك التجاري الكويتي الشريك المعتمد في النمو لبعض الشركات المحلية.

كما يوفر قطاع الائتمان التجارى منتجات معده خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات المختلفة ودعم متطلباتها الائتمانية والتمويلية وبتضمن ذلك:-

- تسهيلات قصيرة الأجل خاصة برأس المال العامل.
- تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل متعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار.
 - تمويل المشروعات الحكومية العملاقة.
 - القروض المشتركة.
 - تمويل عمليات الاستحواذ.

وضمن سياسة البنك المعتمده، يقوم مسئولي الائتمان بترتيب زيارات دورية للعملاء يتم فيها تبادل النقاش عن الأمور التمويلية والمؤثرات الاقتصادية والشرح للعملاء أفضل سبل التمويل المصرفي وإطلاعهم على منتجات البنك وأسعار العملات ومساعدتهم في اختيار المناسب والملائم لأنشطتهم التجارية، ويتم ذلك من خلال نظام معتمد من قبل القطاع لتقديم التقارير الدورية للإدارة العليا بنتائج تلك الزيارات والتي يدرج بها احتياجات العملاء وذلك بالاضافة إلى زيارات الإدارة العليا الدائمة لعملاء البنك والتي تركز على قياس رضائهم عن مستوى الخدمات المقدمة وتطوير تلك الخدمات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات والتي تجعل من البنك التجاري ليس مجرد بنك بل شريك عمل حقيقي في مجالات الائتمان المختلفة.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل قوية وراسخة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي يعمل البنك من خلالها على دعم عملائه ومساهميه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ومن خلال العلاقات المصرفية المتميزة مع البنوك المراسلة، يحتفظ قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع البنوك المراسلة، وكذلك يحتفظ بمراكز عمل مباشرة لصالح البنك مع تلك البنوك من خلال الدخول في صفقات ومعاملات مرتبطة بالأعمال التجارية، هذا إلى جانب الأنشطة الأخرى المتعلقة بعمليات القروض المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

شهد قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة - خلال عام 2014 - نمواً في محفظة أصوله المتعلقة بالأنشطة القائمة على أساس غير ممول وذلك من خلال المشاركة مع مجموعة من البنوك المحلية في تقديم الكفالات اللازمة للمشاريع للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي تم طرح مناقصات بشأنها من قبل شركات النفط المملوكة للدولة وكذلك جهات حكومية أخرى. أما على صعيد محفظة الأنشطة القائمة على أساس ممول، فقد حقق القطاع خلال العام معدلات نمو متوسطة في محفظة أصوله المتعلقة بالأنشطة القائمة على أساس ممول نتيجة لتراجع الإيرادات الحاصل لوجود وفرة في معدلات السيولة وكذلك العديد من الاضطرابات في الأوضاع الجيوسياسية التي تشهدها دول العالم.

قطاع الخزينة والإستثمار

إن قطاع الخزينة والإستثمار بالبنك التجاري الكويتي هو أحد قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك والذي أتسم أدائه خلال عام 2014 بالاحترافية والمهنية العالية نظراً لما يمتلكه من مقومات بشرية وتكنولوجية ساعدته على تحقيق أداء قوي في عام 2014.

وقد أولى إهتمامه الرئيسي نحو تطوير علاقات العمل مع عملاء البنك وبالأخص فيما يتعلق بالودائع وأعمال القطع الأجنبي (العمليات المفورية والعمليات الآجلة) التي شهدت ارتفاع ملحوظ في حجم ومستوى أنشطتها. كما واصل القطاع إهتمامه بعمليات المتاجرة في العملات الأجنبية لصالح البنك بما ساهم في استمرار في تعزيز الربحية الكلية للبنك وللقطاع على حد سواء.

إن المهام والوظائف الأساسية التي يقوم بها قطاع الخزينة والإستثمار هي على النحو الوارد أدناه:-

مكتب عمليات القطع الأجنبي: ويتضمن أنشطة التداول في العمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات المقايضة المتعلقة بأعمال القطع الأجنبي. مكتب سوق النقد: ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية وأنشطة التداول في الأسواق النقدية فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت (سندات الخزينة والسندات المصدرة من قبل الشركات وما إلى ذلك) والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة. مكتب خدمة الشركات: ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات الخاصة بتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة وبشكل خاص تلك المرتبطة بالودائع وسوق القطع الأجنبي بما في ذلك منتجات التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية من خلال عقود التغطية الآجلة.

مكتب الاستثمار: ويتولى إدارة المحفظة الاستثمارية لدى البنك والتي تشمل فئات الأصول المختلفة خاصة الاستثمارات في الأسهم المحلية والأجنبية.

ويستمد قطاع الخزينة والإستثمار قوته من خلال منظومة ترتكز على توظيف أحدث التقنيات ونظم الاتصال والتواصل الحديثة ووسائل التداول الالكتروني لتيسير الخدمات المقدمة للعملاء وإجراء وتنفيذ معاملاتهم المالية بأقل قدر من التكاليف وهو ما قد ساهم في أن يبقى القطاع أحد الجهات المفضلة للشركات التي تتعامل بمنتجات الخزينة.

ويواصل القطاع إهتمامه بمجال الاستثمار في السندات المصدرة من قبل الشركات بهدف تنويع فئات الأصول ومن ثم تعزيز إيرادات المحفظة الاستثمارية للبنك .

ومما لاشك فيه فإن الالتزام التام بأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية بالإضافة إلى فاعلية وكفاءة النظم والعمليات وتوخي الحيطة والحذر في كافة الأعمال المالية التي يضطلع به قطاع الخزينة والإستثمار كان له أكبر الأثر في استمرار نجاح وتميز القطاع.

قطاع إدارة المخاطر

يولي البنك اهتماماً كبيراً لإدارة المخاطر التي تكتنف أنشطة أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن أهم المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان منها ما يتعلق بمجلس إدارة البنك ومنها ما يتضمن فريق الإدارة التنفيذية وذلك لأغراض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق على نطاق البنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة قبل منح الائتمان. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات

الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

قام البنك خلال عام 2012 باستحداث النموذج المعدل لتصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين، حيث يتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية وغير المالية لتحديد معدل ودرجة المخاطر المرتبطة بالعميل المقترض. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر والتخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندردذ آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض على أساس الاسم وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل2". ويتم قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام نموذج يحدد مخاطر التركز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف لمخاطر السوق ببدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشتمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال المقدمة لتلك العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به لفجوات الاستحقاق التراكمية. وقد تم استبدال الحدود السابقة المتعلقة بنسبة القروض إلى الودائع بالحدود المتعلقة بالحد الأقصى للمبلغ المسوح إقراضه وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل من بند الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلى.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخليا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد قامت بوضع وصياغة "مقررات بازل 3" والتي تتضمن – من بين أمور أخرى – وضع إطار عالمي لإدارة مخاطر السيولة. وفي الوقت الذي يتم فيه تطوير هذه المقررات حالياً تمهيداً لتطبيقها من قبل البنوك الكويتية، عمد البنك خلال عام 2012 إلى استحداث نسب جديدة للسيولة مثل نسبة تغطية السيولة (RCL) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR). ويتم قياس ومراقبة هذه النسب بصفة منتظمة مقابل الحدود الداخلية التي يتم تطبيقها على مراحل تدريجية للوفاء بالمعايير الرقابية.

د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ويقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعملات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب القيمة المعرضة لمخاطر الأسهم طبقاً لبعض الظروف المحددة سلفاً. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة البخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة سلفاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر المرتبطة بعدم الالتزام والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحتفظ بها داخلياً فيما يتعلق بالخسائر والتي يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأحداث المرتبطة بالعمليات وأثرها والتي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك.

كما أن إستدخال التغطية التأمينية ضمن إطار المخاطر التشغيلية قد ساعد في تحويل المخاطر إلى جهات تأمينية ذات ملاءة عالية ، ومن المعروف أن التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك تساعد في التخفيف من المخاطر التشغيلية. من ناحية أخرى فإن سياسة إدارة المخاطر التشغيلية قد ساهمت في وضع إرشادات عامة حول الجوانب الإدارية للنواحي التأمينية بضمنها العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند هيكلة وترتيب بوالص التأمين والمخاطر التي يتم اتخاذ إجراءات تأمينية بشأنها وكذلك حدود التغطية التأمينية والمبالغ المستقطعة ومراجعة بوالص التأمين ومعالجة المطالبات.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسئوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر

إدارة تكنولوجيا المعلومات

نظام كاش لينك

كجزء من جهود البنك التجاري الكويتي لتقديم بيئة معاملات مالية آمنة لعملائنا، فقد قمنا بتصميم منصة (الكاش لينك) حيث يعد هذا النموذج تطبيق جديد ضمن قنواتنا الالكترونية. وهذا التطبيق يتيح لعملائنا الوصول لحساباتهم عن طريق استخدام بطاقة السحب الآلى من خلال إدخالها في جهاز قارئ البطاقة الذكية المتصل مع جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل.

قانون الامتثال الضريبيء الأمريكي للحسابات الخارجية

صدر قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية من قبل الكونجرس الأمريكي والذي يُلزم المؤسسات المالية (خارج الولايات المتحدة الأمريكية) إبلاغ مصلحة الضرائب الأمريكية عن حسابات عملائها من المواطنين الذين يحملون الجنسية الأمريكية. تم تطبيق التعديلات اللازمة على النظام المصرفي الرئيسي (النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي ICBS) في هذا الشأن.

النظم الجديدة لتشغيل وربط أجهزة الكمي نت

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بتطوير نظام وسيط لمعالجة العمليات المصرفية الناتجة عن استخدام أجهزة نقاط البيع المدارة من قبل شركة الكي نت وجميع عمليات السحب الآلي الواردة والناشئة من أجهزة السحب الآلي الخاصة بالبنوك الأخرى بواسطة شركة كي نت وذلك بهدف تحسين كفاءة وسرعة تمرير المعاملات والحد من الاعتماد على موردي النظم.

مركز إدارة النقدية

سعياً لدعم قرار البنك بشأن إدارة النقدية اعتماداً على المصادر الداخلية المتوفرة لدى البنك، قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بتطوير نظام جديد يفرض قيود أمنية عالية تم وضعها من قبل إدارات أنشطة الأعمال وقطاع إدارة المخاطر وإدارة الالتزام.

مكافحة غسيل الأموال ومبدأ أعرف عميلك

تم استحداث وتعديل نظم تكنولوجيا المعلومات لدى البنك لكي تتماشى مع التغييرات والتعديلات التي تم إجرائها على السياسات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومبدأ أعرف عميلك وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي وبناءً على التوجيهات الصادرة من قبل مجلس إدارة البنك في عام 2014.

نظام الميكنة لعمليات دفع الرواتب بواسطة الربط الآلمي مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

تم استكمال نظام الميكنة بشكل كامل وشامل لعمليات دفع الرواتب بواسطة الربط الآلي مع نظم الحاسب الآلي لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

النظام الجديد الخاص بإدارة الموارد البشرية

نجحت إدارة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المرحلة الأولى من النظام الجديد (MYSTRO) الخاص بإدارة الموارد البشرية لدى البنك والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2014. أما بالنسبة للمرحلة الثانية التي تقدم خدمات ذاتية للموظفين وإدارة البنك، فإنه من المخطط أن يتم استكمالها وتطبيقها خلال الربع الأول لعام 2015.

أجهزة الإيداع النقدي

تم إضافة مجموعة جديدة من الخدمات إلى أجهزة الـ CDM خلال عام 2014 ومن ضمنها إدارة الأمور النقدية المرتبطة بعمل الفرع والتي تتم ما بين موظفي الأعمال المصرفية وكذلك الإيداعات والتحويلات النقدية من قبل موظفي الأعمال المصرفية إلى الخزنة الرئيسية وتمرير شيكات البنوك الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وخلال عام 2014، فقد تم إجراء التشغيل التجريبي للخدمات المتعلقة بعمليات السحب وذلك قبل إطلاقها وتقديمها إلى كافة الفروع خلال عام 2015.

تحديث نظام الخزينة

تم تحديث نظام الخزينة (Spectrum) لدى البنك إلى أحدث نسخة من النظام المذكور وتم الانتهاء من هذا التحديث قبل نهاية عام 2014.

تحديث نظام خدمة الاستعلام الصوتمي IVR / النظام الخاص بمركز الاتصال

تم تحديث نظام خدمة الاستعلام الصوتي IVR والنظام المتعلق بمركز الاتصال لدى البنك إلى أحدث النظم المعمول بها في هذا المجال ليقدم لعملاء البنك مجموعة من الخدمات المتطورة، مثل إمكانية التواصل والتفاعل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالتطبيقات المتعلقة بالمحادثات الفورية (الدردشة) مع موظفى مركز الاتصال وعبر الفيس بوك.

أجهزة السحب الآلمي

بدأ البنك في عملية استبدال كافة أجهزة السحب الآلي وعددها 110 جهاز بأحدث الأجهزة من شركة NCR العالمية، وتتسم هذه الأجهزة الحديثة بشاشات عالية الوضوح وجودة في الصوت بالإضافة إلى إن العديد منها يدعم خدمة الإيداع النقدي الفوري.

كما تم تركيب أجهزة سحب آلي خارج مقار الفروع في 6 مواقع وهي فندق الجميرا وراديسون ساس وسوق لندن ونادي صحارى ومجمع نقرة الشمالي ومجمع النقرة الجنوبي.

الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال

تم إطلاق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال خلال عام 2014 لعملاء البنك من الأفراد والتي تمكنهم من الإطلاع على بيانات حساباتهم المصرفية وإجراء عمليات التحويل وإدارة الحساب والخدمات من خلال الأجهزة التي تدعم نظام الأندرويد وكذلك أجهزة الآيفون. ويعتزم البنك توفير الخدمات المقدمة عن طريق موقع البنك CBK-online على الهاتف النقال في المستقبل القريب.

خدمة الإشعارات الإلكترونية للعملاء

تم إطلاق خدمة الإشعارات الالكترونية الجديدة والتي تسمح للعملاء من خلال الاشتراك في هذه الخدمة استلام إشعارات بالمعاملات المصرفية الخاصة بهم والتي تكون في شكل مرفق يرسل ضمن رسالة بريد الكترونية للبريد الإلكتروني المسجل مسبقاً وذلك بالنسبة للمعاملات التي تم إجرائها في فروع البنك التجاري حيث يتم ارسال تلك الإشعارات إلى البريد الالكتروني الخاص بالعملاء. وقد تم تطبيق هذه الخدمة بهدف تحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

تقرير السنوي 2014

نظام المقاصة الالكترونية للشيكات

تعمل إدارة تكنولوجيا المعلومات عن كثب في مشروع المقاصة الالكترونية للشيكات الجاري تطبيقه بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، حيث يتعين على كافة البنوك المحلية تطبيق النظام الجديد ليدخل حيز التنفيذ في مايو 2015 وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إدارة العمليات

واصلت إدارة العمليات بالبنك جهودها واهتمامها لتوفير كافة السبل التي تحقق الرضا للعملاء وذلك عن طريق تقديم أفضل الخدمات لقطاعات الأعمال التي تتعامل بشكل مباشر مع العملاء، ومن هذا المنطلق استمرت إدارة العمليات - خلال عام 2014 - في تزويد عملاء البنك بخدمات مميزة وفريدة من نوعها. كما قامت إدارة العمليات بدور هام في أتمتة معظم عملياتها من خلال تطبيق حزمة برامج جاهزة جديدة للنظام المصرفي الأساسي للبنك وهو النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي ICBS بتزويده بقدر كافي وملائم من الضوابط التي يتم العمل بها بصورة فعالة وبكفاءة عالية.

وفي إطار السياسة التي تنتهجها إدارة العمليات والتي تضع العميل في بؤرة اهتمامها، فقد نجحت الإدارة في إجراء وتطبيق مجموعة من التحسينات على كافة العمليات والإجراءات داخل مختلف الوحدات والأقسام التابعة لها.

بالنسبة لوحدة المعالجة المركزية، فإن البنك يفتخر باختياره من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لإجراء التشغيل التجريبي من أجل تطبيق مشروع تحديث نظام رواتب العاملين بالقطاع الخاص، حيث تم تطبيق هذا المشروع بنجاح ليصبح نموذجاً يحتذى به بين البنوك المحلية الأخرى. وكذلك نجح البنك في تطبيق المرحلة الثانية من مشروع الآيبان وفقاً للتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي. وعلى نحو مماثل، فقد تم تحديث كافة الحسابات القديمة الخاصة بموظفى الوزارة بهدف الالتزام بمتطلبات حساب الآيبان.

وسعياً نحو توفير خدمات متميزة للعملاء معززة بكفاءة عالية من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية، فقد تم تجميع كافة التحويلات الواردة من الفروع لتتمركز لدى وحدة التحويلات المركزية التابعة لوحدة المعالجة المركزية.

أما بالنسبة لإدارة عمليات الخزينة، فإنه وفي إطار سعيها للتحول إلى بيئة مكتبية تحد من استخدام المطبوعات الورقية، فقد تم استخدام نظام للحد من أعمال الطباعة خلال أنشطة أعمالها اليومية. وتشارك الوحدة بفاعلية في تطوير وتحديث نظام الخزينة.

وبالنسبة لوحدة التمويل التجاري، وباعتبارها أحد الوحدات المتخصصة داخل إدارة العمليات، فقد تم تنظيم برنامج تدريب لموظفي الوحدة أثناء القيام بأعمالهم لتزويدهم بالمعرفة والخبرة الفنية اللازمة لتمرير كافة العمليات المرتبطة بعمل الوحدة.

وفيما يتعلق بإدارة شئون الائتمان والتي تعد أحد الوحدات الهامة للبنك، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً تجاه دقة تحديث عمليات منح التسهيلات الائتمانية وإعداد وتوفير المستندات الائتمانية المتعلقة بعملاء البنك. ويواصل البنك جهوده لأتمتة العمليات والإجراءات الرتبطة بإدارة شئون الائتمان والحد من الأعمال اليدوية بالنسبة للمهام والأعمال التي يتم إجرائها في نهاية كل شهر.

تقوم وحدة تمرير الحسابات وإدارة السجلات بدور هام في تمرير والاحتفاظ بالحسابات المفتوحة /المحتفظ بها لدى البنك. وقد نجحت الوحدة في إجراء وتطبيق العديد من المشروعات التي هدفت إلى إضفاء المزيد من التحسينات على العمل.

وقامت إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات بالتعامل مع العديد من الأمور المتعلقة بإدارات البنك المختلفة، كما أولت الهتماماً كبيراً نحو التعامل مع متطلبات بنك الكويت المركزي. وفي إطار القواعد والتعليمات الجديدة للحوكمة، فقد نجح البنك في تطبيق السياسات المتعلقة بتعارض المصالح والأطراف ذات الصلة وإدخال النظم والتعليمات ذات الصلة بها في النظام المصرفي الأساسي للبنك.

وحرصاً منه على توفير أقصى درجات الراحة للعملاء، فقد شرع البنك في الدخول في اتفاق/ارتباط مع أحد الجهات الخارجية المزودة للخدمات لإعادة تنظيم وتيسيير كافة العمليات والنظم على نطاق البنك، وهو ما من شأنه أن يساعد في تحديد الفرص المتعلقة بإعادة تنظيم وهيكلة الأعمال لتقديم خدمات مبتكرة لعملاء البنك بشكل فعال.

وتعمل إدارة العمليات لتأكيد هدفها وهو "توفير أقصى درجات الراحة للعملاء من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومتميزة من قبل مجموعة من الموظفين الأكفاء".

إدارة الموارد البشرية

تساهم إدارة الموارد البشرية بشكل فعال في النجاحات التي يحققها البنك وذلك من خلال الوحدات والأقسام المتخصصة التي تعمل لدى الإدارة كفريق عمل واحد لتحقيق رسالة البنك ورؤيته وقيمه وأهدافه الاستراتيجية.

إن رؤية إدارة الموارد البشرية ترتكز على محاور هامة وهي الاهتمام والعناية بتفاصيل الأعمال التي تقوم بها الإدارة بما يخدم البنك والاهتمام بموظفي البنك والتعاون مع شركاء العمل ذوي الخبرة العالية في إعداد نظم مبتكرة لإدارة الموارد البشرية من أجل تحقيق النجاح في كافة مجالات أعمال الإدارة.

أما بالنسبة لرسالة إدارة الموارد البشرية فإنها تتمحور حول حرص الإدارة على اجتذاب وتطوير وتحفيز والإبقاء على الموظفين من أصحاب الكفاءات لتحقيق التميز المطلوب في انجاز الأعمال على نطاق البنك. كما تضطلع الإدارة بدوراً هاماً ألا وهو المساعدة والمساهمة في خلق ثقافة عمل ملائمة تساهم في بناء بيئة عمل قوية ومتميزة. وسعياً نحو تحقيق ذلك، تقوم إدارة الموارد البشرية بتوفير مجموعة من الخدمات من خلال ثلاث أقسام رئيسية تضطلع بمهام واختصاصات تتعلق بالنواحي الاستراتجية والأمور التشغيلية والنواحى الإدارية على نطاق الإدارة.

أقسام ووحدات العمل لدىء إدارة الموارد البشرية

قسم التوظيف

يحرص قسم التوظيف على تعزيز وضع ومكانة البنك كجهة عمل مفضلة للباحثين عن فرص عمل بالقطاع الخاص بصفة عامة والقطاع المصرفي بشكل خاص ، حيث يقوم القسم بدور رئيسي يهدف من خلاله إلى التأكيد على أن القوى العاملة لدى البنك قادرة على تحقيق أهداف البنك وطموحاته. ويتضمن هذا الدور تحديد متطلبات واحتياجات البنك من الموظفين وتطوير وتطبيق الإجراءات المتعلقة باختيار المرشحين للعمل لدى البنك وكذلك جذب واستقطاب أصحاب الكفاءات والمهارات العالية لتلبية احتياجات العمل.

كما تحرص إدارة الموارد البشرية ، ومن خلال قسم التوظيف، على توطين الوظائف بهدف خلق جيل واعد من المصرفيين الكويتيين الجدد، وقد أثمرت تلك الجهود نتائج طيبة خلال عام 2014، حيث بلغت نسبة العمالة الكويتية بالبنك 4.17% من إجمالي القوى العاملة للبنك مقارنة بنسبة مقدارها 62.3% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وبالطبع فإن هذه النسبة تزيد بشكل مريح عن النسبة المحددة من الجهات الرقابية وتعكس الجهود الكبيرة المبذولة من قبل البنك لدعم وتعزيز برنامج توطين الوظائف.

قسم التعويضات والمزايا

يقدم البنك حزمة مزايا تنافسية للعمل على استقطاب والحفاظ على الموظفين أصحاب الكفاءات المتميزة ، حيث يقوم البنك بتحديد الرواتب والمزايا الممنوحة للموظفين بناءً على مستوى أدائهم من خلال مجموعة من البرامج المختلفة التي يتم إعدادها لكافة القطاعات والإدارات والوحدات العاملة بالبنك. وفي هذا السياق قامت إدارة الموارد البشرية بتطوير نظام جديد لتقييم الأداء والذي تم اعتماده في نوفمبر 2014. ونظام تقييم الأداء الجديد يعد نظاماً منهجياً لقياس مستوى الأداء الوظيفي والإنتاجية للموظف، بناءً على مجموعة من الأهداف التي تتم بالموضوعية ومستوى الكفاءة ومعايير ومؤشرات الأداء الرئيسية وتطوير الأداء.

وحدة التدريب والتطوير

إن تطوير أداء الموظفين بشكل فعال هو العامل الأساسي في تعزيز الجوانب الشخصية وكذلك مهارات الموظفين بما ينعكس إيجاباً على نمو أنشطة أعمال البنك وهو ما من شأنه أن يساعد على تعزيز مستوى مساهمة الموظفين في كافة الأعمال المسندة إليهم وتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية. وتتركز المهام الرئيسية لوحدة التدريب في تطوير أداء الموظفين وتزويدهم بالحلول المتعلقة بالمهارات الشخصية والمهارات التقنية وكذلك تدريبهم على إدارة الأعمال المسندة إليهم. وتواصل وحدة التدريب دورها في الاحتفاظ بأعلى المعايير المتعلقة بتزويد الموظفين بالتدريب الجيد والمناسب وتعزيز مستوى الدافعية لديهم حتى يمكنهم إنجاز أعمالهم بالمستوى المطلوب. وفي هذا الإطار فقد تم تسجيل 740 موظف في عدد 141 دورة تدريبية متخصصة وبعدد إجمالي 5200 ساعة تدريبية.

من ناحية أخرى، فإن برنامج تطوير الخريجين من الشباب الكويتي يعد برنامجاً تدريبياً شاملاً يستمر لمدة عام ويتم إعداده خصيصاً لخريجي الجامعات الجدد حيث يتم إعدادهم وتدريبهم لتحقيق النجاح في مستقبلهم المهني. وفي إطار هذا البرنامج، اتخذ البنك لنفسه هدفاً جعله نصب عينيه وهو أن يأتي في مقدمة البنوك الأخرى المشاركة في هذا البرنامج.

كما يعد برنامج تطوير الموظفين الجدد برنامجاً شاملاً حيث يهدف إلى إعداد وتدريب الموظفين الكويتيين الجدد من خلال الدورات التثقيفية التي يقدمها البنك لعملائه لتحقيق أعلى مستوى من التثقيفية التي يقدمها البنك لعملائه لتحقيق أعلى مستوى من الدراية والإلمام بتلك المنتجات والخدمات لديهم .

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار إستراتيجية البنك، تم إعداد برنامج جديد للتطوير والتعاقب الوظيفي يهدف إلى تحقيق وتعزيز أفضل السبل للتواصل والمساعدة في عملية اتخاذ القرار والاستثمار المستمر في مهارات وقدرات الموظفين.

كما تحرص إدارة الموارد البشرية على حضور العديد من المعارض والمنتديات الوظيفية التي تنظمها العديد من الكليات والمعاهد وتجد فيها فرصة مناسبة لعرض الوظائف التي يوفرها البنك للدارسين بعد التخرج وما يقدمه لهم من فرص لتطوير مهاراتهم وتحديد مساراتهم الوظيفية.

نظام المعلومات الإدارية الخاص بالموارد البشرية: "MYSTRO"

قامت إدارة الموارد البشرية بتطوير وتطبيق نظام تقني جديد لنظام المعلومات الإدارية الخاص بالموارد البشرية وهو نظام "MYSTRO" وذلك بهدف أتمتة الأعمال المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. وقد دخلت المرحلة الأولى من هذا النظام حيز التنفيذ في يوليو 2014 .

وسوف تستمر إدارة الموارد البشرية خلال عام 2015 في نهجها القائم على الاستثمار في العنصر البشري كونه المحرك الرئيسي الداعم لأنشطة البنك.

إدارة التدقيق الداخلمي

يتمثل الدور الرئيسي لإدارة التدقيق الداخلي في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بتأكيدات مستقلة عن مدى ملائمة وفاعلية الضوابط الرقابية الداخلية لكافة العمليات وإجراءات العمل داخل البنك. ويمكن القول أن إدارة التدقيق الداخلي قد قامت بهذا الدور على أكمل وجه بإتباع أحدث التقنيات وأدوات التدقيق لتقديم التأكيدات اللازمة من خلال إجراء أعمال التدقيق والتي عادة ما تتضمن إجراء العديد من عمليات المراجعة على إجراءات العمل والضوابط الرقابية الداخلية لدى البنك، مع تقديم خدمات التدقيق التي تهدف إلى تحديد المخاطر التي قد تكتف أعمال البنك.

وفي سبيل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، قامت إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق الإستراتيجية الجديدة لإدارة التدقيق خلال عام 2014 التي تم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعتمد تلك الإستراتيجية على إجراء تقييمات سنوية للمخاطر التي تكتف وحدات الأعمال وكذلك الإجراءات والنظم الخاضعة للتدقيق على نطاق البنك ككل.

كما قامت إدارة التدقيق الداخلي بتطوير نظام المراقبة لمتابعة التطبيق الفوري للإجراءات المتفق عليها من قبل الإدارات وذلك وفقا للتوصيات المرفوعة من قبل إدارة التدقيق الداخلي والتي يتم التأكيد عليها في تقارير التدقيق النهائية. ويهدف هذا النظام بشكل رئيسي إلى تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقارير كاملة بشأن مدى الإنجاز المحرز حول تنفيذ الإجراءات المتفق عليها أجل اتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة إن وجدت.

وبالإضافة إلى مهام التدقيق التي تتم وفقاً لخطة التدقيق الموضوعة والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، فإن إدارة التدقيق الداخلي يمتد عملها ليتضمن أيضاً إجراء التحريات والتحقيقات اللازمة بشأن الحالات التي قد تتطلب ذلك والتي قد تحدث على نحو غير منتظم وبشكل غير متكرر.

علاوة على ذلك، قامت إدارة التدفيق الداخلي بتعديل لائحة وميثاق عمل إدارة التدفيق الداخلي وكذلك دليل العمل الخاص بإدارة التدفيق الداخلي وفقاً للمعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين.

إدارة الإلتزام والحوكمة

تتركز مهام إدارة الإلتزام والحوكمة بشكل أساسي على تجنيب البنك من أي مخاطر مرتبطة بعدم الإلتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المتمثلة أساساً ببنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال. كما تعني الإدارة بإتخاذ الترتيبات اللازمة لتعزيز إجراءات البنك في مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن مراقبة ومتابعة مدى إلتزام البنك بقواعد الحوكمة السليمة. وتشتمل إدارة الإلتزام والحوكمة على الوحدات التالية:

- 1) وحدة الإلتزام: وهي معنية بإتخاذ الإجراءات التي تكفل إلتزام البنك بالمتطلبات الرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، وتجنيب البنك لأى مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عدم الإلتزام.
- 2) وحدة مكافحة غسيل الأموال: وهي مسئولة عن تطبيق التشريعات السائدة والتعليمات الرقابية القائمة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. ويحرص البنك على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع إستغلاله في تمرير المعاملات المشبوهة.
- 8) وحدة الحوكمة: وهي معنية بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية في مجال قواعد الحوكمة السليمة، حيث تقوم الوحدة بمتابعة والتحقق من مدى قيام البنك بتطبيق القواعد المشار إليها، وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة بالصورة المطلوبة. كما تقوم الوحدة بمتابعة كافة الملاحظات لدى السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، للتأكد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

هذا وقد حرص البنك التجاري الكويتي على توفير الدعم البشري والمادي للإدارة تجنباً للمخاطر المالية والمعنوية التي قد تترتب على عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية، وذلك حفاظاً على البنك ومصالح مساهميه والمتعاملين معه. وتقوم الإدارة بالتنسيق والتعاون مع كافة إدارات البنك من جهة، ومع مسئولي بنك الكويت المركزي من جهة أخرى، وذلك بغرض التحقق أن المتطلبات القانونية والرقابية يتم تطبيقها من إدارات البنك المختلفة بالصورة المطلوبة.

وقد تميز العام 2014 بمجموعة من التحديات التي تطلبت جهوداً مضاعفة حتى يمكن التعامل معها بالصورة الملائمة وبما يجنب البنك من أي مخاطر مرتبطة بعدم مواجهة تلك التحديات، نذكر منها:

- التزايد المستمر بالمتطابات الدولية والمحلية في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث شددت كافة المؤسسات العامة والخاصة في دول العالم من إجراءاتها في مجال مكافحة العمليات المشار إليها ، الأمر الذي تطلب العديد من الإجراءات التحوطية من البنك لتعزيز نظمه لسياساته وإجراءات لمواجهة هذه المتطلبات. وشملت إجرءات البنك تطوير وتعزيز النظم الآلية المطبقة لمراقبة كافة العمليات التي تتم من خلال البنك للتحقق من سلامتها وعدم وجود شبهات فيها.
- إتخاذ ما يلزم للإلتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ومعرفة العملاء Know Your Customer وغيرها من الإجراءات المعمول بها في البنك. وتم الإتفاق مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية للعمل كمستشار للبنك في تنفيذ متطلبات القانون المذكور، كما تم تصميم نظام آلي لتسهيل متابعة والإلتزام بالقانون المذكور.
- تعزيز كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في البنك ، فعلى سبيل المثال يتبع البنك أقصى درجات الشفافية في تقريره السنوي وفيما يتم الإفصاح عنه لدى الجهات الرسمية في الدولة ، ولعله بشكل يفوق المتطلبات الرقابية.
- التعامل مع مختلف التعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية ومنها تلك الصادرة خلال عام 2014 وتطوير نظام المتابعة في الإدارة لمعالجة أي ملاحظات لدى تلك الجهات بصورة سريعة مع إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادي تكرارها.
- تعزيز ثقافة الحوكمة والإلتزام لدى المسئولين والعاملين في البنك بمختلف درجاتهم من خلال تعميم التعليمات الرقابية والتواصل معهم لغرض فهم تلك التعليمات وكيفية تطبيقها .

هذا وتقف الإدارة متحفزة لأي تعديلات قد تطرأ على التعليمات الرقابية المحلية والمعايير الدولية الصادرة، وذلك بتطوير إجراءاتها، حفاظاً على سمعة البنك من جهة وتجنباً لأي مخاطر محتملة نتيجة عدم الإلتزام بتلك المتطلبات.

الإدارة القانونية

تسعى الإدارة القانونية في البنك لحماية حقوق ومصالح البنك وتُسخِر في ذلك كل طاقتها الفنية والإدارية للذود عن البنك والدفاع عن حقوقه ومصالحه أمام القضاء وغيرم .

كما تعمل الإدارة القانونية دوماً على تقديم أفضل الخدمات القانونية والمساعدات القضائية التي تتطلبها كافة إدارات وفروع البنك المختلفة حتى تيسر لها مباشرة أعمالها اليومية بشكل قانوني يحافظ على حقوق البنك وسمعته. وفضلاً عن ذلك، تقوم الإدارة القانونية بمتابعة التحصيل بشأن عملاء البنك المتعثرين ومراقبة مدى انتظامهم في سداد الأقساط المتأخرة عليهم واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو العملاء المخلين بالتزاماتهم وذلك للتوصل معهم إما إلى السداد أو إلى عمل تسوية بعد الحصول على موافقة الإدارة المعنية بذلك.

وتهدف الإدارة القانونية إلى تحقيق مصالح البنك وفقا لأطر إستراتيجية متميزة أرسى مبادئها مجلس إدارة البنك وبموجبها تتضافر جهود الإدارة القانونية مع كافة إدارات البنك لتحقيق تلك المبادئ ابتغاء الوصول بالبنك إلى المركز الريادي بين البنوك .

وتقوم الإدارة القانونية بخدمة مصالح البنك وعملاؤه وإعداد العقود والاتفاقيات اللازمة لسير العمل، كما تسعى الإدارة القانونية بكل كوادرها إلى تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح البنك فضلاً عن إزالة كافة المعوقات التي تعرقل سير العمل بإدارات البنك المختلفة .

وتقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك لدى الجهات القضائية بمختلف درجاتها، وكذلك لدى مختلف الجهات الحكومية كوزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وهيئة سوق المال واجتماعات مستشاري اتحاد المصارف، وغيرها وذلك لتحقيق القدر الأكبر من الحماية والأمان لحقوق البنك ومساهميه والعاملين به.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

لطالما ساهمت إدارة الإعلان والعلاقات العامة في ترسيخ مكانة البنك التجاري في مجتمع الأعمال ولدى عملائه من خلال المشاركة في العديد من الفعاليات الاجتماعية وتقديم الرعاية للأنشطة المختلفة في شتى مجالات العمل الخيري ومن ثم المساهمة في إبراز مسئولية البنك الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

لقد كان عام 2014 عاماً حافلاً على الصعيد الاجتماعي بالنسبة للبنك التجاري الكويتي حيث قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك بجهود كبيرة هدفت من خلالها إلى مشاركة ورعاية عدد كبير من الفعاليات المجتمعية وتنوعت مساهمات البنك ما بين مساهمات مادية ومعنوية مقدمة لمختلف الهيئات الاجتماعية والثقافية والتعليمية وأيضاً الرياضية. وقد كان القاسم المشترك لكل هذه المساهمات والمبادرات الاجتماعية للبنك هو تأكيد تواجده في المجتمع الذي يعمل فيه كمؤسسة مالية مرموقة دأبت على تقديم كل الدعم والرعاية لأنشطة المسئولية الاجتماعية. ولقد كان للبنك حضور لافت في العديد من المناسبات والأعياد ساهم من خلالها في إدخال البهجة ورسم الابتسامة على وجوه المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن المعروف أن اسم البنك التجاري قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإحياء التراث الكويتي القديم والفعاليات المختلفة التي تواكب هذا التوجه، ومن هنا جاء إطلاق البنك لحملته التراثية الفريدة "يا زين تراثنا" للعام الثالث على التوالي وذلك بعد النجاح اللافت الذي حققته الحملة في العامين السابقين. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد قام البنك وكعادته بإصدار رزنامته لعام 2015 والتي عادة تسلط الضوء على التراث الكويتي القديم من خلال عرض بعض الصور واللوحات المرتبطة بالتراث الكويتي القديم وقد تمحورت فكرة الرزنامة لعام 2015 حول الساحات والأماكن والبوابات القديمة في الكويت وكذلك الأسواق الشعبية والتراثية.

من ناحية أخرى وفي إطار جهود البنك الرامية إلى الوصول إلى كافة فئات المجتمع فقد استمرت حملة "هون عليهم"، هذه الحملة المبتكرة الرامية إلى مساعدة عمال النظافة والبناء المتواجدين في الشوارع، حيث قام البنك ومن خلال مجموعة من الموظفين المتطوعين بتوزيع المياه والهدايا والملابس الشتوية على العمال بهدف مساعدتهم وإدخال البهجة والسرور في نفوس هذه الفئة الجديدة بكل رعاية واهتمام.

كما قام البنك - وفي إطار اهتمامه بموظفيه داخل المؤسسة - بتنظيم معرضه الخاص "هواة التجاري" وذلك للعام الحادي عشر على التوالى، وقد اعتاد البنك على تنظيم هذا المعرض بصفة سنوية من أجل توطيد روابط الأسرة الواحدة بين الموظفين.

على الجانب الآخر، وإيماناً من البنك بأن العطاء لا يقتصر على تقديم الدعم المادي فقط، فقد نظم البنك حملة لموظفيه من أجل التبرع بالدم وقام بمكافأة وتشجيع الموظفين المتبرعين بالدم لصالح بنك الدم بالكويت. ولما كانت أنشطة البنك في مجال المسئولية الاجتماعية متنوعة وشاملة، فقد قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإصدار كتيبها السنوي الذي يسلط الضوء على جميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي قام البنك بالمشاركة فيها ودعمها خلال عام 2014.



قواعد ونظم الحوكمة

أولا: مقدمة

في إطار متطلبات الحوكمة وفق المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص ، فقد سبق وأن أرسى البنك التجاري الكويتي ومنذ سنوات عديدة قواعد ونظم حوكمة رشيدة تأخذ بالاعتبار كافة التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي عبر السنوات السابقة، وهذه القواعد والنظم تعتبر عنصرا فاعلا في تأصيل أسس الإدارة

ويستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته في هذا المجال مستهدفا التطبيق الفعال للمعايير والتعليمات الصادرة في شأن قواعد ونظم الحوكمة ، وحماية البنك ومصالحه ومصالح مساهميه ودائنيه والعاملين فيه وكافة الأفراد والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك ، فضلا عن التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تخص البنك، كما تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتطوير النظم واللوائح والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

ثانيا: مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي من عشرة (10) أعضاء ، وفيما يلي نبذة عنهم:

السيد/ علي موسي الموسى – رئيس مجلس الإدارة

كويتي من مواليد 25 أبريل 1947 حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة عامة / الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1970. وتمتد خبرة السيد / على الموسى الى سنوات عديدة تقلد خلالها عدة مناصب عامة وخاصة منها:

- وكيل وزارة التخطيط المساعد لشئون التخطيط من 1977 وحتى 1983
- المساعد التنفيذي للعضو المنتدب لشئون التدقيق الداخلي في مؤسسة البترول الكويتية
 - نائب محافظ بنك الكويت المركزي من 1992 وحتى 1998
 - وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية من 1998 وحتى 1999

بالإضافة إلى شغل عضوية العديد من المجالس واللجان ، كعضوية المجلس الأعلى للتخطيط ، مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ، مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة الكويت) ، لجنة تنمية الصناعة والمجلس الأعلى للتعليم ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) وغيرها ، فضلا عن مساهماته الملموسة في العديد من اللجان والمجالس والجهات والمنتديات المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شغل السيد / على الموسى عضوية عدة مجالس إدارات شركات منها:

- الشركة الكويتية للاستثمار
- رئيس مجلس الإدارة في شركة معرض الكويت الدولي
 - البنك المغربي للتنمية الاقتصادية (المغرب)
 - البنك العربي اليوناني (اليونان)
 - شركة ناقلات النفط الكويتية
 - مؤسسة معاهد التعليم والتدريب الأهلى
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة مجموعة الأوراق المالية
 - شركة المستثمر الدولي
 - بنك الكويت الصناعي
 - بنك فينشر كابيتال (البحرين)
 - شركة فينشر كابيتال للاستثمار (السعودية).



وبالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن السيد / علي الموسى يرأس لجنة القروض ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة ، فضلا عن كونه عضوا في مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية (ش.م.ك)

السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري – نائب رئيس مجلس الإدارة

كويتي من مواليد 1 أبريل 1943 حاصل على بكالوريوس علوم سياسيه سنه 1966 جامعة القاهرة وتمتد خبرة السيد/ عبدالرزاق الكندري إلى سنوات عديدة في المجال السياسي والدبلوماسي ، حيث تم تعيينه سفيراً لدولة الكويت في عدة دول كما يلي :

- سوريا من عام 1981 إلى 1985
- مصر من عام 1985 إلى 1992
- اسبانيا من عام 1992 إلى 1995
- جمهورية لبنان من عام 1995 إلى 1998
- الإمارات العربية المتحدة من عام 2004 إلى عام 2006
 - سويسرا من عام 2006 إلى 2008

كما شغل السيد / عبدالرزاق الكندري عضوية مجلس إدارة شركة بيروت تاور (شركة لبنانية) خلال الفترة من 2004 – 2007. وبالإضافة إلى كونه نائب رئيس مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد / عبدالرزاق الكندري يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت و عضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ أحمد دعيج جابر العلمي الصباح

كويتي من مواليد 30 نوفمبر 1978 حاصل على بكالوريوس اقتصاد وتمويل مايو 2000 / جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ماجستير في الإدارة / يناير-2008/كلية كويت / ماسترخت لإدارة الأعمال وقد شغل الشيخ أحمد الصباح المناصب التالية خلال عمله.

- محلل مالي في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2003-2001
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي من عام 2005 الى 2010
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2012–2010

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن الشيخ أحمد الصباح يشغل عضوية لجنة المخاطر ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة كما يرأس مجلس إدارة شركة الإتحاد للوساطة المالية.

السيد/ ماجد علي عويد عوض

كويتي من مواليد 30 أكتوبر 1979 حاصل على بكالوريوس تجارة / محاسبة - جامعة مصر عام 2004 وعلي ماجستير إدارة أعمال/ محاسبة - جامعة البحرين عام 2010 وخلال حياته المهنية شغل السيد / ماجد عوض عده مناصب منها :

- رئيس مجلس الإدارة في الشركة الخليجية المتحدة القابضة من عام 2011 وحتى 2013.
- رئيس مجلس الإدارة في الشركة الدولية المتحدة للوساطة المالية من عام 2005 ولغاية 2010.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الأنعام القابضة من عام 2007 إلى عام 2009.
- عضو مجلس الإدارة في شركة الأفراح اورينتال للتجارة العامة والمقاولات من عام 2010 حتى 2012.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 23 / 3 / 2011، فإن السيد / ماجد عوض يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ محمود عبدالرسول بهبهاني

كويتي من مواليد 17 ديسمبر 1965 حاصل على دكتوراه في الاقتصاد والتأمين من جامعة ستيرلنج/ اسكتلاند المملكة المتحدة عام 1998، وقبلها ماجستير / العلوم الاكتوارية من جامعة بول ستست انديانا / الولايات المتحدة عام 1994 وبكالوريوس/ تأمين من جامعة الكويت عام 1990، وقد تقلد خلال حياته المهنية عده مناصب منها :

- رئيس قسم التمويل والمنشآت في جامعة الكويت من عام 2007 إلى 2009
 - مستشار اكتواري في مجلس الامة من عام 2006 إلى عام 2008
- رئيس فريق استشاري في ادارة هيكلة القوى العاملة من عام 2005 إلى 2007
 - مستشار تأمين في وزارة التجارة من عام 2003 إلى عام 2004
 - خبير تأمين في المحكمة العليا إدارة الخبراء من عام -1999 إلى 2000

فضلاً عن كونه أستاذ مشارك ومحاضر في مجال التأمين والعلوم الاكتوارية وبرنامج MBA والدبلوم العالي للتمويل الاسلامي في جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية - قسم التمويل والمنشآت المالية .

وبالإضافة إلى كونه عضوا في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن الدكتور محمود بهبهاني يرأس لجنة التدقيق و عضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة .

السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلمي

كويتي من مواليد 1 يوليو 1953 حاصل على بكالوريوس - هندسة ميكانيكية من جامعة وسكانس الولايات المتحدة الأمريكية سنه 1975 وحاصل على ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار من جامعة وسكانس/ الولايات المتحدة عام 1979 ودكتوراه إدارة الأعمال / التمويل من الجامعة الأمريكية في لندن عام 2006.

خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع وجاء جانب كبير منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للاستثمار ، حيث شغل منصب نائب رئيس أول ، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى 2011. ويشغل حاليا عضوية مجلس الإدارة في شركات مساهمة أخرى بالإضافة إلى ممارسته عدة أنشطة تجارية خاصة .

وبالإضافة إلى كونه عضواً في البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن السيد / عبد الرحمن العلي يرأس لجنة إدارة المخاطر و عضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ بدر سليمان عبدالله الأحمد

كويتي من مواليد 8 يوليو 1956 حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص محاسبة / جامعة الكويت عام ١٩٨٠، كما حصل على شهادة الماجيستر في إدارة الأعمال / الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983، وتمتد خبرة السيد / بدر الأحمد الى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب ومنها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1985-1983)
- مقيد في جدول المحاسبين القانونين بالمملكة العربية السعودية (بالرياض) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري
 - محلل ميزانيات الشركات/ سوق الكويت للأوراق المالية (1986-1985)
 - نائب مدير إدارة التموين/ الشركة الكويتية لخدمات الطيران (2002-1986)
 - مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2008-2007)
 - مدير مؤسسة سيفواى للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي7/4/2010 إلى 7/4/2010
 - رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 11/5/2010 إلى23/3/2011
 - عضو مجلس الادارة من تاريخ 23/3/2011 حتى 29/4/2012

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك ابتداء منذ 25 يونيو 2013 ، فإن السيد / بدر الأحمد يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة، فضلا عن عضويته في مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية منذ سنه 2000 وحتى تاريخه.

اللواء. م. دكتور / أرشيد عبدالهادي زيد مبارك الحوري

كويتي من مواليد 12 مايو 1962 حاصل على ليسانس حقوق وشريعة من جامعة الكويت سنه 1986 كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري من أكاديمية الشرطة / مصر عام 1993/1994 وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 جامعة القاهرة / مصر ودكتوراه في الحقوق (القانون العام – إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور أرشيد إلى سنوات عديدة وشغل عدة

- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني 2007-1994
 - مستشار سمو رئيس الحرس الوطني 2008–2007

كما شغل الدكتور أرشيد الحوري عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من 2010 - 2013، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريب بجامعة الكويت- كلية الحقوق خلال الفترة 2013-2012.

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك ابتداء منذ 6 يوليو 2013 ، فإن الدكتور/أرشيد الحوري يشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ياكو الطبية.

السيد/ شكري محمود عبدالرحيم العنزي

كويتي من مواليد 26 مارس 1958 حاصل على بكالوريوس اقتصاد من جامعة الكويت سنه 1981 ، كما حصل على ماجستير إدارة أعمال من نفس الجامعة ، وشغل عدة مناصب في بنك الكويت المركزي وهي كالتالي :-

- مدير إدارة العمليات المصرفية خلال الفترة من يوليو 1999 حتى يوليو 2007
- رئيس قسم السياسات والدراسات الفنية، إدارة الرقابة خلال الفترة من يوليو 1994 حتى يوليو 1999
- رئيس قسم البيانات والتحليل إدارة شؤون المديونيات الصعبة خلال الفترة من نوفمبر 1992 حتى يوليو 1994
 - رئيس قسم الدراسات إدارة الرقابة المصرفية خلال الفترة من مايو 1991 حتى نوفمبر 1992
 - مفتش إدارة الرقابة المصرفية خلال الفترة نوفمبر 1982 حتى مايو 1991
 - مراقب مالي إدارة الرقابة المصرفية خلال الفترة من سبتمبر 1981 حتى نوفمبر 1982

وبالإضافة الى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 8/4/2014، فإن السيد / شكري العنزي يشغل كذلك عضوية كل من لجنة القروض ولجنة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مساعد نوري مساعد الصالح

كويتي من مواليد 30 يناير 1977 حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة Suffolk University، USA) (-عام 1998. وقد عمل السيد مساعد في عدة شركات ومؤسسات اكتسب خلالها خبرات في مجالات مختلفة كالاستثمار والعقار والخدمات الاستشارية وغيرها من المجالات. ويمكن إيجاز خبراته العملية فيما يلي:

- الشريك المدير في شركة MNS الدولية لإدارة وتطوير العقارات ، الكويت ، منذ سبتمبر ٢٠١٠ وحتى تاريخه.
- شهادة زمالة من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية (Weatherhead Center for international affairs) .
- تقلد العديد من الوظائف في شركة المشاريع الوطنية القابضة ، الكويت، منذ أبريل 2005. وآخر منصب وظيفي رئيس مجلس إدارة الشركة من يناير 2013 وحتى سبتمبر 2013.
 - شركة الخليج للتطوير العقاري ، الكويت ، من يوليو 2004 وحتى مايو 2005. وآخر منصب له نائب مدير عام الشركة.
 - مدير عام شركة المصالح للاستثمار ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، من ديسمير 2000 وحتى مايو 2003.
 - عمل في عدة بنوك أوروبية في بداية حياته المهنية والتي بدأت في مارس 1999.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد / مساعد الصالح يشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة و لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

ثالثًا: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

في إطار تأصيل الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمسة لجان منبثقة عن المجلس ، أربعة منها لجان غير تنفيذيه ، وفيما يلي نبذة عن مهام ومسئوليات وصلاحيات كل لجنة من اللجان المشار إليها:

لجنة الحوكمة

السيد/ على موسى الموسى رئيساً للجنة

الدكتور/ محمود عبدالرسول بهبهاني

الدكتور/ إرشيد عبدالهادي الحوري

السيد/ مساعد نوري الصالح

وفيما يلى أهم إختصاصات اللجنة:

- إعداد وتحديث دليل حوكمة شامل يتم اعتماده من مجلس الإدارة ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك، على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة بتعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة كحد أدنى.
- التحقق من قيام البنك بتطبيق القواعد الضوابط الواردة في دليل الحوكمة من خلال إجراء تقييم سنوي لها ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة.
 - اقتراح أي تعديل على النظام الأساسي للبنك.
 - تحديد دور ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هذين الوظيفتين واستقلاليتهما.
- اقتراح السياسات التي تكفل تكامل قواعد الحوكمة كميثاق المعايير المهنية والقيم السلوكية وأخلاقيات العمل ، أو منع استغلال المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية، والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة، وتعارض المصالح، والسرية المصرفية وأمن المعلومات، والإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

لجنة إدارة المخاطر

السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلى رئيساً للجنة

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

الدكتور/ إرشيد عبدالهادي الحوري

السيد/ شكري محمود العنزي

وفيما يلى أهم إختصاصات اللجنة:

- مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك، وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
 - مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لإستراتيجية وسياسة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة والزميلة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة .
 - مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيد للعرض على مجلس الإدارة لاعتماده.
- مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج اختبارات الضغط.

لجنة التدقيق

الدكتور/ محمود عبدالرسول بهبهاني رئيساً للجنة

السيد/ بدر سليمان الأحمد

السيد/ ماجد على عوض

السيد/ مساعد نورى الصالح

وفيما يلى أهم اختصاصات اللجنة:

- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية.
 - الإشراف على ودعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي .
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة ، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات .

التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك و الصادرة من الجهات الرسمية في الدولة وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لعام 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وقانون هيئة أسواق المال والقرارات الصادرة عنها، والقرارات الصادرة عن سوق الكويت للأوراق المالية.

لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري رئيساً للجنة

السيد/ بدر سليمان الأحمد

السيد/ ماجد علي عوض

وفيما يلى أهم اختصاصات اللجنة:

- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشح لعضوية المجلس وفقا للمعايير والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي.
- إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية المجلس، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة للعضوية.
 - إجراء تقييم سنوى لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة.
- التأكد أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة
- مراجعة سياسة المكافآت في البنك قبل عرضها على المجلس والإشراف على تطبيقها واقتراح تعديلها إذا تطلب الأمر، مع الأخذ بالاعتبار الشركات المالية التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة.
- إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة منح المكافآت ، أو حسب طلب المجلس ، ويمكن إجراء ذلك من خلال إدارة التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية.
 - تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت في تحقيق أهدافها.
- التأكد أن الإدارة التنفيذية في البنك قد وضعت أنظمة وإجراءات محكمة وآلية إشراف فاعلة لضمان تطبيق تعليمات البنك المركزي وقرارات مجلس الإدارة بالنسبة للمكافآت.
- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص مستوى ومكونات مكافآت العضو المنتدب ورئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعدوه، وأي وظيفة أخرى يحددها المجلس.
- التحقق أن سياسة المكافآت وممارسات منح المكافآت لدى البنك ولدى الشركات المالية التابعة للبنك متماشية مع قواعد الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي.

يمتيوكاا يرالجتاا ثلنباا

لجنة القروض

السيد/ علي موسى الموسى رئيساً للجنة

السيد/ عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلى

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

السيد/ شكرى محمود العنزى

وتختص اللجنة ، وفق نظام الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة ، بما يلي:

- مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية.
- مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول ، وتلك المقررة للتعامل مع الأطراف المقابلة من البنوك.
 - مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي.
 - مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية.
 - منح الموافقات الأخرى المتصلة بالتسهيلات الائتمانية وفق السياسة الائتمانية المعتمدة.

وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

رابعا: اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

فيما يلى عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2014 مع بيان مشاركة الأعضاء فيها.

الاجتماعات	عدد المرات	عل <i>ي</i> الموسى	عبدالرزاق الكندري	سالم العلي	عبدالرحمن العلي	أحمد الصباح	محمود بهبهان <i>ي</i>	بدر الأحمد	أحمد المشاري	ماجد عوض	إرشيد الحوري	شكري العنزي	مساعد النوري
مجلس الإدارة	28	28	24	14	24	26	19	20	2	18	21	20	8
لجنة القروض	55	54	40		47	48	27					9	
لجنة التدقيق	10			6			3	8		6			3
لجنة الترشيحات والمكافآت	7		7				3	5		5			
لجنة ادارة المخاطر	7				7	4			1		7	4	
لجنة الحوكمة	9	8		4		2	1				6	5	2
المجموع	116	90	71	24	78	80	53	33	3	29	34	38	13

- تم استدعاء عضو الاحتياط الأول السيد/شكري العنزي للانضمام إلى مجلس الإدارة ابتداء من اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 أبريل 2014، وذلك على أثر تنحية السيد/ أحمد المشارى من عضوية مجلس الإدارة.
- تم استدعاء عضو الاحتياط الثاني السيد/ مساعد الصالح للانضمام إلى مجلس الإدارة ابتداء من اجتماعه المنعقد بتاريخ 30 سبتمبر 2014، وذلك على أثر استقالة السيد/ سالم العلي.
 - تم إعادة تشكيل اللجان في ضوء المتغيرات أعلاه.

خامسا: الإدارة التنفيذية

الآنسة/ إلهام يسرئ محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية حاصلة على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعضو بمعهد الصرافين القانونيين في لندن. انضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010، وفي إبريل 2012 تم ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك التجاري وتم تعيينها رئيسا للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014.

وقبل التحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الآنسة إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية ولديها خبرة مصرفية طويلة تناهز الثلاثون عاما.

السيدة / سحر الرميح

مدير عام – قطاع الائتمان التجاري

مصرفية تتمتع بخبرة تتجاوز 27 عاما في مجال الائتمان التجاري، والتحقت بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة / سحر الرميح حاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت وتقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الائتمانية بالبنك كما أنها عضو في لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة الموجودات والمطلوبات وتشارك في اجتماعات لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وتمثل البنك في مجلس إدارة شركة الفنادق الأولى.

السيد/ عدلي عبد الله غزال

مدير عام قطاع الخزينة والإستثمار

مصرفي حاصل على بكالوريوس تجارة، التحق للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2001 كمدير أول في إدارة الخزينة ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 40 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية. تدرج في مجالات أعماله المختلفة حتى شغل منصب مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار وهو عضو في لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة المطلوبات والموجودات.

السيد/ يعقوب حبيب الإبراهيم

آمين سر مجلس الإدارة – مدير عام الالتزام والحوكمة

كويتي حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف من الولايات المتحدة الأمريكية. إنضم للبنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2011 كمدير عام الالتزام ومكافحة غسيل الأموال مستندا إلى خبرة تناهز الـ 33 عاما جاء معظمها أبان عمله في بنك الكويت المركزي حيث شغل منصب مدير إدارة الرقابة الميدانية، كما يشغل عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فضلا عن شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات مالية وغير مالية و عدة لجان محلية وإقليمية. وبالإضافة إلى مسئولياته كأمين سر مجلس الإدارة وكافة اللجان المنبثقة عنه ، وكمدير عام للالتزام والحوكمة ومكافحة غسل الأموال ، فإن السيد/ يعقوب الإبراهيم يشغل رئاسة لجنة المشتريات والعطاءات ، كما أنه الناطق الرسمي بإسم البنك.

الدكتور/ حسين مدكور محمد عبدالفتاح

مستشار رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الإدارة القانونية ووحدة المديونيات المشتراة

التحق للعمل بالبنك في عام 2013 حاصل على درجة الدكتوراه في القانون - جامعة القاهرة عام 1984 ، حصل على عدة شهادات في التحكيم الدولي من مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي والغرفة التجارية الالمانية ومن مجموعة الفدك بلندن ، تدرج في الوظائف القضائية إلى ان أصبح نائبا لرئيس هيئة قضايا الدولة ، أنتدب للتدريس بكلية حقوق - جامعة الزقازيق ، واعير للعمل بوزارة الصحة مجلس حماية البيئة بالكويت ، وأعير للعمل بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء بالكويت . والدكتور / حسين يشارك في كافة اجتماعات مجلس الادارة ولجنتي الحوكمة والقروض المنبثقين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مسعود الحسن خالد

مدير إدارة الرقابة المالية

محاسب لديه خبرة تتجاوز 22 عاما في مجال العمل المصرفي منذ التحاقه بالبنك التجاري الكويتي في عام 1992 ويتمتع بالمهارات التحليلية السليمة والقدرة على إعداد ورفع التقارير المالية والإدارية وإعداد الميزانيات والتقارير المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وبنك الكويت المركزي. والسيد مسعود الحسن حاصل على بكالوريوس التجارة من جامعة بنجاب - لاهور - باكستان وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. والسيد مسعود عضو في لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك.

السيد / بول داود

مدير عام – إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

مصرفي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1981 ولديه خبرة تتجاوز 34 عاما في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع.

تات ثونج تان

مدير عام– التخطيط والإستراتيجية

مدير عام–الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة

مصرفي يحمل الجنسية الماليزية حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد مع مرتبة الشرف، كما حصل على شهادة مدير مخاطر مالية من قبل الاتحاد الدولي للمهنيين في مجال المخاطر وكذلك حصل على رخصة مخطط مالي معتمد. أنضم إلى البنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2012 كمستشار لرئيس مجلس الإدارة، ويقوم حاليا بالإشراف على الأنشطة المتعلقة بالخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة ، كما يقوم بالإشراف الأعمال المتعلقة بالخطط الإستراتيجية والتخطيط في البنك .

السيد ثونج لديه خبرة أكثر من 23 عاما في مجال الخدمات المصرفية والمالية والبنوك بصفة عامة منها 19 سنة في مجالات إدارة المخاطر وتطوير أدوات الرقابة الداخلية وكذلك في مجال المنتجات وأنشطة الأعمال المصرفية المبتكرة. كما أنه عضو في كل من لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخصصات ولجنة الإدارة.

السيد/ جِي في موهانان

مدير عام – إدارة العمليات

مسئول العمليات بالبنك، انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1977 ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 37 عاماً في مجال العمليات وتقلد مسئوليات عديدة خلال عمله في إدارة العمليات بالبنك حيث يشغل حاليا منصب رئيس إدارة العمليات . ويتولى السيد موهانان مسئولية الإشراف على عدة أقسام كتمويل التجارة وإدارة الإئتمان وغيرها من الأقسام.

الدكتور/ محمد أمين أحمد

مدير عام إدارة الموارد البشرية

كويتي حاصل على شهادة الدكتوراه في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي من المملكة المتحدة عام 2006 وشهادة الماجستير في الإدارة العامة والسياسات الحكومية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990 لديه خبرة بإدارة الموارد البشرية لأكثر من 32 عاما في القطاعين الحكومي والخاص ، قام خلالها بالمشاركة في تأسيس الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي عام 1992 وشركة إيكويت للبتروكيماويات عام 1996 وشركة فيفا للإتصالات عام 2008. كما شارك بإعادة هيكلة الشركة الوطنية للطيران عام 2010 والشركة المتحدة للخدمات الطبية عام 2012. عمل في مكتب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية حيث قاد فريق دعم القرار في المؤسسة من عام 2004 وحتى عام 2008. أنضم للبنك التجاري الكويتي في فبراير عام 2014 كمدير عام ادارة الموارد البشرية.

السيد/ تامر عبدالحميد

نائب رئيس ادارة التدقيق الداخلي ورئيس تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

التحق السيد تامر عبدالحميد بالبنك في يونيو عام 2013، كنائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي ورئيس تدقيق تكنولوجيا المعلومات. مستنداً الى خبرة تناهز 21 عاماً منها ما يقارب عشر سنوات في البنوك المحلية. السيد تامر حاصل على بكالريوس محاسبة من جامعة القاهرة وكذلك حصل على عدة شهادات مهنية في مجال تخصصه منها شهادة موثق معتمد لنظم تكنولوجيا المعلومات وشهادة معتمدة في مجال مراقبة المخاطر وأمن المعلومات والسيد تامر يشارك في اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد/ ينز تانج بيدرسين

رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات بالوكالة

انضم السيد ينز بالبنك في عام 1981، ولديه خبرة متنوعة فوق 40 سنة في مجال تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الإدارية في بيئات مصرفية مختلفة. عمل لدى بنك دن دانسك الدانماركي، ثم انتقل للعمل لدى البنك التجاري الكويتي، كما أنه عضو في مجموعة المستخدمين في الكويت ومستشار التقنية المصرفية في KNET كما أنه حصل على شهادة تقديرية في إعادة تشغيل نظام تكنولوجيا المعلومات إلى البنك بعد تحرير دولة الكويت. والسيد ينز عضو في لجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات.

سادسا: المساهمين الذين تتجاوز ملكيتــهم عن 5% من رأس مال البنك كما في تاريخ 31 / 12 / 2014

شركة الشرق القابضة. 23.11 %

شركة مجموعة الأوراق المالية - حساب العملاء. 41.3 %

سابعا: مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال عام 2014

تم إعداد السياسة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18 / 6 / 2013 وسيتم مراجعتها كل ثلاث سنوات أو كلما استدعى الأمر ذلك وبناء عليه سيتم مراجعة السياسة المذكورة من قبل اللجنة ومجلس الإدارة بتاريخ 18 / 6 / 2016 إلا إذا استدعت ظروف تحتم مراجعتها قبل ذلك التاريخ.

ملخص عن سياسة المكافآت

أهداف سياسة المكافأت

- تبني وتطوير سياسة مكافآت مؤثرة وإيجابية للمكافآت تتوافق وإستراتيجية البنك ومخاطرها.
 - استقطاب والحفاظ على العمالة المؤهلة والقادرة على القيام بالمهام المطلوبة.
 - ربط سياسة المكافآت مع أداء البنك ومخاطر العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

- يتبنى البنك سياسة مكافآت تشتمل على كافة العاملين في البنك من خلال تطبيق نظام يقوم على تصنيف وتقييم وتوصيف كافة الوظائف وشغلها بالعاملين الذين تتناسب خبراتهم ومهاراتهم مع النظام المشار إليه.
- الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت ، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في الجهاز المصرفي والمالي، وذلك عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
- تنقسم المكافآت إلى قسمين ثابت ويتضمن الراتب والمكافآت والمخصصات الثابتة ، والقسم الثاني متغير ويرتبط بتقييم أداء الموظف. وبناء على قواعد الحوكمة المعمول بها فإن المكافآت المتغيرة تتضمن مكافآت ترتبط بأداء الموظف على مدى يصل إلى ثلاث سنوات وعلى المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي يقوم بها الموظف ، ومن ثم تطبق عليها قاعدة استرجاع المكافأة (Claw back)، علما بأن المكافآت التي يقدمها البنك حاليا لموظفيه تقتصر على المكافآت الثابتة ولا تتضمن مكافآت متغيرة.

- يجب تقييم كافة الموظفين بشكل سنوي وترتبط المكافآت المتغيرة بهذا التقييم.
- بالنسبة إلى الترقيات فبجانب تقييم الموظف السنوى ، يتم الأخذ بالاعتبار احتياجات البنك بالإضافة إلى مدى توفر أو استعداد الموظف على تطوير مهاراته في الجوانب المرتبطة بالمركز الوظيفي الجديد.
- وفقا للهيكل التنظيمي للبنك فإن إدارة الالتزام والحوكمة تتبع لجنة الحوكمة ، في حين تتبع إدارتي التدقيق والمخاطر كل من لجنة التدقيق واللجنة المخاطر على التوالي ، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء الإدارات المذكورة ، وليس لرئيس الجهاز التنفيذي أي دور في هذا التقييم. ومن ثم فإن الترقيات والمكافآت ، والتي تكون وفق ما تقرره الإدارة العليا في البنك ، تكون مبنية على ذلك التقييم.

مجلس الإدارة

بلغت المكافآت الممنوحة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2014 ما مجموعه 529 ألف دينار ، وتأتي المكافآت المشار إليها في إطار المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الإدارة التنفيذية

بلغ إجمالي مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي المدفوعة والمستحقة خلال العام 127,000 دينار.

بلغت مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ، ومدير عام الائتمان التجاري ، ومدير عام الخزينة والاستثمار ، ومدير عام إدارة المخاطر ، ومدير عام الرقابة المالية و نائب رئيس التدقيق الداخلي 444,000 دينار.

المكافآت الخاصة يفئات العاملين

ملاحظات	إجمالي المكافآت	العدد	الفئة
رئيس الجهاز التنفيذي وكبار أعضاء الجهاز التنفيذي.	618,000 دينار	8	الوظائف التي تخضع
			لموافقة البنك المركزي
العاملين في إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية.	755,000 دينار	39	العاملين في مجال الرقابة
-			المالية والمخاطر
معظم العاملين بالبنك وتتمثل بإدارة الخدمات المصرفية للأفراد ، التمويل	5,906,000 دينار	317	العاملين في مجالات
التجاري، الخزانة والاستثمار ، والإدارة المصرفية الدولية والعمليات.			تحفها المخاطر

- تتمثل المكافآت الثابتة في الراتب الأساسي والمخصصات والحوافز الأخرى مثل السكن، مصاريف التنقل، التعليم، التأمين الصحي، تذاكر السفر، مكافأة نهاية الخدمة ، المكافآت الخاصة المتفق عليها في عقود التوظيف.
 - المكافآت التي يقدمها البنك حاليا لموظفيه تقتصر على المكافآت الثابتة ولا تتضمن مكافآت متغيرة.
 - تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات العاملين بالبنك.

ثامنا: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

بلغ إجمالي القروض المنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في البنك والأطراف المتصلة بهم 96 ألف دينار، فيما بلغت قيمة ودائعهم 571 ألف دينار. وتقضي سياسة البنك معاملة تلك القروض والودائع وأسعار الفائدة المتصلة بها كما هو الحال بالنسبة إلى بقية عملاء البنك دون أى تمييز أو معاملة تفضيلية.

تاسعا: مدى الالتزام بقواعد الحوكمة

- التزم البنك التجاري الكويتي بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة ، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد كافة اللوائع والسياسة الخاصة بقواعد الحوكمة كما جاءت في التعليمات المذكور ، وخلال المهلة الزمنية المقررة.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة .
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقرير نتائجها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي ستعمل لتصويب أي أي مخالفة أو ملاحظة لتلك القواعد (إن وجدت) في أسرع وقت متاح.
- أجرى بنك الكويت المركزي تفتيشا على مصرفنا للوقوف على مدى التزام البنك بتعليماته الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة وانتهى تقريره المؤرخ 4 مايو 2014 إلى عدم وجود أي مخالفات، وتضمن بعض الملاحظات لتعزيز الحوكمة في البنك ، حيث تم التعامل مع تلك الملاحظات في حينه.
- غني عن البيان أن البنك التجاري يولي اهتماما استثنائياً لأي ملاحظات قد تثار من قبل بنك الكويت المركزي بشأن تعليماته الخاصة بقواعد الحوكمة.

عاشرا: شهادة مجلس الإدارة بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي فقد تم تكليف مكتب مراقب الحسابات بي دي أو (BDO) النصف وشركاه لمراجعة نظم الرقابة الداخلية لمصرفنا كما في نهاية عام 2013 ، وبناء على تقريره المعد في يونيو 2014 ، فإن السجلات المحاسبية و السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركاته التابعة قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 فبراير 2014. باستثناء بعض الملاحظات. والتي لا تؤثر على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمير 2013. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم أخذها من البنك لمعالجة الملاحظات المشار إليها تعتبر مرضية.

وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- خلال عام 2013 تم رصد 30 ملاحظة معظمها من فئة المخاطر المتدنية والمتوسطة ، وتتركز بشكل أساسي بالنواحي الإجرائية (العمليات) ونظم التكنولوجيا والمعلومات ، حيث تضمن التقرير مجموعة من التوصيات لتعزيز تلك الإجراءات والنظم..
- إن موضوع نظم الرقابة الداخلية أحد البنود الدائمة في جدول أعمال مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه ، حيث يتم مناقشة التطورات في هذا المجال بصفة دورية للتحقق من تصويب الملاحظات المثارة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي ومعالجتها بصورة مناسبة وسريعة.
 - ننوه أن البنك قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب الملاحظات المثارة، حيث تم تصويب 10 منها وجارى تصويب المتبقى منها.

أحد عشر: بيان الجزاءات المالية وغير المالية الت*يء* فرضها بنك الكويت المركز*يء* علمــ البنك خلال السنة المالية المنتهية فيء 31 / 12 / 2014

تطبيقا لأحكام المادة 242 من القانون 25 / 2012 بإصدار قانون الشركات ، وبناء على تعليمات بنك الكويت المركزي الواردة في تعميمه المؤرخ 7 / 2 / 2011، وحرصاً من مجلس إدارة البنك على تطبيق مبادئ الحوكمة والتزاماً منه بمتطلبات الإفصاح والشفافية، نود الإفادة بأن بنك الكويت المركزي قام بتطبيق الجزاءات التالية على مصرفنا خلال عام 2014 .

أولا: جزاءات التنبيه:

تم تطبيق عدد 3 جزاءات تنبيه على مصرفنا كما يلى:

- جزاء تنبيه بتاريخ 24 / 6 / 2014 بخصوص شكوى مقدمة من أحد عملاء مصرفنا تتصل بشيك مسحوب على حسابه.
- جزاء تنبيه بتاريخ 31 / 8 / 2014 بخصوص مخالفة البنك لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 25 / 6 / 2009 في شأن تطبيق نظم آلية لتقصي أعمال الاحتيال على البطاقات المصرفية ، حيث أفاد بنك الكويت المركزي بوجود قصور في بعض النظم المعمول بها في البنك.
- جزاء تنبيه بتاريخ 7 / 9 / 2014 بشأن تزويد بنك الكويت المركزي ببيانات غير دقيقة بخصوص بيانات الديون التي تم شطبها خصماً على المخصصات المتروكة.

ثانيا: الجزاءات المالية:

تم تطبيق جزاء مالي واحد بقيمة 105,000 دينار كويتي بتاريخ 23 / 12 / 2014 موزعة كما يلي:

- 50,000 دينار كويتي إزاء تكرار مخالفة مصرفنا تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 28 / 12 / 1993 في شأن ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى البنوك.
- 20,000 دينار كويتي إزاء تكرار مخالفة مصرفنا تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 19 / 4 / 1995 في شأن الحدود القصوى للتركز الائتماني .
- 35,000 دينار كويتي إزاء تكرار مخالفة مصرفنا تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 22 / 6 / 2003 وتعديلاتهما في شأن نظام الأخطار المصرفية والقواعد الصادرة في شأنه.

إثنا عشر: إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخططه المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 20 / 6 / 2012 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة العمليات والأنشطة الحالية للبنك وتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية ، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات المواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة العليا للبنك.

وفي هذا السياق ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي يظل مؤسسة مستقرة ماليًا، مرتكزًا في ذلك على ما يتمتع به البنك من متانة ميزانيته العمومية وقوة أنشطة أعماله المُدرة للدخل، هذا إلى جانب معدلات كفاية رأس المال المتميزة التي يتمتع بها البنك وسيولته المرتفعة. وتعرض البيانات أدناه موجز عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة المعلومات المالية عن البنك.



الميزانية العمومية

بلغ إجمالي الموجودات كما في نهاية السنة 4.2 مليار دينار كويتي، من ضمنها قروض بلغت قيمتها 2.3 مليار دينار كويتي وتُمثِّل القروض الممنوحة لقطاع الشركات على النسبة الأكبر من محفظة قروض البنك، حيث يستحوذ القطاع العقاري والتشييد والبناء على نسبة بلغت نحو 19.4 % من محفظة القروض ويستحوذ القطاع التجاري على 31.5 % من محفظة القروض فيما تمثل القروض الممنوحة للأفراد نحو 18.0 % تقريبًا من محفظة القروض منه نسبة كبيرة من القروض الشخصية. وجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض قد انخفضت إلى 0.80 % (والتي تعد أقل نسبة في القطاع المصرفي) مقارنة بنسبة 1.4 % للسنة المنتهية في 13 ديسمبر 2013 ، كما أن الحد المتاح للبنك لمنح التمويل بلغ 520.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 .

بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت نحو 2.6 مليار دينار كويتي. وانخفضت نسبة التركز في الودائع الحكومية من %44.5 إلى 40.9 %، فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 552.7 مليون دينار كويتي.

الإيـرادات

بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك 144.4 مليون دينار كويتي بنسبة نمو تصل إلى 7.7 % عن مثيلتها في السنة الماضية، 2013 والتي بلغت 134.1 مليون دينار كويتي. وقد تكونت مصادر الإيرادات التشغيلية من إيرادات الفوائد والتي شكلت 84.5 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي شكلت 32.4 مليون دينار كويتي وعوائد الاستثمار والقطع الأجنبي والإيرادات الأخرى والتي شكلت 27.5 مليون دينار كويتي وبلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة حوالي 24.6 مليون دينار كويتي. وقد ترتب على ما تقدم أن ارتفعت الأرباح الصافية للبنك من 23.5 مليون دينار كويتي (بربحية للسهم مقدارها 16.7 فلس للسهم) إلى 49.1 مليون دينار كويتي (بربحية للسهم مقدارها 34.9 فلس للسهم) وبنمو يقدر بحوالي 109 %. علما بأن الجانب الأكبر من هذه الإيرادات جاء من الخدمات المصرفية الأساسية المُقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 23.97 %.

معدل كفاية رأس المال

قام بنك الكويت المركزي بتطبيق معايير بازل 3 اعتباراً من 31 ديسمبر 2014. وقد بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك 18.15 % ولا يزال هذا المعدل يفوق النسبة المُقررة من قبل بنك الكويت المركزي ويفوق كذلك النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.

استعراض الأداء التاريخي للبنك

اتسمت الأرباح التشغيلية التي حققها البنك قبل خصم المخصصات خلال السنوات الخمسة الماضية بالاستقرار نوعا ما، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة. وقد كان السبب وراء التذبذبات في حجم أرباح البنك الصافية هو المخصصات الكبيرة التي قام البنك بتكوينها بصفة طوعية. وقد بدأت الأرباح الصافية للبنك تشهد نوع من التحسن خلال عام 2013 واستمر هذا التحسن خلال عام 2014 بإعلان البنك عن زيادة في صافي الأرباح بنسبة تتجاوز 100 % عن تلك المسجلة لعام 2013. وجدير بالذكر أن معظم عمليات البنك محلية ، حيث تشكل أنشطة البنك على المستوى المحلي ١٨٠ من إجمالي عمليات البنك. وقد شهد البنك نمواً معتدلاً في حجم موجوداته خلال الخمس سنوات الماضية حيث حقق كل من قطاع الائتمان التجاري وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع الخزينة والاستثمار نمواً معتدلاً بينما قام قطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة – من خلال جهوده الكبيرة تجاه تنويع عمليات الإقراض وفقاً للتوزيع الجغرافي – باستئناف أنشطة الإقراض خلال عام 2013 ومواصلة معدلات النمو الكبيرة خلال عام 2014 .

استعراض البيئة التشغيلية

شهدت الخدمات المصرفية التجارية المقدمة محلياً خلال عام 2014 عدد من التطورات الإيجابية على مستوى البيئة التشغيلية حيث سعت الحكومة للمضي قدماً نحو تنفيذ المشاريع التنموية التي كان من المزمع تنفيذها منذ وقت طويل والمتعلقة بالبنية الأساسية، بل وقامت الحكومة بالعمل على زيادة الإنفاق الرأسمالي العام، ومن ثم توفير الدعم المتواصل لأنشطة قطاع التشييد والبناء وأنشطة الإقراض الموجه للقطاع الخاص. ومن أهم المبادرات التي تمت في هذا الشأن هو قيام الحكومة خلال شهر فبراير 2014 باعتماد عطاءات بلغ إجمالي قيمتها 12 مليار دولار أمريكي لإجراء تطويرات أساسية على أكبر مصفاتين للنفط في الكويت. ومن ثم، فقد ظلت معدلات النمو الائتماني – وعلى وجه الخصوص في جانب القروض الشخصية وقروض القطاع الخاص – عند مستوياتها القوية لتسجل زيادة نسبتها 5.9 % كما في نوفمبر 2014 مقارنة بنفس الفترة من عام 2013، ويعود السبب في هذا النمو إلى الزيادة المطردة في المستهلاك المحلي والزيادة في المصاريف الرأسمالية وكذلك الأوضاع الجيدة للسيولة خلال العام.

على الرغم من ذلك، فقد سيطرت على القطاع المصرفي المحلي حالة من التشدد والتوجه إلى تخفيض هوامش أسعار الفائدة والرسوم والعمولات وذلك نظراً للمنافسة المتزايدة التي يواجهها القطاع من قبل البنوك الإقليمية والأجنبية نتيجة للتوجهات المطالبة بتحرير القطاع المصرفي المحلي وكذلك الارتفاع الملاحظ في قيمة المشاريع التنموية التي تطرحها الدولة وهو ما قد يدفع العديد من مجموعات الأعمال الخارجية المرتبط نشاطها بالهندسة والمشتريات والإنشاءات EPC أن يكون لديها مساحة أكبر من التفاوض بشأن التمويل المرتبط بتلك المشاريع الكبيرة وسوف يتاح لها إمكانية الحصول على الدعم المالي من البنوك العاملة في الدول التي تعمل بها تلك المجموعات مع وجود فائض السيولة في السوق المحلي والذي قد يفاقم من المنافسة في السوق المحلي.

كما شهد عام 2014 انخفاضاً في أسعار النفط العالمية منذ ذروة صعودها في يونيو 2014 وذلك نتيجة لوفرة المعروض من النفط بشكل كبير من الدول الواقعة في منطقة المحيط الأطلنطي والناتج عن زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي وثبات مستوى العرض من حقول النفط النفط الواقعة في ليبيا والعراق وهو ما شكل دهشة لأسواق النفط حيث توقعت الأسواق تدني إنتاج حقول النفط في هذه الدول على خلفية المخاطر الجيوسياسية التي تعتريها وكذلك الانخفاض المتوقع في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2015 نتيجة لتراجع وتيرة النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه يتوقع أن تكون الكويت قادرة - من خلال متانة وضعها المالي - على دعم اقتصادها خلال فترة انخفاض اسعار النفط نظراً لاحتفاظها بالحد الأدنى لسعر النفط ضمن الموازنة العامة للدولة وهو أقل ثاني سعر للبرميل في العالم بعد السعر المحدد بالنسبة للنرويج والأدنى على مستوى المنطقة وكذلك وفرة العملة الأجنبية وصناديق الثروات السيادية (والتي تعد الأكبر على مستوى العالم) ومن شأنها تدعيم وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة أي تراجع مطرد ومستمر في الإيرادات النفطية.

أما على الصعيد العالمي، فإن عام 2014 قد سادت خلاله العديد من السياسات المتباعدة والمختلفة في كل من أمريكا ومنطقة اليورو. وفي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الأمريكي مرحلة التعافي وبات مهيئاً لمرحلة إجراءات التسهيل الكمي، والتي قد يترتب عليها زيادة أسعار الفائدة في منتصف عام 2015، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتطبيق معدلات سالبة لأسعار الفائدة في خطوة لتحفيز وتحرير الاقتصاد من حالة الانكماش، بل ومن المتوقع أن يتم طرح برنامج لشراء السندات في الربع الأول من عام 2015، وهو ما يعد مشابهاً لبرنامج التسهيل الكمي الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لمعدلات النمو، فقد ظلت كلا من الصين والهند يمثلان القوة الدافعة للنمو الاقتصادي العالمي، وعلى الرغم من حالة الضعف والركود التي قد أظهرها الاقتصاد الصيني إلا أن ثمة حالة من الاستقرار يظهرها الاقتصاد الصيني جراء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفادي النمو الكبير في حجم الائتمان. وقد تضمنت هذه السياسات تسريع وتيرة نمو الاستثمارات في بناء المساكن العامة والبنية التحتية والتخفيضات في المتطلبات المتعلقة العامة والبنية التحتية والتخفيضات الضريبية وتسريع وتيرة الإنفاق المالي من قبل السلطات المحلية وتخفيضات في المتطلبات المتعلقة بالاحتياطيات لدى بعض البنوك. من ناحية أخرى، فإن الاستخدام الدولي لعملة الرينمنبي Renminbi الخاصة بالصين في التجارة الخارجية عبر الحدود وكذلك المعاملات المالية قد ارتفع بصورة ملحوظة في عام 2014. وتشهد الهند وجود حكومة جديدة تلعب دوراً بارزاً في مجال الاستثمار، حيث قامت بتجديد الثقة بين أوساط المتعاملين بالقطاع التجاري داخل الأسواق المحلية من خلال مشاريع البنية التحتية لتكون ضمن أهم أولويات الحكومة الجديدة.

النظرة المستقبلية – المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

الاضطرابات العالمية والإقليمية

ما تزال النظرة المستقبلية للأحوال السياسية والاقتصادية غير مستقرة بشكل عام وبالأخص في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط أفريقيا. إن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط يشكل أحد المخاوف للإقتصادات العالمية بشكل عام ولإقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل خاص. وكما هو الحال في السنوات الأخيرة، فإن هذه الاضطرابات سوف تستمر تداعياتها في التأثير على البنوك من ناحية تضاؤل فرص نمو الأعمال والتأثير السلبي على عملية تقييم الموجودات (بما في ذلك تزايد التقلبات والتغيرات في المناخ السياسي والاقتصادي). وأخذاً في الاعتبار أن مستويات أنشطة أعمال البنوك المحلية تتماشى بقدر كبير – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع قطاع النفط، وأن انخفاض أسعار النفط قد يترك تداعيات تؤثر على جودة ونوعية الأصول (القروض المقدمة من البنوك) عن طريق انخفاض مستوى الإيرادات والضغوط التي قد تشهدها معدلات السيولة، فإن كافة ما سبق قد ينعكس بالسلب على أنشطة الأعمال مع احتمالية حدوث تعثرات في القروض الممنوحة. وهذا يستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية متابعة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية محافظ الائتمان لديها وكذلك ربحيتها. وفي ضوء هذه الاضطرابات، ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على التنامي في الموجودات الآمنة نسبياً ،، فإن البنك يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بالقروض الحالية المسجلة بدفاتر البنك واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها .

العوامل المحلية غير المستقرة

إن أحد المخاوف الرئيسية التي تعتري الاقتصاد المحلي هي المخاطر التي قد تنعكس بفعل انخفاض الإيرادات النفطية على معدلات الإنفاق الحكومي وتراجع حجم ذلك الإنفاق. ويتضح تأثير ذلك من خلال تراجع أداء سوق الأسهم الذي قد يؤثر بالسلب على الميزانية العمومية والربحية الخاصة بالبنوك المحلية على مستوى القطاع المصرفي.

تركز الموجودات والمطلوبات

إن هيمنة كل من قطاع العقار وقطاع الأوراق المالية على السوق المحلي تنعكس بشكل طبيعي على محفظة الموجودات لدى البنك وما تبديه من تركز بشكل أكبر تجاه هذين القطاعين. وفي الوقت الذي يدرك فيه البنك المخاطر الكامنة في هذه القطاعات، إلا أنه يعمل على اللجوء إلى موجودات أكثر أماناً إلى جانب القطاعات سالفة الذكر. إن التركز في بند المطلوبات والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية هو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، يقوم البنك بمراقبة والحد من تركز الودائع من عميل واحد. كما يقوم البنك بتطبيق الحدود الداخلية للودائع من القطاع الحكومي.

التحديات الرقابية

إن التعليمات المتعلقة بالحوكمة ومعايير بازل 3 وقانون الالتزام الضريبي الأمريكي FATCA ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير المحاسبية الجديدة وخلافه سوف يتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالمعايير المحديدة والبعض الآخر سوف يرتبط بالجهود المطلوبة للوفاء بهذه المعايير.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

قام البنك بتحديد والاعتراف بهبوط القيمة في المحفظة الائتمانية والاستثمارية لديه بصورة فاعلة وفعالة. على الرغم من هذا التحدي الذي شهده البنك منذ اندلاع الأزمة المالية في 2007 / 2008، فإن البنك يتوقع انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة في السنوات القادمة.

يمتيوكاا يصالجتاا طنباا

مخاطر التشغيل

إدراكا من البنك لأهمية مخاطر التشغيل فقد قام خلال العامين الماضيين باتخاذ العديد من الإجراءات من ضمنها تأسيس لجنة تتمحور أنشطة أعمالها حول مخاطر التشغيل لبحث القرارات الخاصة بمخاطر التشغيل التي تم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي تم الإبلاغ عنها أو التي تم تحديدها خلال عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية المطبقة.

والجدير بالذكر أنه تم تحقيق تقدم ملحوظ على الصعيد المذكور أعلاه. وفي إطار الإجراءات الوقائية التي يتخذها البنك، تم إجراء عملية التقييم الذاتي لأدوات مراقبة المخاطر لكافة إدارات البنك التي تكتنف أنشطة أعمالها مخاطر عالية ومتوسطة خلال عام 2014 والتي نتج عنها تحديد نقاط الضعف المتعلقة بالنواحي التشغيلية وكذلك تعزيز الأدوات الرقابية الخاصة بالأعمال التشغيلية.



إستعراض البيانات المالية

ىيان الدخل لعام 2014

بلغ صافى ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 49.1 مليون دينار كويتي مسجلاً ارتفاعاً قدره 109%مقارنة بعام 2013 الذي بلغت فيه الأرباح الصافية 23.5 مليون دينار كويتي. كما بلغت ربحية السهم 34.9 فلس مقارنة بالعام الفائت الذي بلغت فيه ربحية السهم 16.7 فلس.

سجل صافى إيراد الفوائد البالغ 84.5 مليون دينار كويتى انخفاضاً مقداره 2.4 مليون دينار كويتى مقارنة بعام 2013 الذي بلغ فيه صافى ايرادات الفوائد 86.9 مليون دينار كويتي. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 3.10% مقارنة بنسبة مقدارها 3.15% في عام 2013. وقد ارتفع متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد من 0.62% إلى 0.76% خلال عام 2014. وبلغ صافي هامش الربح 2.34% وبلغ صافى هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.39%. ويرجع انخفاض صافى إيراد الفوائد إلى السياسة التي يتبعها البنك من أجل زيادة عمليات التمويل المستقرة وتنويع محفظة القروض وفقا للتوزيع الجغرافي وقطاع النشاط الاقتصادي.

وسجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفاعا مقداره 2.1 مليون دينار كويتي (أو نسبة مقدارها 6.91%) لتبلغ 32.4 مليون دينار كويتي. وظلت إيرادات توزيعات الأرباح البالغة نحو 2.3 مليون دينار كويتي عند مستوياتها المحققة في عام 2013.

وارتفعت تكاليف الموظفين بمبلغ 1.0 مليون دينار كويتي (أو بنسبة مقدارها 5.2% مقارنة بعام 2013)، وارتفعت المصاريف العمومية والإدارية لعام 2014 بمبلغ 1.5 مليون دينار كويتي (أو بنسبة مقدارها 11.5% مقارنة بعام 2013).

وقد تحققت زيادة في الإيرادات الناتجة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ 17.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالمبلغ المسجل لعام 2013 والبالغ 3.4 مليون دينار كويتي. وقد تحققت تلك الإيرادات بشكل أساسي نتيجة لبيع الاستثمارات في أسهم بنك بوبيان غير الخاضعة لأى قيود قانونية.

كما بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى التي تم تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات 58.4 مليون دينار كويتي في عام 2014، وهو ما يعد انخفاضا إذا ما قورن بالمبلغ المسجل لعام 2013 والبالغ 92.6 مليون دينار كويتي. كما أن المبلغ الذي تم خصمه فيما يتصل بمخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى تم احتسابه بالصافي بعد خصم الاستردادات البالغة 24.6 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وقد استمر البنك في اتباع سياسته المتحفظة تجاه بناء قاعدة مخصصاته، حيث قام البنك بتكوين مخصصات إضافية بمبلغ 31 مليون دينار كويتي خلال عام 2014.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وعلى هذا النحو فقد بلغ إجمالي نسبة التغطية بالمخصصات خلال عام 2014 للقروض غير المنتظمة 751.6% متضمنا المخصصات العامة. وانخفضت القروض غير المنتظمة لتشكل نسبتها (0.80%) من إجمالي القروض ولتبلغ 19.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنسبة مقدارها (1.35%) أو 33.0 مليون دينار كويتي خلال عام 2013.

الميزانية العمومية لعام 2014

ارتفع مجموع الموجودات بمبلغ 283.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.2% مقارنة بعام 2013. كما ارتفعت القروض والسلفيات – بعد خصم المخصصات - بمبلغ 2.8 مليون دينار كويتي، وانخفضت ودائع العملاء بشكل عام بمبلغ قدره 76.1 مليون دينار كويتي بينما ارتفعت الودائع الأساسية / الراسخة (المتعلقة بحسابات التوفير والحسابات الجارية) بنحو 100 مليون دينار كويتي.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 3، نسبة مقدارها 18.15% وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المطلوبة والبالغة 12% حسب تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

سوف يتم توزيع صافى ربح السنة الخاص بمساهمي البنك والبالغ 49.1 مليون دينار كويتي على النحو التالي:

1- تحويل مبلغ 25.4 مليون دينار كويتي إلى حساب توزيعات الأرباح لتوزيع أرباح نقدية بواقع 18 فلس (7 فلس خلال عام 2013)، وذلك بناءً على توصية مجلس الإدارة. ويخضع هذا التوزيع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

2- تحويل مبلغ 7.0 مليون دينار كويتي إلى الاحتياطي القانوني الذي سيعادل الآن نسبة 50% من رأس مال البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية، فإن أي تحويل مستقبلي لهذا الاحتياطي يتم بصفة طوعية.

3- تحويل مبلغ 16.7 مليون دينار كويتي لحساب الأرباح المحتفظ بها.



البيانات المالية المجمعة السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

51	تقرير مراقبهي الحسابات المستقلين
53	بيان المركز المالمي المجمع
54	بيان الدخل المجمع
55	بيان الدخل الشامل المجمع
56	بيان التغيرات فيء حقوق الملكية المجمع
57	بيان التدفقات النقدية المجمع
58	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
88	الافصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

تقرير مراقبه الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين البنك التجاريء الكويتيء ش.م.ك. دولة الكويت

ຕັດ າຕັດ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. "البنك" وشركته التابعة يشار إليهما معا "بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك ، وملخص السياساتف المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة للإستخدام في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة . وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسؤولية مراقبهي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به . لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات الستنادا إلى تقدير مدققي الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة .

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا.

الرأىء

برأينا ، إن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وأدائها المالى وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت .

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردة في تقرير مجلس إدارة البنك متفقة مع ما هو وارد في البيانات المالية المجمعة تضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعيار كفاية ضرورية لأغراض تدقيقنا ، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال والتعليمات المتعلقة بنسبة الرفع المالي المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميمي بنك الكويت المركزي ومقم 2014 ووقم 2014 ورقم 2014 (2/BS/336/2014) بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 2015 والتعديلات الملاحقة له وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأن جرد المخزون قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال والتعليمات المتعلقة بنسبة الرفع المالي المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2014 (2014) بتاريخ 24 يونيو 2014 ورقم 2014 ورقم 2/BS/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، أو لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضا أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن العملة وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر ماديا في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

د. شعیب عبدالله شعیب مراقب حسابات مرخص فئة أرقم 33 RSM البزیع وشرکاهم يدر عبدالله الوزان

بدر عبدالله الوزان سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ الوزان وشركاه ديلويت وتوش

> دولة الكويت 22 يناير 2015

بيان المركز المالي المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

		2014	2013
الموجودات	إيضاح	ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويتي
	3	525,302	436,620
سندات الخزانة والبنك المركزي	4	363,883	341,297
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	701,745	393,765
قروض وسلفيات	6	2,319,664	2,316,998
استثمارات في أوراق مالية	7	208,934	355,541
۔ عقارات ومعدات		30,000	26,672
موجودات غير ملموسة	9	9,809	9,809
موجودات أخرى	10	53,426	48,770
مجموع الموجودات		4,212,763	3,929,472
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
المستحق إلى البنوك		324,579	194,305
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى		679,492	491,302
ودائع العملاء		2,554,251	2,630,451
مطلوبات أخرى	11	100,669	50,507
مجموع المطلوبات		3,658,991	3,366,565
حقوق الملكية :			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
حقوق المديه الحاصه بمساهمي البنت رأس المال		141,194	127,202
راس ايان توزيعات أسهم منحة مقترحة		-	13,992
أسهم البنك المشتراة		_	(4,018)
احتياطيات		253,453	299,844
رباح محتفظ بها أرباح محتفظ بها		132,646	115,940
J		527,293	552,960
توزيعات أرباح مقترحة		25,415	8,864
3 ()		552,708	561,824
الحصص غير المسيطرة		1,064	1,083
مجموع حقوق الملكية	12	553,772	562,907
	-	4,212,763	3,929,472
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		4,212,703	3,323,412

سرى المالك محفوظ الماسي محفوظ رئيس الجهاز التنفيذي

7

علي موسى الموسى رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014		
ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويتي	إيضاح	
106,718	109,258	13	إيرادات الفوائد
(19,818)	(24,729)		مصاريف الفوائد
86,900	84,529		صافي إيرادات الفوائد
30,296	32,390		أتعاب وعمولات
4,002	5,547		العاب وعمودت صافى ربح التعامل بالعملات الاجنبية
3,427	17,787	14	صافي ربح النعامل بالعمارك الاجبية صافي أرباح الاستثمارات في أوراق مالية
5,605	613	14	صافي أرباح الاستنمارات في أوراق ماليه ربح إستبعاد موجودات معلقة للبيع
2,255	2,230		ربح إستبعاد موجودات معلقه للبيع إيرادات توزيعات أرباح
512	2,230		إيرادات نوريعات ارباح حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
1,118	1,267		عصه من نتائج اعمان شرقه رمینه ایرادات تشغیل آخری
134,115	144,363		
134,113	144,303		إيرادات التشغيل
(18,161)	(19,122)		مصاريف الموظفين
(13,122)	(14,639)		مصاريف عمومية وإدارية
(1,091)	(850)		استهلاك وإطفاء
(32,374)	(34,611)		مصاريف التشغيل
101,741	109,752		ربح التشغيل قبل المخصصات
(76,985)	(58,377)	15	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
24,756	51,375		الربح قبل الضرائب
(1,068)	(2,217)	16	ضرائب
23,688	49,158		صافي ربح السنة
			الخاص بـ :
23,534	49,122		مساهمي البنك
154	36		الحصص غير المسيطرة
23,688	49,158		
16.7	34.9	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)
10.7	<u> </u>	1.7	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة	49,158	23,688
الدخل الشامل الأخر:		
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع :		
التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية	(27,746)	(7,001)
صافى الخسارة الناتجة عن بيع / إنخفاض قيمة استثمارات	(25,845)	(2,530)
في أوراق مالية		
حصة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة	-	(1,824)
بنود سوف لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع :		
ربح إعادة تقييم عقار	417	1,531
	(53,174)	(9,824)
إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل للسنة	(4,016)	13,864
الخاص بـ :		
مساهمي البنك	(4,042)	13,711
الحصص غير المسيطرة	26	153
	(4.016)	13,864

بيان التغيرات في 31 ديسمبر 2014

56

الخاص بمساهمي البنك

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	141,194	1		66,791	70,597	17,927	45,380	24,947	27,811	253,453	132,646	25,415	552,708	1,064	553,772
توزيمات أرباح مقترحة (ايضاح 12)											(25,415)	25,415			
يم بيعها موريد - اربيع عمى اسهما البيستاراه السي		r	r	r			r				(5)	И			
توزیهات آریاح مدهوعة												(8,869)	(8,869)	(45)	(8,914)
بيع أسهم البنك المشتراة			5,955				(223)			(223)			5,732	ì ,	5,732
شراء اسهم البثك المشتراة	,		(1,937)										(1,937)		(1,937)
أسهم منحة مصدرة	13,992	(13,992)										,			ì
المحول إلى الإحتياطي الإجباري					6,996					6,996	(6,996)				
إجمائي الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة			r	r		r		417	(53,581)	(53,164)	49,122		(4,042)	26	(4,016)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	127,202	13,992	(4,018)	66,791	63,601	17,927	45,603	24,530	81,392	299,844	115,940	8,864	561,824	1,083	562,907
توزيمات أسهم منحة مقترحة (إيضاح 12)	1	13,992	1	1							(13,992)				
توزيمات أرباح مقترحة (أيضاح 12)	r	ľ	I	ı	r	ı	r	ı	ı		(8,864)	8,864	1	ı	ı
توزيمات أرباح مدفوعة	ť	ı	1	1	í	1			1					(36)	(36)
شراء اسهم البنك المشتراة	ī	ı	(3,943)	1	1	1	1		1				(3,943)	ı	(3,943)
إجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة	T	1	1	1	1		1	1,531	(11,354)	(9,823)	23,534		13,711	153	13,864
الرصيد كما في 1 يناير 2013	127,202	ı	(75)	66,791	63,601	17,927	45,603	22,999	92,746	309,667	115,262		552,056	966	553,022
	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كوي <i>تي</i>	الف دينار كويتي
	وأس المال	توزیعات أسهم منحة مقترحة	أسهم البنك المشتراة	علاوة إصدار	ا الحثيا العادد	احتياطي عام	احتياطي أسهم البنك المشتراة	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتیاطی تقییم استثمار	مجموع الإحتياطيات	أرباح محتفظ بها	توزیعات اُرباح مشرحه	المجموع	الحصص غير السيطرة	المجموع
						احتياه	احتياطيات								

يتضمن احتياطي تقييم استثمار، خسارة بمبلغ 5,538 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013: خسارة بمبلغ 5,334 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة اجنبية لإستثمار البنك في شركته زميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2013	2014		
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	إيضاح	
			الأنشطة التشغيلية ؛
24,756	51,375		الربح قبل الضرائب
			تعديلات :
76,985	58,377	15	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(5,682)	(20,017)		إيرادات من استثمار في أوراق مالية
(148)	(244)		أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
1,091	850		استهلاك وإطفاء
(512)	-		حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
96,490	90,341		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
102,898	(22,586)		سندات الخزانة والبنك المركزي
(20,732)	(307,977)		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(254,000)	(25,850)		قروض وسلفيات
(16,155)	(5,567)		موجودات أخرى
(155,802)	130,274		المستحق إلى البنوك
24,115	188,190		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
373,163	(76,200)		ودائع العملاء
7,826	17,780		مطلوبات أخرى
157,803	(11,595)		صافي (المستخدم في) النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية :
58,038	130,220		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(30,928)	(24,178)		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
2,255	2,230		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
75	57		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(409)	(2,933)		اقتناء عقارات ومعدات
29,031	105,396		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية :
(3,943)	(1,937)		شراء أسهم البنك المشتراة
-	5,732		المحصل من بيع أسهم البنك المشتراة
-	(8,869)		توزيعات أرباح مدفوعة
(36)	(45)		توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(3,979)	(5,119)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
182,855	88,682		صافي الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
253,765	436,620		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
436,620	525,302	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

31 ديسمبر 2014

1 – التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو: ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً «بالمجموعة» في هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقا لقرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ 22 يناير 2015. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية للساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

2 – السياسات المحاسبية الهامة

أ – أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وهذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية ، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام ، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية «إنخفاض قيمة الموجودات المالية».

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«متاحة للبيع».

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية الصادرة وجارية التأثير خلال السنة:

1) شركات الاستثمار (تعديلات علمـ المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 10 و 12 ومعيار المحاسبة الدولميـ 27) (يسر*يـ* إبتداء من 1 يناير 2014)

تقدم هذه التعديلات استثناء من شرط تجميع المنشآت التي تستوفي تعريف شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. ويتطلب الاستثناء من شرط التجميع من شركات الاستثمار المحاسبة عن الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وليس من المتوقع أن يسري هذا التعديل على المجموعة حيث لا تستوفي أياً من شركات المجموعة تعريف شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. تم عمل تعديلات متتالية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 وذلك للتعريف بمتطلبات الإفصاح الجديدة.

2) معيار المحاسبة الدوليء 32 : عرض الادوات المالية: مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية (تعديل) (يسريء إبتداء من 1 يناير 2014)

توضح هذه التعديلات المقصود بـ «لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة». توضح التعديلات أيضا تطبيق معيار المحاسبة الدولي 32 معايير المقاصة حول أنظمة التسوية (مثل أنظمة بيوت المقاصة المركزية) التي تطبق آليات التسوية الإجمالية غير المتزامنة. لم ينتج عن هذه التعديلات أي أثر على الأداء او المركز المالي السنوى المجموعة.

31 ديسمبر 2014

3) معيار المحاسبة الدولي 36 : إنخفاض قيمة الموجودات : إفصاحات المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير المالية (تعديل) (يسري إبتداء من 1 يناير 2014)

تستبعد هذه التعديلات النتائج غير المقصودة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 على الافصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 36. اضافة إلى ذلك، تتطلب هذه التعديلات الافصاح عن المبالغ المكن استردادها للموجودات او وحدات انتاج النقد التي تم تحقق او عكس خسائر

إنخفاض القيمة لها خلال السنة. تسري هذه التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبداء في أو بعد 1 يناير 2014 مع السماح أيضا بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. لم ينتج عن هذه التعديلات أية إفصاحات إضافية للفترة الحالية ، حيث سيتم الإستمرار في أخذه بعين الإعتبار في الإفصاحات المستقبلية.

4) معيار المحاسبة الدولي 39 استحداث المشتقات واستمرار محاسبة التغطية – (تعديل) (يسري إبتداء من 1 يناير 2014)

تقدم هذه التعديلات إعفاء من وقف محاسبة التغطية عندما استحداث مشتقات مصنفة كأداة تغطية تستوفي معايير معينة. لم ينتج عن هذه التعديلات أى أثر على الأداء او المركز المالى السنوى المجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية والأداء أو المركز المالي المجمع للمجموعة.

فيما يلي المعايير الصادرة / المعدلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والغير واجبة بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة.

1) المعيار الدولمي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

تم إصدار المعيار في نوفمبر 2009 مع إدخال تعديلات لاحقة في أكتوبر 2010 ونوفمبر 2013 ويوليو 2014. يقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. تتوقع إدارة المجموعة أن يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية و في المستقبل تأثير مادي على المبالغ المسجلة فيما يتعلق بالموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة. على الرغم من ذلك، ليس عمليا تقديم معقول لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 حتى تقوم المجموعة بإجراء مراجعة تفصيلية. يسري المعيار على الفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.

2) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 ويحدد كيفية وتوقيت قيام الشركة بتحقق الإيرادات كما يتطلب من مثل هذه الشركات إمداد مستخدمي البيانات المالية بإفصاحات ذات صلة أكثر ثراء بالمعلومات. يقدم المعيار نموذجا مكونا من خمس خطوات ينطبق على كافة العقود مع العملاء. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017. ليس من المتوقع أن يكون للمعيار أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

3) تعديلات علىء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المحاصة

تناولت تلك التعديلات الاختلافات بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - «الاستثمار في شركات زميلة وشركات محاصة» والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) - «البيانات المالية المجمعة»، حيث وضحت أن الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجين عن معاملات بيع موجودات أوالمساهمة بموجودات مع شركة زميلة أو شركة محاصة يعتمد على ما إذا كانت تلك الموجودات تمثل أعمالا تجارية من عدمه. تسري تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.



31 ديسمبر 2014

ب – أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

(1) شركات تابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على المستثمر. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدرة على إستخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على اساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية .

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة . يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل . بالكامل .

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة بطريقة حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتى:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة .
 - إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
 - إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
 - إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
 - إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أوالأرباح المحتفظ بها طبقا لما يلزم لهذه البنود.

(2) شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة ، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة .

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة ، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات . كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة . لإعداد البيانات المالية المجمعة ، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع ، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات ، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار . إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة ، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة ، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء ، يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في

31 ديسمبر 2014

الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنويا لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة . إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد ، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

ج – نقد وأرصدة قصيرة الأجل

يتضمن النقد والأرصدة قصيرة الأجل نقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والأرصدة التي لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال 7 أيام .

د – الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» ، و»محتفظ بها حتى الاستحقاق» ، و»قروض ومدينون» ، و»متاحة للبيع» . تصنف المطلوبات المالية بأنها خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». يتم مبدئيا إدراج جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائدا تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل . تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند تاريخ الاقتناء .

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية المصنفة « بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما : «محتفظ بها بغرض المتاجرة» و»تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء» . يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها وتقييم أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقا لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة ، الا اذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم لاحقا إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة ، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

محتفظ بها حتمى الإستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون ، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مخصص إنخفاض القيمة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية ، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصا أى مخصص إنخفاض القيمة القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية ، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم . ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة . ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الأخر في بيان الدخل الشامل المجمع . في حالة بيع أو إنخفاض قيمة الموجودات المتاحة للبيع ، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في بيان الدخل الشامل المجمع إلى بيان الدخل المجمع.

31 ديسمبر 2014

(2) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» حيث يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلى.

(3) التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية.

ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقا للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقا للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

لاتتحقق الموجودات المالية عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية . أو
- تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلى، أو
- لا تقوم المجموعة بتحويل أو الإحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل. .

في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الإعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

لا تحقق المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

(4) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها ، فإن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط ، شريطة استيفاؤها لشروط معينة .

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوطات القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاصة بالتحوط ضد هذه المخاطر.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحول إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجمع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجمع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لايعود التحوط يستوفي متطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكيه في ذالك الوقت تبقى في حقوق الملكيه. وعندما لايعود من المتوقع تحقق العمليات المخطوطه، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبيا على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقا لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة ، فإنها تعالج كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة.

يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع . يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

(5) الضمانات المالية

ضمن الأنشطة الاعتيادية تمنح المجموعة ضمانات مالية متضمنة إعتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية لصالح عملائها ، يتم الاعتراف مبدئيا بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع . لاحقا يتم إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوما منها الإطفاء . عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائنا ، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوما منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

31 دسیمبر 2014

(6) القروض المعاد جدولتها

قد تعيد المجموعة جدولة القروض من خلال الاتفاق على شروط جديدة ، عندما يعاد جدولة القروض يتم تطبيق الشروط الجديدة لتحديد ما إذا كانت القروض ستبقى مستحقة أم إنقضى تاريخ إستحقاقها . تبقى هذه القروض خاضعة لإنخفاض القيمة الفردي أو المجمع.

(7) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

(8) موجودات محتفظ بها للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية، أيهما أقل. يتم الإعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

(9) القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ المكن إستلامه من بيع الأصل أو المكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات . يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استنادا إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافى قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدما أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق ، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة ، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقى السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافى الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء . عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة ، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة ، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التى تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات الغير قابلة للملاحظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءا على مدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل المستوى ١: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى ٢: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو

المستوى ٣: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بناءا على اساس الأستحقاق ، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال اعادة تقييم التصنيف (بناءا على مدخلات أدني مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

31 ديسمبر 2014

(10) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءا من معدل الفائدة الفعلى .

(11) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وقد انخفضت قيمتها. يتم الإعتراف بالأنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للإنخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الإعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة ، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجتمعة للموجودات الأخرى . إن الأساس الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن :

1 – الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة :

أ - الرصيد المدين المستحق في الحساب الجاري متجاوزا حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب.

- ب وجود رصيد مدين مستحق بدون حد مسموح به ، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.
- ج إذا استحقت التسهيلات الإئتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.
 - د إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.
 - ه تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.
 - و إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها ، مما قد يؤثر سلبا على الائتمان.
 - ز إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.
 - ح وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.
 - ط إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.
- ي إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الإئتمانية.
 - ك انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:
 - 1 لا يوجد أرصدة في الحساب لآخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقى لا يتجاوز حد السحب.
 - 2 الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.
 - ل عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي . إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير ، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد ، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجمع . في فترة لاحقة ، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض ، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقا من خلال تعديل حساب المخصص . إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجمع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك ، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية . و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة ، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحصيل ، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

31 ديسمبر 2014

2 – الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع ، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها . إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع ، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصا أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجمع . إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع فإنه يمكن عكس خسائر الإنخفاض المعترف بها لإستثمارات حقوق ملكية متاحة للبيع ، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجمع .

هـ – عقارات ومعدات

يتم إحتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين . إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات . إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع . حيث أنه يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الارباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم . يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني حتى 20 سنة تحسينات عقارات مستأجرة حتى 3 سنوات أثاث ومعدات حتى 5 سنوات حاسبات آلية وبرامج

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة ، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية ، ويتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

و – موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجعاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك او إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ز – موجودات غیر ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة ، الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على إحتمالية إنخفاض قيمتها ، بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية .

في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

31 ديسمبر 2014

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح – أسهم البنك المشتراة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء . ولا تتمتع هذه الأسهم بأية توزيعات أرباح نقدية قد يقترحها البنك .

يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بند مستقل ضمن احتياطي أسهم البنك المشتراة في حقوق الملكية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي . إن هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع عندما يحتفظ البنك بهذه الاسهم خلال السنة .

ط – تحقق الايراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية ، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب . عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد ، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية ، يتم احتساب إيرادات الفوائد بإستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الإعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ي –العملات الاجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الاجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات ، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الاجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع ، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

يستك التجاري الكويتي

31 ديسمبر 2014

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافى الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ك – مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقا لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقا لبرامج مزايا محددة. ويتم إحتساب قيمة ذلك الالتزام نهائيا وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناء على مدة الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع ، وتعتبر المجموعة ذلك تقديرا يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل – معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف ، تستخدم ادارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

م – موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ن – الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة . إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي :

الآراء

تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار ، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق» أو «قروض ومدينون» أو «متاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم إقتناءها مبدئيا بهدف بيعها في المدي القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي ، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقا لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة . إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ «قروض ومدينون». يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات «متاحة للبيع».

إنخفاض قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض مؤثر أو مطول قد يتطلب رأى مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن إعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها ، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.



31 ديسمبر 2014

التقديرات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

خسائر الإنخفاض في القيمة للقروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون:

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجمع.

وعلى وجه الخصوص ، فإن ذلك يتطلب رأيا مؤثرا من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة متطلبا.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط ، أو آخر عمليات السوق البحتة ، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى دات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات الملكية غير المسعرة .

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنويا على الأقل . ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية .

3 – نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2013	2014	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
65,789	89,041	نقد وبنود نقدية
36,469	31,063	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
334,362	405,198	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
436,620	525,302	

تم تصنيف النقد والأرصدة قصيرة الأجل «كقروض ومدينين» .

31 ديسمبر 2014

4 – سندات الخزانة والبنك المركزي

2013	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
135,587	152,687
205,710	211,196
341,297	363,883

تصنف سندات الخزانة والبنك المركزي «كقروض ومدينين» ، يتم شراء وبيع سندات الخزانة والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق ، وتحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 – المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرىء

2013	2014	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
393,765	694,445	بنوك
-	7,374	بات إلى بنوك
-	-	نة من مؤسسات مالية أخرى
393,765	701,819	
-	(74)	صص إنخفاض القيمة
393,765	701,745	

تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى «كقروض ومدينين».

31 ديسمبر 2014

6 – قروض وسلفيات

أ – التصنيف:

يتم تصنيف القروض والسلفيات « كقروض ومدينين « . إن طريقة المجموعة لتقييم تركز مخاطر الإئتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبينة أدناه :

كما في 31 ديسمبر 2014:

			ألف دينار كويت	تي	
	الكويت	آسیا	أوروبا	أخرى	المجموع
تجاري وصناعي	466,621	11,586	-	-	478,207
إنشائي وعقاري	745,744	-	-	-	745,744
مؤسسات مالية أخرى	136,002	82,174	-	-	218,176
أفراد	444,322	-	-	-	444,322
أخرى	574,438	-	-	7,334	581,772
	2,367,127	93,760		7,334	2,468,221
ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة					(148,557)
					2,319,664
كما في 31 ديسمبر 2013:					
			ألف دينار كويت	تي	
	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع
تجاري وصناعي	358,705	5,176	-	-	363,881
إنشائي وعقاري	766,202	-	1	-	766,203
مؤسسات مالية أخرى	168,168	70,666	-	-	238,834
أفراد	462,816	-	-	-	462,816
أخرى	605,654	717	13	115	606,499
	2,361,545	76,559	14	115	2,438,233
ناقصا: مخصص إنخفاض في القيمة					(121,235)
					2,316,998

خلال سنة 2013 ، قامت وزارة المالية بإنشاء صندوق دعم الأسرة («الصندوق») بموجب قانون رقم 104 لسنة 2013 لغرض شراء الأرصدة القائمة للقروض الشخصية والإستهلاكية من البنوك كما في 12 يونيو 2013 والممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. ووفقا لذلك أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم /2/BS,IS/305 لسنة 2013 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إنشاء هذا الصندوق . قام البنك الكويت المركزي لعموافقة الصندوق . قام البنك بتحديد تلك القروض والتي بلغت 38,818 ألف دينار كويتي وتم تقديم تقريرعنها لبنك الكويت المركزي للموافقة بناء على ذلك التعميم. لم يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد على هذه القروض من 12 يونيو 2013. كما في تاريخ البيانات المالية، تم سداد قروض بمبلغ 31,118 ألف دينار كويتي.

31 ديسمبر 2014

ب – الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

		2014			2013	
		ألف دينار كويتم	Ç		ألف دينار كويتي	
	محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع
المخصصات في 1 يناير	17,983	103,048	121,031	15,349	88,563	103,912
مبالغ مشطوبة	(19,896)	-	(19,896)	(57,854)	-	(57,854)
فروقات تحويل	-	34	34	-	(2)	(2)
مستردات	24,111	-	24,111	10,254	-	10,254
ردت لبنك الكويت المركزي	(11)	-	(11)	(14)	-	(14)
محمل على/ (مفرج إلى) بيان						
الدخل المجمع	(8,294)	31,401	23,107	50,248	14,487	64,735
المخصصات في 31 ديسمبر	13,893	134,483	148,376	17,983	103,048	121,031

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة .

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 148,376 ألف دينار كويتي (2013: 121,031 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 104,500 ألف دينار كويتي (2013: 73,500 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام . وتحتفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 181 ألف دينار كويتي (2013: 2014 ألف دينار كويتي دينار كويتي (3014: كويتي دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها . تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 7,016 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى .

ج – القروض غير المنتظمة

7 - استثمارات في أوراق مالية

2013	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
23,764	17,445
24,859	24,945
268,793	131,307
35,985	33,276
2,140	1,961
355,541	208,934

3 ديسمبر 2014

حققت المجموعة خلال السنة خسارة غير محققة بمبلغ 27,746 ألف دينار كويتي (2013 : خسارة غير محققة بمبلغ 7,001 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة ، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 25,845 ألف دينار كويتي (2013 : 2,530 ألف دينار كويتي (2013 : 2,826 ألف دينار كويتي (2013 : 3,826 ألف دينار كويتي (2013 : 7,826 ألف دينار كويتي (2013 : 7,826 ألف دينار كويتي).

قام البنك بالاستحواذ على 221,425,059 سهم بتكلفة قدرها 94,103 ألف دينار كويتي في سنة 2009 بموجب صفقة أبرمت من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن أخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه ، خلال موق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن أخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه ، خلال 2010 شارك البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على 25,613,530 سهم بتكلفة 32,401 ألف دينار كويتي خلال عامي 2013 و 2014 قام البنك باستلام عدد 27,424,179 و 25,613,543 سهم منحة على التوالي. قام الطرف الأخر برفع دعوى قضائية منازعا البنك على الملكية ، وهي حاليا متداولة أمام المحكمة. بناء على أمر المحكمة المؤقت ، يوجد هناك قيد على بيع 248,766,598 سهم. كما في تاريخ البيانات المالية يحتفظ البنك بملكية 248,766,598 سهم مدرجة بالقيمة العادلة بمبلغ 101,994 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013) الستشار القانوني ، تعتقد الإدارة بأن لديها دفاع مقنع. ونتيجة لذلك ، قام البنك بتقييم الاستثمار بالقيمة العادلة واعترف بناتج ربح التقييم العادل في احتياطي تقييم الاستثمار التيمة العادلة واعترف بناتج ربح التقييم العادل في احتياطي تقييم الاستثمارات.

8 – إستثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة %32.26 (2013 : %32.26) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م. ، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار في شركة زميلة بالكامل.

9 – موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 9,809 الف دينار كويتي (2013 : 9,809 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2014، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي اليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابيية تعتمد على عرض التدفقات النقدية قبل الضريبة بناءا على الموازنات المالية المعتمدة من الادارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.90% (2013: 5%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها بواسطة سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 48.8% (2013: 8.5%) للوصول إلى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية، ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي اليها، قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءا على هذا التحليل، لا يوجد هناك أي مؤشرات على أن قيمة رخصة السمسرة قد إنخفضت قيمتها (2013: لا شيء دينار كويتي).

31 ديسمبر 2014

10– موجودات أخر*ت*

2013	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
1,162	1,142
47,608	52,284
48,770	53,426

تصنف الموجودات الأخرى «كقروض ومدينين».

تتضمن الموجودات الأخرى ضمانات معلقة للبيع بمبلغ 14,010 ألف دينار كويتي (2013: 1,451 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها ومتعلقة بسداد قروض وسلف.

11 – مطلوبات أخر*ى*

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
فوائد مستحقة الدفع	10,917	7,556
إيرادات مؤجلة	4,622	7,851
مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى	38,988	10,640
مستحقات تتعلق بالموظفين	3,183	2,576
أخرى	42,959	21,884
	100,669	50,507

12 - حقوق الملكية

أ – رأس المال

خلال السنة، وافقت الجمعية العمومية السنوية المنعقدة لسنة 2013 على توزيع عدد 139,922,458 سهم منحة بمبلغ 13,992 ألف دينار كويتي (2012: لا شيء الف دينار كويتي) وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ 14 ابريل 2014، وتبعا لذلك فإن رأس المال يتكون من 1,411,944,804 (2013: 3,272,022,346) سهماً عاديا مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب – أسهم البنك المشتراة

2014	2013	
-	5,669,133	
-	0.45	
-	4,018	
-	4,195	
3,122	2,568	

عدد أسهم البنك المشتراة نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي) القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي) المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم

31 ديسمبر 2014

- إن الحركة على أسهم البنك المشتراة هي كما يلي:

عدد الأسهم	
2013	2014
70,000	5,669,133
5,599,133	2,859,138
-	546,700
-	(9,074,971)
5,669,133	-

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د – الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك ، قرر البنك تحويل مبلغ 6,996 ألف دينار كويتي (2013 : لا شي ألف دينار كويتي) إلى الاحتياطي القانوني. ليصل إلى 50% من راس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك ، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع . لم يتم خلال عامي 2014 و 2013 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ احتياطه أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الاحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك المشتراة المحتفظ بها من قبل البنك.

و – احتياطه إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

ز – احتياطه عقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «المتاحة للبيع» يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو هبوط قيمتها.

ح – توزیعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل 18 فلس لكل سهم (2013: 7 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع لا شيء (2013: 11%). يخضع هذا المقترح لموافقة المساهمين ، تدفع تلك الأرباح إلى المساهمين المقيدين في سجلات البنك كما في تاريخ إجتماع الجمعية العمومية السنوية.

31 ديسمبر 2014

13 - إيرادات الفوائد

تتضمن ايرادات الفوائد إفراج بمبلغ 633 الف دينار كويتي (2013 – 246 الف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2007 2/202 BS RSA/2007 وقعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 أبريل 2008.

14 – صافمي أرباح الإستثمارات فمي أوراق مالية

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ربح محقق من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	12	24
ربح محقق من بيع استثمارات متاحه للبيع	17,775	3,403
	17,787	3,427

15 - إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجمع:

2013	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
(60,502)	(15,817)
10,254	24,111
(14,487)	(31,475)
(7,826)	(5,039)
(1,412)	149
(3,012)	(30,306)
(76,985)	(58,377)

31 ديسمبر 2014

16 – ضرائب

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
م العمالة الوطنية	(1,276)	(592)
سبة الكويت للتقدم العلمي	(443)	(248)
· ·	(498)	(228)
	(2,217)	(1,068)

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقا لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 / 2007 .

17 – ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2013	2014	
23,534	49,122	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,411,945	1,411,945	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالألف)
(3,376)	(5,983)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,408,569	1,405,962	
16.7	34.9	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

تم تعديل ربحية السهم الأساسية والمخفضة للسنة الحالية وسنة المقارنة المعروضة لكي تعكس تأثير أسهم المنحة المصدرة لاحقاً لتاريخ البيانات المالية .

18 – شركة تابعة

نسبه الملكيه				
2013	2014	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	إسم الشركة
%80	%80	خدمات الوساطة المالية	دولة الكويت	

31 ديسمبر 2014

19 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة ، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية . يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالى المجموع كانت كالتالى :

	2013			2014		
القيمة ألف	عدد الأفراد	عدد أعضاء	القيمة	عدد الأفراد	عدد أعضاء	
دينار كويت <i>ي</i>	ذوي العلاقة	المجلس/الجهاز	ألف دينار	ذوي	المجلس/الجهاز	
		التنفيذي	كويتي	العلاقة	التنفيذي	
						أعضاء مجلس الادارة
-	-	-	-	-	-	قروض
1	-	3	-	-	-	بطاقات ائتمان
139	-	10	211	-	9	ودائع
						الجهاز التنفيذي
104	-	7	81	-	8	قروض
13	3	8	15	2	6	بطاقات ائتمان
548	9	13	360	2	13	ودائع

إن القروض المنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الادارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات وتحمل فائدة بنسبة 0%(2013 : 0%) .

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة للمدير التنفيذي بمبلغ 127 الف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013 : 737 ألف دينار كويتي) على التوالي، كما يلي :

2013	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
(1,641)	(994)
(9)	(5)
(170)	(122)

إن مكافأت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 300 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013 : 280 ألف دينار كويتي) و 229 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2013 : 193 ألف دينار كويتي) على التوالى للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 11 «المكافأت» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية المركزي رقم 211 «المكافأت» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

31 ديسمبر 2014

20 – القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة او ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة . وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات النوفير ذات الاستحقاق غير المحدد أو الأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءا على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (9) «السياسات المحاسبية الهامة» .

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

		2014					
	أثف دينار كويتي						
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع			
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من							
خلال بيان الدخل							
مشتقات الأدوات المالية							
عقود العملات الأجنبية الأجلة	876,354	-	-	876,354			
الموجودات المالية المتاحة للبيع							
أسهم ملكية	131,307	33,276	-	164,583			
أسهم دين	17,445	24,945	-	42,390			
أخرى	-	1,961	-	1,961			
	148,752	60,182	-	208,934			

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول و المستوى الثاني والمستوى الثالث.

	20			
	ار كوي <i>تي</i>	ألف دين		
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	الأدوات المائية
				الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال
				بيان الدخل
				مشتقات الأدوات المالية
614,652	-	-	614,652	عقود العملات الأجنبية الأجلة
				الموجودات المائية المتاحة للبيع
304,778	-	35,985	268,793	أسهم ملكية
48,623	-	24,859	23,764	أسهم دين
2,140	-	2,140	-	أخرى
355,541	-	62,984	292,557	

31 ديسمبر 2014

21 - الأدوات المالية

أ – إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية :

تعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات . يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة ، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل . وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة . إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها . تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية . تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة .

ب – إدارة المخاطر العامة:

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الارباح . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 4 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

(1) مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) «إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال .

أ – تركز مخاطر الإئتمان

إن تركز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات ، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6 .

31 ديسمبر 2014

ب – أعلمه تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول علمه ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى .

2013	2014	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
436,620	525,302	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
341,297	363,883	سندات الخزانة والبنك المركزي
393,765	701,745	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,865,132	1,881,349	قروض وسلفيات - شركات
451,866	438,315	قروض وسلفيات - أفراد
48,623	42,390	سندات
48,770	39,416	موجودات أخرى
3,586,073	3,992,400	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية
56,243	55,495	قبولات مصرفية
139,609	158,064	اعتمادات مستندية
866,353	905,174	خطابات ضمان
34,753	34,619	_ أخرى
1,096,958	1,153,352	
4,683,031	5,145,752	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب . إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الإئتمان ، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى . مع ذلك ، فإن اجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها .

ج – الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخر*ء*

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

31 ديسمبر 2014

د – جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي

		<u> </u>	ے دینار کویٹر	ي		
						القيمة
			مستحقةوغ	غيرمنخفضة	منخفضة	العادلة
غیرمستح	مقة وغير منخفه	ضة القيمة	الة	يمة	القيمة	للضمان
		درجة	60 - 0	90 - 61		
درجة عليا	درجة عادية	قياسية	يوما	يوما		
-	-	7,374	-	-	-	-
143,235	783,664	707,208	375,043	5,758	9,001	7,143
-	-	400,955	32,593	-	10,764	106
143,235	783,664	1,115,537	407,636	5,758	19,765	7,249
-	-	-	-	-	-	-
114,056	1,149,656	397,794	288,958	6,730	18,223	12,542
-	-	413,746	34,273	-	14,797	49
114,056	1,149,656	811,540	323,231	6,730	33,020	12,591
	درجة عليا - 143,235 - 143,235	درجة عليا درجة عادية 783,664 143,235 783,664 143,235	عير مستحقة وغير منخفضة القيمة درجة عليا درجة عادية عياسية 7,374 - - 707,208 783,664 143,235 400,955 - - 1,115,537 783,664 143,235 397,794 1,149,656 114,056 413,746 - -	مستحقة وغير منخفضة القيمة المناسبة	90 - 61 60 - 0 ادرجة عادية البياة البياة	مستحقة وغير منخفضة القيمة المرحة الوما المرحة المر

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان . تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات . إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر العملاء تتضمن الأداء والوضع المالي ، جودة الادارة والمعلومات المالية ، هيكل التسهيلات ، الضمانات والترتيبات الداعمة ومخاطر البلد ايهما انسب . يتبع النظام مقياسا من 1 إلى 11حيث يعتبر 1 افضل المخاطر و 11 اسوء المخاطر. ان الدرجات العليا والقياسية والعادية ينم تحديدها بناءا على الأسس التالية :

	داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات	تقديرات أأأ وأأ وأ
درجة عادية	5 إ ئى 6 درجات	تقدیر ب ب ب
درجة قياسية	7 إلى 8 درجات	أقل من ب ب ب وغير مقيمة

31 ديسمبر 2014

هـ – تركز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2013		2014		
ف دینار کویتي	أل	ے دینار کویت <i>ي</i>	ألف	
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
				القطاع الجغرافي :
816,282	3,235,079	841,596	3,236,456	الكويت
207,997	585,849	248,396	892,059	ليسآ
66,508	70,809	55,852	21,921	أوروبا
4,576	1,139	6,977	1,170	الولايات المتحدة
1,595	115	531	7,338	أخرى
1,096,958	3,892,991	1,153,352	4,158,944	
				القطاع حسب النشاط:
-	341,296		363,883	حكومي
214,109	347,387	304,499	450,674	تجاري وصناعي
476,201	750,316	488,247	719,442	إنشائي وعقاري
251,000	1,388,763	220,153	1,628,147	بنوك ومؤسسات مالية
155,648	1,065,229	140,453	996,798	أخرى
1,096,958	3,892,991	1,153,352	4,158,944	

و – الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر ، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الإسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الإسمية هي قيمة الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجمع .

31 ديسمبر 2014

			القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	حتى شهر	1 – 3 أشهر	12 – 3 شهرا	أكثر من سنة	المجموع_	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويت <i>ي</i>	
كما في 31 ديسمبر 2014								
عقود العملات الأجنبية -								
الآجلة	1,016	17,055	430,648	159,839	285,867	-	876,354	
	1,016	17,055	430,648	159,839	285,867	-	876,354	
كما في 31 ديسمبر 2013								
عقود العملات الأجنبية -								
الآجلة	8,346	1,617	418,605	183,205	12,842	-	614,652	
	8,346	1,617	418,605	183,205	12,842	-	614,652	

(2) مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة ، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر – مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال .

(أ) مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات ، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة ، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة . يتم قياس التعرض للمخاطر بإنتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) «إدارة المخاطر – مخاطر اسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال .

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة ، تم إفتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالى :

ألف دينار كويتي		
2013	2014	نقاط الأساس
2,043	1,891	25 +
919	729	25 +
(947)	(346)	25 +
2,015	2,274	

(ب) مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية . بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي ، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل . تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الادارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية . كما يتم أيضاً إستخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) . «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

31 ديسمبر 2014

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، موضح أدناه :

ألف دينار كويتي 2013 2014 حقوق الملكية بيان الدخل حقوق الملكية بيان الدخل نسبة التغيرفي أسعار العملات 1,220 (50)(890)(204)دولار أمريكي 10 (21)9 20 درهم إماراتي 96 5+ 15 15 5+ ريال قطري 345 15 (286)41 أخرى

(1,197)

1,590

10

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة . لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) «إدارة المخاطر – مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية راس المال.

(43)

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات ، هي كما يلي :

	ر كويت <i>ي</i>	ألف دينا			
20	13	20	14		
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	نسبة التغير في	
				سعرالسهم	
13,415		6,551		5 +	سوق الكويت للأوراق المالية

(3) مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة . يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوريا . لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ – يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة

وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على اساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة . من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة . ومع ذلك ، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاقي للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 31 ديسمبر 2014

ركويتي	42.5	11
رويس	-يد,	ш,

			ألف دب	بنار کویت <i>ي</i>		
كما في 31 ديسمبر 2014	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	525,302				-	525,302
سندات الخزانة والبنك المركزي	363,564	191	128	-	-	363,883
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	141,322	301,760	128,915	122,497	7,251	701,745
قروض وسلفيات	374,238	615,265	117,284	355,159	857,718	2,319,664
استثمارات في أوراق مالية	148,271	100	111	-	60,452	208,934
عقارات ومعدات	-	-	-	-	30,000	30,000
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	9,809	9,809
موجودات أخرى	37,408	553	218	218	15,029	53,426
	1,590,105	917,869	246,656	477,874	980,259	4,212,763
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	156,672	59,886	108,021	-	-	324,579
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	169,582	126,351	238,810	23,173	121,576	679,492
ودائع العملاء	1,576,254	438,654	408,118	127,345	3,880	2,554,251
مطلوبات أخرى	48,227	2,558	3,545	1,375	44,964	100,669
	1,950,735	627,449	758,494	151,893	170,420	3,658,991
صافي فجوة السيولة	(360,630)	290,420	(511,838)	325,981	809,839	553,772
			ألف د	ينار كويتي		
كما في 31 ديسمبر 2013	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	436,620	-	-	-	-	436,620
سندات الخزانة والبنك المركزي	341,038	139	120	-	-	341,297
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	146,396	159,997	87,372	-	-	393,765
قروض وسلفيات	336,646	464,778	236,317	377,151	902,106	2,316,998
استثمارات في أوراق مالية	291,849	63	133	-	63,496	355,541
عقارات ومعدات	-	-	-	-	26,672	26,672
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	9,809	9,809
موجودات أخرى	45,553	366	420	-	2,431	48,770
	1,598,102	625,343	324,362	377,151	1,004,514	3,929,472
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	104,611	79,343	10,351	-	-	194,305
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	30,271	146,561	95,795	129,996	88,679	491,302
ودائع العملاء	1,621,821	516,238	298,142	185,792	8,458	2,630,451
مطلوبات أخرى	26,358	2,819	1,883	1,580	17,867	50,507
	1,783,061	744,961	406,171	317,368	115,004	3,366,565
صافي فجوة السيولة	(184,959)	(119,618)	(81,809)	59,783	889,510	562,907

31 ديسمبر 2014

ب – فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق

	- 1			
كويتي	31	دب	الف	

المجموع 1,153,352	أكثر من سنة 374,113	6 – 12 شهرا 132,359	6 – 6 أشهر 145,566	3 – 3 أشهر 330,994	حتى شهر 170,320	كما في 31 ديسمبر 2014 المطلوبات المحتملة
						كما في 31 ديسمبر 2013
1,096,958	318,702	183,293	155,366	279,326	160,271	المطلوبات المحتملة

جـ– فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق

ألف دينار كويتي

				ار حویدی		
كما في 31 ديسمبر 2014	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
المطلوبات الغير مخفضة :	156,694	59,923	108,383	-	-	325,000
المستحق إلى البنوك						
المستحق إلي المؤسسات المالية	169,635	126,658	239,842	23,431	125,806	685,372
الأخرى						
ودائع العملاء	1,576,373	438,923	409,032	128,594	3,882	2,556,804
مطلوبات أخرى	48,227	2,558	3,545	1,375	44,964	100,669
	1,950,929	628,062	760,802	153,400	174,652	3,667,845
كما في 31 ديسمبر 2013						
المطلوبات الغير مخفضة:	104,618	79,403	10,463	-	-	194,484
المستحق إلى البنوك						
المستحق إلي المؤسسات المالية	30,275	146,767	96,140	130,997	90,224	494,403
الأخرى						
ودائع العملاء	1,621,906	516,661	298,591	186,979	8,571	2,632,708
مطلوبات أخرى	26,358	2,819	1,883	1580	17,867	50,507
	1,783,157	745,650	407,077	319,556	116,662	3,372,102

22 - مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية ، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها ، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك . وعندما يكون ذلك مناسبا ، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

31 ديسمبر 2014

23 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين. ب- تتألف الخزانة والاستثمار المصرفي من سوق المال صرف العملات الأجنبية، سندات الخزانة، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي

_				<u> </u>		
	خدمات بنكية	أشركات وأفراد	خزينة وإسن	تثمار بنكي	المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
صافي إيرادات الفوائد	76,482	79,031	8,047	7,869	84,529	86,900
إيرادات غير الفوائد	33,582	35,539	26,252	11,676	59,834	47,215
إيرادات التشغيل	110,064	114,570	34,299	19,545	144,363	134,115
إنخفاض القيمة ومخصصات						
أخرى	(23,113)	(67,121)	(35,264)	(9,864)	(58,377)	(76,985)
صافي ربح (خسارة) السنة	66,879	28,706	(17,721)	(5,018)	49,158	23,688
إجمالي الموجودات	2,343,746	2,314,706	1,869,017	1,614,766	4,212,763	3,929,472
إجمالي المطلوبات وحقوق						
الملكية	1,772,561	1,566,184	2,440,202	2,363,288	4,212,763	3,929,472

24 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ – الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية ، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء ، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيا من الضمانات لا قيمة لها. إن اجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب – مطالبات قانونية

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة ، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,769 ألف دينار كويتي (2013 : 2,037 ألف دينار كويتي).

25 – كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

31 دسیمبر 2014

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية ، تم تقديمها طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2 / ر ب / ر ب أ /336 / 2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات ، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك ، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به ، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي : شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) -(مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة) ، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة"

2 - هيكل رأس المال

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,411,944,804 (31 ديسمبر 2013 : 1,272,022,346) ، سهم مصرح ومكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2014 ، لا يمتلك البنك أية أسهم من أسهمه المشتراة (31 ديسمبر 2013: .((0.45%) 5,669,133

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2014

497,239

	2014
	أثف دينار كويتي
أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)	
أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CETI)	
1 - رأس المال المدفوع	141,194
2 - توزیعات أسهم منحة مقترحة	-
3 – علاوة إصدار	66,791
4 - أرباح محتفظ بها	132,646
5 - احتياطي تقييم استثمارات	27,811
6 – احتياطي إعادة تقييم عقار	24,947
7 - احتياطي قانوني	70,597
8 - احتياطي عام	17,927
9 - احتياطي أسهم البنك المشتراة	45,380
10 - موجودات أخرى غير ملموسة	(9,809)
11 – أسهم البنك المشتراة	-
12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية و مالية وشركات التأمين	-
13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية و مالية وشركات التأمين	(20,246)

المجموع

31 ديسمبر 2014

	ب - المضاف إلى الشريحة الأولى
1,064	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة
1,064	المجموع
498,303	مجموع الشريحة الأولى (TIR1) من رأس المال
2014	ب – الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
ألف دينار كويتي	
35,152	مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
35,152	مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال
533,455	[ast] 111 1 1 1 1 1 1 1 1

3 - كفاية رأس المال

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط وللتقييم وللتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك ، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ – متطلبات رأس المال

		2014	
	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
	ألف دينار كويت <i>ي</i>	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أ - مخاطر الائتمان :			
1 - مطالبات على جهات سيادية	394,946	-	-
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	7,335	3,668	477
5 – مطالبات على البنوك	1,320,072	365,681	47,538
6 – مطالبات على الشركات	2,783,136	1,555,098	202,163
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-
8 - بنود نقدية	123,050	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	493,899	448,199	58,266
10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر			
المرجحة	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	62,529	33,497	4,355
12 - موجودات أخرى	255,650	302,080	39,270
13 - مطالبات على موجودات التوريق	_	-	
المجموع	5,440,617	2,708,222	352,069
ب – مخاطر السوق :			
1 – مخاطر مراكز معدل الفائدة	-	-	-
2 – مخاطر مراكز الملكية	-	-	-
3 - مخاطر العملات الأجنبية	5,478	5,478	712
4 - مخاطر السلع	-	-	-
5 - الخيارات 5 - الخيارات	-	-	-
المجموع	5,478	5,478	712
ج- مخاطر العمليات ج- مخاطر العمليات	125,113	225,242	29,281
المجموع	5,571,208	2,938,942	382,062

ب – نسب رأس المال

18.15%	1 - مجموع نسب رأس المال
16.96%	2 - نسبة الشريحة ١ من رأس المال
16.92%	3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من رأس المال

ج – إفصاح إضافي لرأس المال

ا - نموذج الإفصاح العام

20	14	
بالرجوع إلى المركز المالي الرقابي المجمع	مكونات نموذج الأفصاح عن رأس المال	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
•		• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطيات
H+j	207,985	1 - الأسهم العادية المؤجلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
Р	132,646	2 - الأرباح المحتفظ بها
K+L+M+N+O	186,662	3 - الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)
	-	 4 - رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
	-	 5 - الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
	527,293	6 - حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية)
		• حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية
	-	7 – تعديلات التقييم
	-	8 - الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		9 – الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من
f	9,809	الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		10 – الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية
		باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في
	-	جانب الإلتزام ذي الصلة) 11 - المترادل الترويد المنات مقالي الترويد المتراد الترويد المتراد الترويد المتراد الترويد المتراد الترويد المتراد ال
	-	11 - احتياطي التحوط للتدفقات النقدية12 - عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال
	-	12 - عجر في المحصصات للحسادر الموقعة (وفق استوب الممادج الداخلية في خال تطبيقة)
	-	13 – الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
	-	14 - الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإئتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
	-	 15 – صافى أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
		ي وقع المستثمارات في أسهم البنك المشتراة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في
i	-	المركز المالي)
	-	17 - الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
		18 - الاستثمارات في راس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع
		خارج نطاق التجميع الرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك
		البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق
	-	المساهمين للبنك)

		19 - الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة
С	20,246	(المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
	-	20 - حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		21 - الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق
		حد 10% من حقوق المساهمين للبنك ، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب
	-	الإلتزام ذي الصلة)
	-	22 - المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك
	-	23 – منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
	-	24 – منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
	-	25 - منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
	-	26 – التعديلات الرقابية الأخري المقدرة من السلطة الرقابية
		27 - التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال
	-	الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات
	30,055	28 – إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
	497,239	29 – حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
		• رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات
	-	30 - الشريحة الأولى من أدوات راس المال ٍ الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
	-	31 – منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة
	-	32 – منها: المصنفة كإلتزامات وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة
	-	33 - أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
		34 - أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في
		السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (البلغ المسموح به
q	1,064	في مجموعة راس المال الإضافي (الشريحة 1))
	-	35 - منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
	1,064	36 – رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
		• رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية
	-	37 - استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسة (AT1)
	-	38 – الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
		39 - الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا تملك
		البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10%من
	-	حقوق المساهمين للبنك)
		40 – الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي
	-	تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
	-	41 – التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
		42 - التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس
	-	المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	-	43 - اجمالي التعديلات الرقابية على راس المال الإضافي (AT1)
	1,064	44 - راس المال الأضافي (AT1)
	400 202	45 – رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + راس المال
	498,303	الأضافي (AT1)

	• رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات
-	46 - أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائدا علاوة الإصدار
-	47 – أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)
	48 – أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات
	تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند
-	(الشريحة 2))
- h 2E 1E2	49 – منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي 50 - الله المراكبة ا
b 35,152 35,152	50 - المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
53,132	51 - رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية
	• رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية
-	52 - استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسة (الشريحة 2) 53 - الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)
	54 - الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع
	، و الله عنه المرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا
	يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من
-	حقوق المساهمين للبنك)
	5 – الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي
-	تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-	50 – التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
-	57 - إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
35,152	58 – رأس المال المساند (الشريحة 2)
	59 - رأس المال بمفهومة الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند
533,455	(الشريحة 2))
2,938,042	60 - إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
	بعدلات رأس المال والمصدات
16.92%	6 - حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
16.96%	6. – رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
18.15%	6 - مجموع رأس المال بمفهومة الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	6 - متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدني لمتطلبات حقوق المساهمين
	(CET1) (تتضمن المصداتِ الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية
	للتقبات الأقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير
-	النظامي) ، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
-	6 - منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
-	66 - منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية
-	6 - منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
-	66 - حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجة بالمخاطر)
	الحدود الدنيا
9.50%	e: 6 – الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
11.00%	*
11.00%	70 – الحد الأدني لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)

		71 - الحد الدني لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الراسمالية للتقلبات الإقتصادية
	13.00%	ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي
		• المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)
е	47,648	72 – الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
d	51,748	73 - الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
		74 – حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام
	-	ذي الصلة)
		75 - الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة
	-	(بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		• حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)
		76 - المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص
a + g	139,112	الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
		77 – الحد الأقصي لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا
b	35,152	للاسلوب القياسي
		78 - المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص
	-	الانكشافات وفقا لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
		79 – الحدِ الأقصي لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2)
	-	وفقا لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

2 – المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية مماثلة مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضه في الإيضاح رقم ٢ (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الأتي:

البنك التجاري الكويتا

	2014		_
	ألف دينار كويتي		_
	المحتويات		
بالرجوع إلى	المستخدمة في		
نموذج الإفصاحات	اطار افصاحات	بيان المركز المالي	
العامة لرأس المال	رأس المال	الرقابي المجمع	_
			• الموجودات
		525,302	1 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		363,883	2 - سندات الخزانة والبنك المركزي
		701,745	3 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		2,319,664	4 - قروض وسلفيات
			5 - منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض المول
a	134,557		المتضمنة في محتويات الشريحة 2
b	35,152		6 - منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		208,934	7 - استثمارات في اوراق مالية
			8 - منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ
c	20,246		فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
			9 - منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ
d	51,748		تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
			10 - منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية
е	47,648		الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
		30,000	11 – عقارات ومعدات
f	9,809	9,809	12 - موجودات غير ملموسة
		53,426	13 – موجودات أخرى
		4,212,763	• مجموع الموجودات

	2014		_
	ألف دينار كويتي		_
	المحتويات		
بالرجوع إلى	المستخدمة في		
نموذج الإفصاحات	اطار افصاحات	بيان المركز المالي	
العامة لرأس المال	رأس المال	الرقابي المجمع	-
			1- الإلتزامات وحقوق الملكية
			2- الإلتزامات
		324,579	3 – مستحق إلى البنوك
		679,492	4 – مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,554,251	5 – ودائع العملاء
		100,669	6 - إلتزامات أخرى
			7 - منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه
g	4,555		ضمن (الشريحة 2)
		3,658,991	8- مجموع الالتزامات
			9 - حقوق الملكية
			10 - حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
h	141,194	141,194	11 – رأس المال
		-	12 – أسهم منحة مقترحة
i	-	-	13 – اسهم البنك المشتراة
		253,453	14 – احتياطيات
j	66,791		15 – منها : علاوة إصدار
k	70,597		16 – منها احتياطي قانوني
1	17,927		17 – منها احتياطي عام
m	45,380		18 - منها احتياطي أسهم البنك المشتراة
n	24,947		19 – منها احتياطي إعادة تقييم عقار
0	27,811		20 – منها احتياطي تقييم عقار استثماري
p	132,646	132,646	21 – أرباح محتفظ بها
		527,293	
		25,415	22 – توزيعات أرباح مقترحة
		552,708	
q	1,064	1,064	23 - الحصص غير المسيطرة
		553,772	24 - مجموع حقوق الملكية
		4,212,763	25 - مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

3 – الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1 – المصدر
	2 - الرمز المرجعي (Unique Identifer) (مثل رقم الورقة المائية (Cusip) أو (Isin) أو
بنك الكويت المركزي	بلومييرغ للاكتتابات الخاصة)
دولة الكويت	3 - القوانين الحاكمة للأداة
	المعاملة الرقابية
حقوق المساهمين الشريحة 1	4 - نوع رأس المال T2 ، AT1 ، CET1
المجموعة	5 - مؤهل على مستوي البنك منفردا / المجموعة / المجموعة ومنفرداً
أسهم عادية	6 - نوع الأداة
141,194 دينار كويت <i>ي</i>	7 - المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8 - القيمة الإسمية للأداة
حقوق المساهمين	9 - التصنيف المحاسبي
1960 يونيو 1960	10 – تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11 – دائمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12 – تاريخ الاستحقاق الأصلي
3	13 - خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غيرمطبقة	14 – تاريخ السداد الاختياري ، وتواريخ السداد الطارىء ، وقيمة التسديد
غيرمطبقة	15 – تواريخ السداد اللاحقة ، إن وجدت
	الكوبونات / توزيعات الأرباح
عائمة	16 – توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو عامة
غيرمطبقة	17 – سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
A	18 – وجود مانع لتوزيعات الأرباح
اختيارية بالكامل	19 – توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل ، أو اختيارية بصورة جزئية ، أو إلزامية
A	20 – وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير تراكمية	21 – غير تراكمية أو تراكمية
غير قابلة للتحويل	22 - قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غيرمطبقة	23 – إن كانت قابلة للتحويل ، أحداث خاصة للتحويل
غيرمطبقة	24 – إن كانت قابلة للتحويل ، بالكامل أو جزئياً
غيرمطبقة	25 – إن كانت قابلة للتحويل ، معدل التحويل
غيرمطبقة	26 - إن كانت قابلة للتحويل ، تحويل إلزامي أو اختياري
غيرمطبقة	27 – إن كانت قابلة للتحويل ، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها
غيرمطبقة	28 - إن كانت قابلة للتحويل ، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
A	29 – خصائص التخفيض
غيرمطبقة	30 – في حالة التخفيض ، أحداث خاصة بالتخفيض
غيرمطبقة	31 – في حالة التخفيض ، بالكامل أو جزئياً
غيرمطبقة	32 – في حالة التخفيض ، بِصورة دائمة أو مؤقتة
غيرمطبقة	33 – إن كان تخفيضا مؤقتا ، وصف آلية التخفيض
	34 - المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها
غيرمطبقة	مباشرة)

35 - مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل

36 - إن كان نعم ، تحديد المواصفات غير المطابقة

غيرمطبقة

4 – نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعمييم بنك الكويت المركزي رقم 2 / ر.ب / 342 / 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

2014	
ألف دينار كويتي	
	1 - البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية ، ولكن شاملة
4,212,763	الضمانات المقدمة)
(30,055)	2 - (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,182,708	3 - إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل
	الأوراق المالية)
1,016	4 - تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي
	المؤهل)
11,865	5 - مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
	6 - إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب
-	السياسة المحاسبية للبنك
-	7 - (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات
	(تاقتشا)
-	8 - (انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)
-	9 - المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الإئتمان المصدرة
-	10 - التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات
-	الائتمان المصدرة)
12,881	الائتمان المصدرة) - 11 - إجمائي الانكشاف للمشتقات
12,881	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
12,881	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق
12,881	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)
12,881	الائتمان المصدرة) 11 - إجمائي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمائي موجودات عمليات تمويل الأوراق المائية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المائية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل
	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
12,881	الائتمان المصدرة) 10 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 11 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
- - - -	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 14 - المالية) 15 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
1,153,352	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 21 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية 21 - انكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
- - - 1,153,352 (651,200)	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية 16 - إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية 17 - الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني) 18 - (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
1,153,352 (651,200) 502,152	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية 16 - إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية 17 - الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني) 18 - (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
1,153,352 (651,200) 502,152 4,697,741	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية 16 - إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية 17 - الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني) 18 - (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة) 19 - المبنود خارج المركز المالي
1,153,352 (651,200) 502,152	الائتمان المصدرة) 11 - إجمالي الانكشاف للمشتقات 12 - إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص) 13 - (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية) 14 - الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية 15 - انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية 16 - إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية 17 - الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني) 18 - (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)

31 ديسمبر 2014

5 – إدارة المخاطر:

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذه المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والأدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. ان المخاطر ذات الاهمية التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة ، وتقدم التقارير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة، إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل خطر من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى ، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس ، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات ، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وارشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والإئتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

بهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع ، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية ، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة ، بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات للمخاطر المختلفة والخارجية . بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة ، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة ، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة .

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر ، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ- مخاطر الائتمان:

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادىء والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الإعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الإئتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة ، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالاضافة إلى ذلك وبعد الموافقة بالمعرض عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع إلى الإدارة و مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقيم مخاطر العميل، إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدما مقاييس مالية وغير مالية للوصول إلى تقييم مخاطر العميل، ان نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياسا من ١ إلى ٨ حيث يعتبر ١ افضل المخاطر، اما التصنيف من ٩ إلى ١١ فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة، يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الإئتمانية ، كما أن احتمالية التغير يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات للغير مالية تستند إلى مجال النشاط القطاع ومن ثم فإن هذا يتبع للبنك إمكانية تعديل المخاطر المرتبطة بقطاع البنك. خلال سنة 2013 أيضا تم إدخال نظام تقييم مخاطر القروض، يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي ، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أتساعا للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتقييم مؤسسات وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثالSTANDARD & POOR و STANDARD و خود تنوع في المحفظة الإئتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة،والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضا نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

ان سياسات المخاطر تتناول أيضا الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. إن قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بالسياسة المتعلقة بهذا التحوط والتي توضح تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك و القواعد العامة لمعاملات التحوط ، يقوم البنك أيضا بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الإئتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 2. خلال سنة 2013 تم إضافة التركزيين الأخيرين.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة ، وهي البنوك ، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي إنكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقا لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

البنك التجارم الكويتمي

31 ديسمبر 2014

ب – مخاطر السوق:

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدى ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر

المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها، بالاضافة لذلك يتم حساب رأس المال لمخاطر السوق بشكل منتظم متضمنة التركز. تخضع العروض الاستثمارية للفحص النافي للجهالة التفصيلي لمراجعة مسبقلة من قبل إدارة المخاطر، ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك ، فإن رأس المال الإقتصادي بالنسبة لمخاطر السوق باستخدام نموذج الضعط لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

ج – مخاطر السيولة:

يقوم البنك بادارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة ، حيث تم خلال سنة 2013 إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضا تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحايل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، اطارا عالميا لأدارة مخاطر السيولة. في حين أن هذه الأنظمة حاليا قيد التطوير للبنوك في الكويت، قام البنك في عام 2013 بشكل مبكر بإدخال نسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR). وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام ضمن الحدود الداخلية على مراحل تدريجية لتقابل المعايير التنظيمية.

د – مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعيير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إذا كانت الموجودات المعاد تسعيرها بعد سنة واحدة في زيادة وهي قريبة من 10% من الموجودات، فإن القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم حسابها تحت ظروف معينة محددة مسبقا. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على راس المال ضمن بيلر 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخليا.

هـ مخاطر العمليات:

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر ، مراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم إستخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقا ولتصنيفهم ضمن فئات محدده. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

ان ادارة التأمينات تشكل جزءا من اطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفا جزئيا لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و – مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ، تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6 – التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية --- الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع القروض والمدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض ، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الإستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات ، مخصومة استنادا إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجمع.

31 ديسمبر 2014

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه :

17.11	فترة عدم	الانتظام
البند والمخصص المطلوب	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	أخرى مع استبعاد القروض السيادية
بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة	لا تتعدى 3 أشهر	حتى 90 يوم
دون المستوى – 20% مخصص	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 91 إلى 180 يوم
مشكوك بها – 50% مخصص	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	من 181 إلى 365 يوم
رديئة – 100% مخصص	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	أكث ر من 365 يوم

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها ، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب ، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استنادا إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد --- الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح ، وأيضا لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي وهي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S, STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

أ – إجمالهـُ التعرض للائتمان.

2014

		2014		
		ألف دينار كويتي		
	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير	
كما في 31 ديسمبر 2014		المول	المول	
1 – مطالبات على جهات سيادية	394,946	394,946	-	
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	7,335	7,335	-	
5 – مطالبات على البنوك	1,320,072	1,107,016	213,056	
6 – مطالبات على الشركات	2,783,136	1,894,776	888,360	
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	
8 - بنود نقدية	123,050	123,050	-	
9 - الاستهلاكات التنظيمية	493,899	442,109	51,790	
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ ٢٥٪				
من المخاطر المرجحة	-	-	-	
11 – التعرض للقروض المتأخرة	62,529	62,383	146	
12 - موجودات أخرى	255,650	255,650	-	
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	
	5,440,617	4,287,265	1,153,352	

31 ديسمبر 2014

ب – مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي.

ألف دينار كويتي

		ار دويسي	الفديد			
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	أسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2014
394,946	-	-	-	-	394,946	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
						3 - مطالبات على مؤسسات القطاع
-	-	-	-	-	-	العام
						4 - مطالبات على بنوك التنمية
7,335	7,335	-	-	-	-	متعددة الأطراف
1,320,072	529	2,348	59,102	925,990	332,103	5 - مطالبات على البنوك
2,783,136	-	4,629	11,011	176,393	2,591,103	6 – مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
123,050	608	3,184	14,145	26,321	78,792	8 – بنود ن <i>قد</i> ية
493,899	2	-	355	69	493,473	9 - الاستهلاكات التنظيمية
						10 – القروض السكنية الاستهلاكية
						المؤهلة لـ 35% من المخاطر
-	-	-	-	-	-	المرجحة
62,529	-	-	-	-	62,529	11 - التعرض للقروض المتأخرة
255,650	-	1,170	7,408	11,936	235,136	12 – موجودات أخرى
	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
5,440,617	8,474	11,331	92,021	1,140,709	4,188,082	
						• نسبة التعرض للائتمان عن طريق
100%	0.2%	0.2%	1.7%	21.0%	77.0%	القطاع الجغرافي

ج – تعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي.

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2014	الت ديدر دويتي							
	الكويت	أسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع		
- 1 – مطالبات على جهات سيادية	394,946	-	-	-	-	394,946		
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-		
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع								
العام	-	-	-	-	-	-		
4 - مطالبات على بنوك التنمية								
متعددة الأطراف	-	-	-	-	7,335	7,335		
5 - مطالبات على البنوك	332,103	760,297	14,616	-	-	1,107,016		
6 - مطالبات على الشركات	1,801,017	93,759	-	-	-	1,894,776		
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-		
8 - بنود ن <i>قد</i> ية	78,792	26,321	14,145	3,184	608	123,050		
9 - الاستهلاكات التنظيمية	442,109	-	-	-	-	442,109		
10 - القروض السكنية الاستهلاكية								
المؤهلة لـ 35% من المخاطر								
المرجحة	-	-	-	-	-	-		
11 – التعرض للقروض المتأخرة	62,383	-	-	-	-	62,383		
12 – موجودات أخرى	235,136	11,936	7,408	1,170	-	255,650		
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-		
	3,346,486	892,313	36,169	4,354	7,943	4,287,265		
• نسبة التعرض للائتمان المول عن								
طريق القطاع الجغرافي	78.1%	20.8%	0.8%	0.1%	0.2%	100.0%		

البنك التجاري الكويتا

31 ديسمبر 2014

د – التعرض للائتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي.

ألف دينار كويتي

		ار دويىي	الف دیب			
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	أسيا	الكويت	كما ف <i>ي</i> 31 ديسمبر 2014
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
						3 - مطالبات على مؤسسات القطاع
-	-	-	-	-	-	العام
						4 - مطالبات على بنوك التنمية
-	-	-	-	-	-	متعددة الأطراف
213,056	529	2,348	44,486	165,693	-	5 - مطالبات على البنوك
888,360	-	4,629	11,011	82,634	790,086	6 – مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 – بنود نقدية
51,790	2	-	355	69	51,364	9 - الاستهلاكات التنظيمية
						10 - القروض السكنية الاستهلاكية
						المؤهلة لـ 35% من المخاطر
-	-	-	-	-	-	المرجحة
146	-	-	-	-	146	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 – موجودات أخرى
	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,153,352	531	6,977	55,852	248,396	841,596	
						• نسبة التعرض للائتمان غير المول
100.0%	0.0%	0.6%	4.8%	21.5%	73.0%	عن طريق القطاع الجغرافي

هـ – مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية.

					۽
كەبتى	١L	۰	۰	ف	51

				<u></u>		
			6 – 3	12 – 6	أكثرمن	
كما ف <i>ي</i> 31 ديسمبر 2014	حتى شهر	1 – 3 أشهر	أشهر	شهرا	سنة	المجموع
1 - مطالبات على جهات سيادية	80,584	162,316	88,765	58,000	5,281	394,946
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع						
العام	-	-	-	-	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة						
الأطراف	-	-	-	-	7,335	7,335
5 - مطالبات على البنوك	557,979	375,535	145,462	139,801	101,295	1,320,072
6 – مطالبات على الشركات	518,897	785,277	235,867	438,720	804,375	2,783,136
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8 – بنود نقدية	123,050	-	-	-	-	123,050
9 - الاستهلاكات التنظيمية	49,105	7,567	5,551	7,241	424,435	493,899
10 - القروض السكنية الاستهلاكية						
المؤهلة لـ 35% من المخاطر						
المرجحة	-	-	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	62,529	-	-	-	-	62,529
12 – موجودات أخرى	31,371	2,866	6,287	7,316	207,810	255,650
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	
	1,423,515	1,333,561	481,932	651,078	1,550,531	5,440,617
• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن						
طريق فترات الاستحقاق المتبقية	26.2%	24.5%	8.9%	12.0%	28.5%	100.0%

البنك التجاري الكويتا

31 ديسمبر 2014

و – التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية.

ألف دينار كويتي

		ار دويتي	ا تف دید			
	أكثرمن	12 – 6	6 – 3			
المجموع	سنة	شهرا	أشهر	1 – 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2014
394,946	5,281	58,000	88,765	162,316	80,584	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
						3 - مطالبات على مؤسسات القطاع
-	-	-	-	-	-	العام
						4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة
7,335	7,335	-	-	-	-	الأطراف
1,107,016	7,374	122,497	128,915	301,760	546,470	5 - مطالبات على البنوك
1,894,776	528,031	327,462	109,917	532,338	397,028	6 – مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
123,050	-	-	-	-	123,050	8 - بنود نقدية
442,109	420,587	3,444	2,482	3,287	12,309	9 - الاستهلاكات التنظيمية
						10 - القروض السكنية الاستهلاكية
						المؤهلة لـ 35% من المخاطر
-	-	-	-	-	-	المرجحة
62,383	-	-	-	-	62,383	11 - التعرض للقروض المتأخرة
255,650	207,810	7,316	6,287	2,866	31,371	12 – موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
4,287,265	1,176,418	518,719	336,366	1,002,567	1,253,195	
						• نسبة مجموع التعرض للائتمان عن
100.0%	27.4%	12.1%	7.8%	23.4%	29.2%	طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ز – تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية.

		ركويتي	ألف دينار			_
	أكثرمن	12 – 6				
المجموع	سنة	شهرا	3 – 6 أشهر	1 – 3 أشهر	حتى شهر	كما ف <i>ي</i> 31 ديسمبر 2014
-	-	-	-	-	-	1 - مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على مؤسسات دولية
						3 - مطالبات على مؤسسات القطاع
-	-	-	-	-	-	العام
						4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة
-	-	-	-	-	-	الأطراف
213,056	93,921	17,304	16,547	73,775	11,509	5 - مطالبات على البنوك
888,360	276,344	111,258	125,950	252,939	121,869	6 – مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7 - مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8 - بنود ن <i>قد</i> ية
51,790	3,848	3,797	3,069	4,280	36,796	9 - الاستهلاكات التنظيمية
						10 - القروض السكنية الاستهلاكية
						المؤهلة لـ 35% من المخاطر
-	-	-	-	-	-	المرجحة
146	-	-	-	-	146	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12 – موجودات أخرى
	-	-	-	-	-	13 - مطالبات على الأصول المورقة
1,153,352	374,113	132,359	145,566	330,994	170,320	
						 نسبة مجموع التعرض للائتمان عن
100.0%	32.4%	11.5%	12.6%	28.7%	14.8%	طريق فترات الاستحقاق المتبقية

31 ديسمبر 2014

ح – انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق المحفظة المعيارية.

_		V.	- /
•	•	ш	71

		ألف دينار كويتي	
	إجمالي الدين	المخصص المحدد	صافي الدين
1 – مطالبات على جهات سيادية	-	-	-
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-
		-	
6 - مطالبات على الشركات	9,001	(1,781)	7,220
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-
8 – بنود نقدية	-	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	10,764	(5,526)	5,238
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-
11 – التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-
12 - موجودات أخرى	-	-	-
		-	
	19,765	(7,307)	12,458

ط – تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة عن طريق المحفظة المعيارية.

2014

	4	2014
	أثف دب	ينار كويتي
	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
		61 - 90 يوم
1 – مطالبات على جهات سيادية	-	-
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
5 - مطالبات على البنوك	-	-
6 – مطالبات على الشركات	375,043	5,758
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-
8 - بنود نقدية	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	32,593	-
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	-	-
12 - موجودات أخرى	-	_
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-
	407 636	5 758

ي – المخصصات العامة والمخصصات المحملة عله بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية.

2014

	ألف دينا	ر كويتي
	المخصص العام	بيان الدخل
1 – مطالبات على جهات سيادية	-	-
2 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	74	71
5 - مطالبات على البنوك	-	-
6 – مطالبات على الشركات	127,993	22,605
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-
8 - بنود نقدية	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	4,112	356
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	-	-
12 – موجودات أخرى	2,378	35,345
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-
	134,557	58,377

ك – انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي.

2014

		ألف دينا	ر کویتی	
كما في 31 ديسمبر 2014	إجمالي الدين	المخصص المحدد	تأخرسداده	ها ولم تنخفض 60 يوم 61 - 90 يوم
• الكويت	19,765	(7,307)	407,636	5,758
<u></u>	-	-	-	-
• أوروبا	-	-	-	-
• أمريكا	-	-	-	-
_• أخرى	-	-	-	-
	19,765	(7,307)	407,636	5,758

31 ديسمبر 2014

ل – الحركة علمه المخصصات.

2014

م – التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان.

2014

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	201	
	ألف دي	نار كويتي	
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
	التعرضات المصنفة	التعرضات غير	
		المسنفة	
1 – مطالبات على جهات سيادية	-	395,298	
2 – مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	7,335	-	
5 - مطالبات على البنوك	857,713	367,739	
6 – مطالبات على الشركات	36,176	1,648,686	
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	
8 – بنود نقدية	-	123,050	
9 – الاستهلاكات التنظيمية	-	451,708	
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	
11 – التعرض للقروض المتأخرة	-	37,400	
12 – موجودات أخرى	-	219,007	
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	
	901,224	3,242,888	

7 – تخفيف خطر الائتمان:

لا يتم تصفية أي بنود ، سواء ضمن المركز المالي أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية ، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن ، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفغات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقا لسياسة الائتمان ، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب اعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحايد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات ، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة على النقد والكفالات البنكية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك ووفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

		~	- 4
•	п	м	

	ألف دينار كويت <i>ي</i>			
كما في 31 ديسمبر 2014	إجمالي	التعرض	الضمانات	ضمانات
	التعرض	المضمون	المالية	بنكية
1 – مطالبات على جهات سيادية	394,946	-	-	-
2 – مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-
4 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	7,335	-	-	-
5 - مطالبات على البنوك	1,320,072	-	-	-
6 – مطالبات على الشركات	2,783,136	845,551	591,760	-
7 - مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8 – بنود نقدية	123,050	-	-	-
9 - الاستهلاكات التنظيمية	493,899	4,003	5,465	-
10 - القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	62,529	40,230	25,056	-
12 – موجودات أخرى	255,650	42,336	36,643	-
13 - مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	
	5,440,617	932,120	658,924	-

31 ديسمبر 2014

8 – متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم، إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي:

2014	
ألف دينار كويتي	
-	1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	2 – مخاطر مراكز الأسهم
438	3 - مخاطر العملات الأجنبية
-	4 – مخاطر السلع
	5 – الخيارات
438	

9 – مخاطر العمليات:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 29,281 ألف دينار كويتي، والذي يتضمن مبدئيا فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر العمليات. العمليات بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم إعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر العمليات.

10 – مركز حقوق المساهمين فيء دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءاً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية ، أو وحدات الأمانة ، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن ، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أواستنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

2014	
ألف دينار كويتي	
164,583	 1 - قيمة الاستثمارات المفصح عنها في المركز المالي
	2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع :
131,307	– أسهم مسعرة
33,276	– أسهم غير مسعرة
164,583	
15,730	3 - (الخسائر) الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
	4 - مجموع (الخسائر) الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من
(27,815)	خلال حساب الأرباح أو الخسائر
	5 - متطلبات رأسمالية
31,598	- - متاحة للبيع

11 – مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقاً. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني على مدى سنة واحدة ، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو:

ألف	
التأ	
% 1 @±	
7,564	دينار كويتي
2,916	دولار أمريكي
(1,384)	عملات أخرى
9,096 ±	
	7,564 2,916 (1,384)

12 – مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد / عبد الرزاق الكندري

السيد / بدر سليمان الأحمد

السيد / ماجد على عويض عوض

31 ديسمبر 2014

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يمثل رئاسة اللجنة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان التزام البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي والقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها بما يعكس أهداف البنك مع الحفاظ على وحدة وتكامل عمليات البنك ومركزه المالي.

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المكافآت:

- 1 مراجعة سياسة منح المكافآت بالبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والإشراف على تطبيقها واقتراح أية تعديلات عليها قد تكون ضرورية، مع الأخذ بعين الاعتبار الشركات التابعة للبنك عند إعداد هذه السياسة.
- 2 إجراء مراجعة مستقلة لسياسة منح المكافآت أو بناءً على طلب من مجلس الإدارة. ويمكن أن يتم إجراء هذه المراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي أو جهة استشارية خارجية.
 - 3 تقييم كفاءة وفاعلية سياسة منح المكافآت بانتظام بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.
- 4 التأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك قامت بوضع نظم وإجراءات دقيقة وآلية مراقبة فعالة لضمان الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزى وقرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمكافآت.
- 5 رفع توصية لمجلس الإدارة حول مستوى وعناصر مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومكافأة أي وظيفة أخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الإدارة.
- 6 التحقق من أن سياسة وإجراءات المكافآت التي يطبقها البنك وشركاته التابعة تتماشى مع قواعد ونظم حوكمة الشركات المعمول بها والموضحة في تعليمات بنك الكويت المركزي.

خلال سنة 2014، لم يتم طلب أية استشارات من جهة استشارية خارجية.

في 18 يونيو 2013، وافق مجلس الإدارة على سياسة منح المكافآت. على أن يتم مراجعتها وتحديثها كل 3 سنوات أو وفقاً لمتطلبات الجهات المتنظيمية أو مجلس الإدارة، أيهما أقرب، ومن ثم يجب على لجنة مكافآت وترشيحات مجلس الإدارة / مجلس الإدارة مراجعة سياسة منح المكافآت في أو قبل تاريخ 18 يونيو 2016.

فيما يلى العناصر الرئيسية لسياسة منح المكافآت الخاصة بالبنك:

- 1 يقوم البنك بتطبيق سياسة منح المكافآت التي تشمل كافة موظفي البنك من خلال تطبيق نظام يقوم بتصنيف وتقييم ووصف كافة الوظائف والمهام الموكلة إلى الموظفين الذين يتمتعون بخبرات ومهارات تتماشى مع النظام السالف ذكره.
- 2 تراعي سياسة منح المكافآت استيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى القواعد والقوانين الواجبة التطبيق في الكويت وكذلك مستويات وسلم الرواتب والمكافآت في البنك.
- 3 تنقسم المكافآت إلى مكافآت ثابتة وتتضمن المرتبات، الأجور الثابتة ومكافآت متغيرة والتي تستند على تقييم أداء الموظفين. غير أنه استتاداً إلى قواعد حوكمة الشركات المعمول بها، تشمل المكافآت المتغيرة مكافآت مرتبطة بأداء الموظفين خلال فترة ثلاث سنوات والتي ترتبط كذلك بالمخاطر التي تنطوي عليها الواجبات المنوطة للموظفين، وعليه يمكن استرجاع تلك المكافآت المتغيرة.
 - 4 يخضع جميع الموظفين لتقييم سنوي حيث يتم تحديد كافة المكافآت المتغيرة استناداً إلى هذا التقييم، إن وجدت.
- 5 كذلك بالنسبة للترقيات وبصرف النظر عن التقييم السنوي للموظفين، فإن نظام الترقيات يراعي حاجة البنك لترقية موظفيه إلى درجات وظيفية أعلى وكذلك مدى استعداد الموظفين لتطوير مهاراتهم لتتماشى مع متطلبات مسؤوليات الوظيفة الجديدة.
- 6 سيتم تقييم مدراء أقسام الالتزام، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر من قبل رئيس مجلس الإدارة، بحيث لا يتدخل الرئيس التنفيذي في هذا التقييم. وعليه، فإن الترقيات والمكافآت التي ستحددها الإدارة العليا في البنك ستعتمد على هذا التقييم.

وفقاً للهيكل التنظيمي المعتمد للبنك، فإن قسم الالتزام يرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة حوكمة الشركات وإدراياً إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، فإن قسم إدارة المخاطر يرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة المخاطر وإدراياً إلى رئيس مجلس الإدارة. وبناءً على ما سبق، فإن الإدارة التنفيذية ليس من شأنها التدخل في التقييم، وكذلك الحال بالنسبة للترقيات المرتبطة بقسمي الالتزام وإدارة المخاطر. يتم إدارة ممارسات منح المكافآت وفقاً لقابلية المخاطرة لدى البنك. يأخذ البنك في الاعتبار كافة جوانب وعوامل منح المكافآت المالية لدعم فاعلية إدارة مخاطر البنك.

إن سياسة منح المكافآت لدى البنك مرتبطة بأداء البنك على المدى الطويل وكذلك المدى القصير مع مراعاة تعديل المكافآت المالية الممنوحة للموظفين وذلك لتحقيق التوافق ما بين المخاطر على المدى الطويل والقصير.

تقتضي سياسة البنك أن يُجرى تقييم أداء جميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً ومن ثم تحديد الزيادات السنوية بناءً على هذا التقييم. وتجرى عملية التقييم من أجل تحديد والوقوف على مدى مساهمة الموظفين في عمليات البنك وكذلك تزويدهم برؤية تحليلية شاملة حول نقاط القوة والضعف في أدائهم والمهارات التي تحتاج إلى تحسين.

إن معايير تصنيف الأداء مرتبطة بأداء الموظف وكذلك بمستوى سلم الرواتب لدرجته الوظيفية. وتُطبق هذه الإرشادات بشكل متساو على جميع المستويات الوظيفية للموظفين.

يتم النظر في منح مزايا إضافية لمستحقيها من الموظفين بالرجوع إلى تقييم الأداء الذي يرتبط بمعايير التصنيف المحددة بشكل مسبق بالإضافة إلى إرشادات زيادة الرواتب والتى تُطبق بحيادية على مستوى قطاعات البنك.

لم يكن البنك مضطراً لاتخاذ أية تدابير تتعلق بتعديل نظام منح المكافآت بسبب قياسات الأداء الضعيف حتى تاريخه، ولكنه في حالة وقوع مثل هذا الحدث، فإن لجنة ترشيحات ومكافآت مجلس الإدارة سوف تتبنى التدابير المناسبة لتعديل سياسات منح المكافآت في هذه المرحلة الزمنية بما يحقق مصالح البنك وموظفيه.

تم وضع سياسة استرداد المكافآت التي تخول مجلس الإدارة استرجاع المكافآت من خلال استرداد جزئي للمكافآت المنوحة خلال فترة ثلاث سنوات مالية، هي فترة التفويض بمنح تلك المكافآت.

تنقسم مكافآت جميع موظفى البنك إلى ما يلى:

- مكافأة ثابتة
- مكافأة متغيرة

تتكون المكافأة الثابتة من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة (سكن، انتقالات، تعليم، تأمين صحي، تذاكر سفر، منحة، حوافز تعاقدية، إلخ.)

المكافأة المتغيرة - لا توجد في الوقت الحالي مكافآت متغيرة محددة.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبقة عن مجلس الإدارة 7 مرات خلال عام 2014. بالنسبة للمكافآت المنوحة لأعضاء هذه اللجنة، يرجى العلم بأن المكافأة المنوحة لهؤلاء الأعضاء عن سنة 2014 تشمل عضوياتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة وأية مهام أخرى أسندت إليهم من قبل مجلس الإدارة. تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت المنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات، حيث بلغت 529 ألف دينار كويتي (2013) 473 ألف دينار كويتي).

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين في نهاية 2014:

2014	
ألف دينار كويتي	
1,306	المبلغ المدفوع
1,092	عدد الموظفين

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2014	عدد الموظفين	
ألف دينار كويتي		
		المبالغ المدفوعة له :
131	7	– موظفین کویتیین
140	27	– موظفین غیر کویتیین

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الأخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر خلال سنة 2014:

2014		
	ار ك <i>ويتي</i>	أثف دينا
	مؤجلة	غيرمقيدة
	-	7,782
	-	-
	-	-
	-	7,782

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية خلال سنة 2014:

2014	عدد الموظفين	
ألف دينار كويتي		
1,121	13	لإدارة العليا
5,906	317	لموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
755	39	لموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية
7,782		



Branch Network	Tel	Fax	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir Abdulla Mubarak Street	22990001	22464870	مبارك الكبير
	22990005	22404826	شارع عبدالله المبارك
Airport (Arrival)	22990004	24741951	المطار (الوصول)
Airport (Cargo)	22990235	24712088	المطار (الجمارك)
Al Rai	22990045	22990825	الري
Al Dhow	22990058	22411961	برج الداو
Ali Sabah Al Salem	22990042	23280662	علي صباح السالم
Al Naeem	22990056	24571797	النعيم
Al Rabia	22990057	22990547	الرابية
Al Soor Street	22990060	22418997	شارع السور
Al Messila	22990065	22990815	المسيلة
Andalus	22990036	24889129	الأندلس
Ardhiya	22990019	24887316	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	22990193	ضاحية عبدالله المبارك
Dhaher	22990041	23830726	الظهر
Dasma	22990062	22990102	الدسمة
East Ahmadi	22990014	23980434	شرق الأحمدي
Fahaheel	22990066	23929683	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	23913905	الفحيحيل - مجمع أجيال
Fahaheel - Al Manshar	22990006	23923779	الفحيحيل - المنشر
Faiha	22990067	22531740	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	24744810	 الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	22990232	هدية
Hawalli	22990016	22616451	حولي حولي
Hawalli (Beirut Str)	22990020	22621904	حولي - شارع بيروت حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	25334632	الجابرية
Jahra	22990007	24551580	الجهراء
Jleeb Al Shyoukh	22990063	22990153	مبهراء جليب الشيوخ
Khaitan	22990003	24745584	
		24810549	خيطان الخالدية
Khaldiya Kuwait Free Trade Zone	22990015		
	22990038	24610062	المنطقة الحرة
Labour Unit	22990324	24335895	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	22573880	المنصورية
Ministries Complex	22990031	22474151	مجمع الوزارات
Omariya	22990010	24711148	العمرية
Qurain	22990024	25440035	القرين
Ras Salmiya	22990033	25719570	رأس السالمية
Regaee	22990050	24893885	الرقعي
Rumaithiya	22990018	22990964	الرميثية
Sabah Al Salem	22990054	22990354	صباح السالم
Sabahiya	22990012	23617302	الصباحية
Salhiya	22990030	22463492	الصالحية
Salmiya	22990023	25727053	السالمية
Salwa	22990051	25610780	سلوى
Sharq	22990026	22454869	شرق
Shuwaikh	22990021	24837952	الشويخ
Six Ring Road	22990034	24345382	الدائري السادس
South Surra	22990055	22990355	جنوب السرة
Sulaibikhat	22990013	24877318	الصليبخات
Vegetable Market	22990028	24817859	سوق الخضار
West Mishref	22990046	25379277	- رحات غرب مشرف غرب مشرف
Yarmouk	22990032	25352182	اليرموك
			3 3

Facebook: Commercial Bank of Kuwait :فيس بوك

Twitter: AltijariCBK : تویتر Instagram: AltijariCBK انستغرام

120

صفحة الإنترنت: Website: www.cbk.com مركز الإتصال: Call Center: 1-888-225 البنك التجاري الكويتى



1-888-225 cbk.com

التجاري ...هو إختياري





